الفصل الثانى

دور الأطراف الدولية تجاه ازمة دارفور

بدأت الأزمة فى دارفور تتخذ طريقها نحو التدويل منذ إبريل ٢٠٠٤م،حيث سلطت عليها الأضواء بكثافة من قبل أطراف المجتمع الدولى، سواء أكانوا دولا أم منظمات دولية حكومية أم غير حكومية[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف الدولية التى سعت إلى تدويل أزمة دارفور قد تشكلت من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى والمنظمات الدولية والإقليمية، وقد حاولت هذه الجهات الضغط على الحكومة السودانية[٢].

ولهذا أسفرت أزمة دارفور عن العديد من التداعيات على الصعيدين الإقليمى والدولى، فلقد تدخلت فى الأزمة العديد من الأطراف الإقليمية، والأطراف الدولية، والتى كان لكل دولة من هذه الدول اتجاهاتها وأسلوبها فى التعامل مع أزمة دارفور.

❑❑❑

(١) أ.د. محمود أبو العينين،«الدور الأمريكى فى أزمة دافور»، مرجع سابق، ص ٤٥١.

(٢) أ.د. إجلال رأفت،«الأزمة فى دارفور الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٣٧.

المبحث الأول

دور القـوى الدوليــة

يمكن تصنيف دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور إلى محورين:

المحور الأول: المحور المؤيد للسياسة الأمريكية وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من: فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوربى بصفة عامة، وإسرائيل، وكذا العديد من المنظمات الدولية الغربية الكنسية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومن سار فى فلكها من المنظمات الإفريقية والعربية، بالإضافة إلى حركات التمرد الدارفورية، وذلك بهدف الضغط على حكومة السودان؛ لتحقيق غايات كل طرف ومصالحه على الساحة السودانية، علاوة على مصالح القوى الكبرى.

أما المحور الثانى: فهو المعارض للسياسة الأمريكية، وتمثله كل من (روسيا والصين)؛ حيث اتخذت الدولتان موقفا معارضا تجاه أي إجراءات تصعيدية فى الشأن السودانى؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وسيطرتهما، ولتحقيق أكبر قدر من المصالح والتنازلات، وفيما يلى عرض لهما:

أولا: المحور المؤيد للسياسة الأمريكية:

يستعرض المحور دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى و فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسرائيل فيما يلى:

أ – دور الولايات المتحدة الأمريكية:

حظيت أزمة دارفور باهتمام بالغ من قبل الدول الغربية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت بدور مهم وحيوى تجاهها، حتى إنها باتت إحدى القضايا المهمة على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وقد كانت المواجهة بين الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وراء موقفها تجاه أزمة دارفور، ولهذا اتخذت الإدارة الجمهورية فى عهد الرئيس بوش العديد من الآليات السياسية والاقتصادية والعسكرية تجاه الأزمة[1].

(١) أ.د. محمود أبو العينين «الدور الأمريكى فى أزمة دافور»، مرجع سابق، ص ١٣٤.

١ – أسباب التدخل الأمريكى فى أزمة دارفور:

وجــدت الولايــات المتحدة فى تدخلها فى أزمة دارفور فرصة مناســبة لفرض أجندتها الخاصــة علــى الســودان، تلك الأجنــدة التى تعكس مصالحهــا السياســية والاقتصادية والاستراتيجية وهذا يتضح فيما يلى:

- **الأسباب السياسية – الصعيد الخارجى**

هناك العديد من الأسباب على الصعيد الخارجى دفعت الولايات المتحدة إلى تدويل أزمة دارفور وتسليط الأضواء عليها، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف السياسية، وهذا يتضح فيما يلى:

(١) رغبة الولايات المتحدة فى التعتيم على الخسائر المتلاحقة التى منيت بها فى العراق، وهذا ما أوجب افتعال أزمة دولية أشد، تنشغل بها أذهان العالم– شعوبا وحكومات– لاسيما إذا كانت الأزمة موجودة بالفعل، ولا يحتاج الأمر سوى القليل من الجهد لإبراز الفظائع الإنسانية المرتكبة فى دارفور بغية تحقيق مآرب سياسية أخرى[١].

ولهذا يرى الكثير من المراقبين أن الإعلام الغربى قد لعب دورا رئيسيا فى صعود قضية دارفور إلى سطح أجندة الإعلام الدولى، وذلك بقيادة الإعلام الأمريكى الذى يمثل أقوى آليات ذلك الإعلام، وله تأثير كبير فى تشكيل الصورة الذهنية عن الأحداث فى العالم، وبالتالى فى تشكيل الرأى العام العالمى، وكذا المواقف السياسية للدول والشعوب تجاه القضايا الدولية المختلفة.

(٢) هناك أسباب استراتيجية تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها على المدى الطويل، حيث إن السودان يدخل فى إطار المشروع الأمريكى للقرن الإفريقى[٢]، ويهدف المشروع

(١) سارا فلاوندرز، ترجمة/ محمد رشوان، «دور الولايات المتحدة فى إقليم دارفور»، صحيفة الرأى العام السودانية ١٠ مايو ٢٠٠٧م:

http://www.iacenter.org/Africa/dafur-sf-arabic.html

(٢) تكتسب منطقة القرن الإفريقى أهمية خاصة للدول الكبرى نظرا لموقعها الاستراتيجى (سواء أكان الحديث عن المنطقة بمفهومها التقليدى الذى يضم ٤ دول فقط، هى إثيوبيا وجيبوتى والصومال وإريتريا)، أم بمعناها الواسع حيث يدخل فى إطار هذا المعنى الدول ذات المصالح أو النزاعات مع دول القرن التقليدية، وفى هذا الوضع يمتد نطاق القرن=

إلى تفكيك المنطقة وفقا للمصالح الأمريكية، وأولوياتها فى المنطقة، ولاسيما لاتساع مساحة السودان وأهميته الاستراتيجية كرابط بين الشرق الأوسط الجديد والقرن الإفريقى الكبير، ولهذا فقد جرى التركيز على السودان بما يشكل نقطة انطلاق للسياسة الأمريكية وإفريقيا[1].

هذا بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة فى احتواء النفوذ الفرنسى والصينى فى المنطقة، خاصة أن الصين مرشحة لتكون المنافس الاستراتيجى الأول للولايات المتحدة الأمريكية فى المستقبل، لاسيما وأنها تشهد معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وتعد المنافس الرئيسى لأمريكا على النفط الإفريقى[2].

=الإفريقى ليضم السودان وكينيا وأوغندا، ولعل هذا المعنى الأخير هو الذى يدخل فى إطار سياسة الولايات المتحدة التى تروج لها فى الآونة الأخيرة لإقامة منطقة القرن الإفريقى الكبير، فالقرن الإفريقى يكتسب أهمية حيوية من الناحية الجغرافية؛ نظرا لأن دوله تطل على المحيط الهندى من ناحية، وتتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر؛ حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، ومن ثم فإن دوله تتحكم فى طريق التجارة العالمى، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوربا والولايات المتحدة، كما أنها تعد ممرا مهما لأى تحركات عسكرية قادمة من أوربا أو الولايات المتحدة فى اتجاه منطقة الخليج العربى، ولا تقتصر أهمية القرن الإفريقى على اعتبارات الموقع فحسب؛ وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذى بدأ يظهر فى الآونة الأخيرة فى السودان، وهو ما يعد أحد أسباب سعى واشنطن تحديدا لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك فى الصومال..ولمزيد من التفاصيل انظر:

– أ.د.إجلال رأفت، «الأمن القومى ومنطقة القرن الإفريقى»، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث للدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ٦٥، القاهرة، مايو ١٩٩٣م، ص١–٢.

(١) انظر:

– رحاب عبد الله، «دارفور.. أجندة إنسانية لتمرير مطامع دولية»، صحيفة الصحافة، ٧ أكتوبر ٢٠٠٦م:
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147506805

– عارف عبد القادر، «التنافس الدولى فى منطقة القرن الإفريقى منذ نهاية الحرب الباردة»، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧م، ص ٢٤–٣٥.

Gunther Schlee, «Redrawing The Map of Horn : The political of different" ,African-journal ,Edinburgh University press ,Vol 73 No3, 2003,pp 344

– الصادق الفقيه، «الحراك الإقليمى والدولى فى القرن الإفريقى.. واقعه ووجهته»، موقع الجزيرة، ٢١–٣–٢٠١٠م:
http://www.aljazeera.net/Studies/Templates/Postings/CommonDetailedPage.aspx?FRAMELESS=false&NRNODEGUID=%7B4351A538-A13F-43DE-8A91-

– حمدى عبد الرحمن، «**الملامح الجيوسياسية للصراع فى القرن الإفريقى**»، موقع الجزيرة، ٢٩–٩–٢٠٠٩م:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6A834EE0-E676-4BB0-BD9B-E49560C9A62F.htm

(٢) شيماء عبد العزيز، «موقف مجلس الأمن من الصراع فى إقليم دارفور (ثلاث سنوات من التدويل)»، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، ربيع، القاهرة، ٢٠٠٧م:

http://www.sis.gov.eg

وقد ألمح لهذا تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن فى يناير ٢٠٠٤م؛ حيث أشار إلى صدور قرار عن الكونجرس بتكوين لجنة استشارية للسياسة الأمريكية فى القارة الإفريقية أوصى بأن يكون السودان قاعدة انطلاق جديدة للسياسة الأمريكية فى القارة الإفريقية، ويبدو أن مشروع القرن الأمريكى الجديد يستهدف خلق موضع قدم أمريكية جديدة فى إفريقيا واستغلال موضعها الجغرافى ومواردها الطبيعية الغنية بهدف السيطرة على مقر استراتيجى جديد فى القارة، والاستفادة من ثرواته الهائلة، وتحديدا النفط الذى هو محور المطامع الأمريكية؛ حيث تشير تقارير لسعى أمريكا لرفع نسبة استيرادها من النفط الإفريقى بحلول عام ٢٠١٥م إلى ٥٠٪ من مجموع نفطها المستورد ضمن خطط لتخفيف الطلب على النفط العربى، ولاسيما أن الاحتياطى الإجمالى النفطى السودانى مرجح أن يصل إلى ٣ مليارات برميل، وأن القسم الأعظم من آبار البترول السودانية هى فى الجنوب والغرب والشرق[١].

هذا بالإضافة إلى تحويل السودان لنموذج للديمقراطية فى إفريقيا بعد إحلال السلام فيه، بحيث ينتقل صداه فيما بعد من دول القرن الإفريقى، وصولا إلى دول الشرق الأوسط عبر البحر الأحمر[٢].

حيث تمت الإشارة إلى أن السودان يشكل فى هذا الخصوص نموذجا قياديا للدول الإفريقية بشكل عام بشأن كيفية حل الصراعات الداخلية، والمشاركة السياسية عن طريق السلام (يقصدون به فصل الجنوب ودارفور عن الشمال)، وهو تصور له أبعاد مهمة، خصوصا أن من يعتمد عليهم هذا المخطط من القادة الأفارقة – مثل «يورى موسيفينى» رئيس أوغندا – لهم مطامع بشأن بناء دولة للتوتسى مثلا، تضم التوتسى فى رواندا وأنجولا وغيرهما، وبالتالى تجزئة الدول وتفكيكها، برغم من أن التقرير يؤكد أن المصالح الأمريكية فى إفريقيا ستكون مهددة باستمرار إذا استمرت تلك الصراعات العرقية فى القارة.

---

(١) رحاب عبد الله، «دارفور.. أجندة إنسانية لتمرير مطامع دولية»، صحيفة الصحافة:
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147506805

(٢) لمزيد من التفاصيل بشأن التقرير انظر:
the Center for Strategic and International Studies (CSIS), January 2004
/http://www.csis.org

• **الصعيد الداخلى**

تعددت الأسباب الداخلية للتدخل الأمريكى فى دارفور، ومنها انتخابات الرئاسة الأمريكية، وجماعات الضغط التى تسببت فى قيام الإدارة الأمريكية بلعب دور رئيسى فى أزمة دارفور وهذا يتضح فيما يلى:

أولا: انتخابات الرئاسة الأمريكية

تزامن احتدام الصراع فى دارفور مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين الرئيس جورج بوش، والسيناتور جون كيرى فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام٢٠٠٤م[١]، وفى إطار المنافسة بين الحزبين الديمقراطى والجمهورى، عمل كلا المتنافسين على تدويل أزمة دارفور، وإلقاء الضوء عليها من أجل استغلالها، وتوظيفها لكسب أصوات الأمريكيين السود، ولهذا تم تصوير الصراع فى دارفور باعتباره مواجهة بين القبائل العربية المسلحة المدعومة من الحكومة السودانية والقبائل الإفريقية، وهو ما من شأنه بث الكراهية للحكومة السودانية، وممارساتها، خاصة فى ظل التبعات الإنسانية للصراع المحتدم فى دارفور، وبذلك تكون أزمة دارفور قد أصبحت مجالا للمزايدة فى ساحة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٤م[٢].

ومن جانب آخر كان لأزمة دارفور أهمية بالنسبة لـ«اللوبيات» المختلفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتى لها قدراتها الهائلة فى التأثير على الرأى العام الأمريكى، وأبرز هذه اللوبيات: اللوبى الصهيونى المسيحى المتطرف، واللوبى الأسود، ولوبى صانعى السلاح، ولوبى شركات البترول، والشركات العابرة للقارات، وهى معظمها قد توحدت آراؤها حول ما يجرى فى دارفور، وصار من الصعب على الإدارة الأمريكية تجاهل ضغوط هذه اللوبيات؛ بل وجدت من الأفضل تبنى مواقفها كضرورة انتخابية[٣]، ولهذا سارعت

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤م انظر:

George Walker Bush, John Forbes Kerry,

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3979000/3979785.2004.stm

http://americanhistory.about.com/od/elections/p/election2004.htm

(٢) انظر: مقال المبعوث الأمريكى للسلام فى دارفور.

Andrew S. Natsios ,«Beyond Darfur: Sudan's Slide Toward Civil War» , Foreign-Affairs, May/June 2008

http://www.foreignaffairs.com

(٣) د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

إدارة بوش مع متطلبات الحملة الإعلانية حول الإبادة العرقية فى محاولة لمنع حملة المرشح الديمقراطى جون كيرى من الانفراد باستغلال أزمة دارفور انتخابيا، وإن كان يرتبط إجماع المرشحين للرئاسة الأمريكية بالصورة التى رسمها الإعلام الدولى لدى الرأى العام العالمى حول دارفور[1].

ومن ثم فقد تحركت الإدارة الأمريكية بسبب ضغوط الرأى العام العالمى والأمريكى تجاه المآسى الإنسانية فى دارفور، وربما تكون الإدارة الأمريكية بعد ذلك قد استغلت الوضع فى دارفور لتحقيق أهدافها، مثل الدعاية الانتخابية، والضغط على نظام الخرطوم لمزيد من التنازلات فى نيفاشا، وتنفيذ اتفاقية نيفاشا بعد توقيعها وتحقيق مصالحها فى السودان [2].

ثانيا: جماعات الضغط

تعددت جماعات الضغط التى كان لها دور فى قيام الإدارة الأمريكية بلعب دور رئيسى فى أزمة دارفور، ومنها:

١ – منظمات الأفروأميركان:

كان لمنظمات الأفروأميركان دور مهم فى الضغط على الحكومة الأمريكية، ولاسيما أن حدة التنافس بين الجمهوريين والديمقراطيين قد اشتدت فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٤م على كسب أصوات مجموعات الأفارقة السود، خاصة بعد أن ساد الاعتقاد بأن مصير الانتخابات الرئاسية فى فترة الولاية الثانية لبوش الابن سيتحدد طبقا لمسارات التصويت فى عدد معين من الولايات مثل: «أوهايو»، و«فلوريدا»، و«نورث كارولينا»، و«لويزيانا»، وهى ولايات تضم كتلا ضخمة من الناخبين الأفروأميركان، ونتيجة لذلك أصبحت الكتلة السوداء من أهم محاور التنافس بين «بوش» مرشح الحزب الجمهورى، و«كيرى» مرشح الحزب الديمقراطى، وعمل كل طرف على الظهور بمظهر المهتم بالقضايا الإنسانية التى تخص الأفارقة، وحيث إن أزمة دارفور كانت هى الأكثر اشتعالا فى ذلك الوقت فى القارة

(١) هانى رسلان، «دوافع التدخل وكوابحه.. الموقف الأمريكى من أزمة دارفور»، جريدة الأهرام، ٣ أغسطس ٢٠٠٤م:

http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/8/3/REPO3.HTM

(١) ولمزيد من التفاصيل انظر:

– صحيفة آخر لحظة، الخرطوم، ٢٠٠٨/٣/٩م، وصحيفة الصحافة، الخرطوم، ٢٠٠٨/٥/٣١م.

– عبد الوهاب الأفندى، «بين أوباما، ومورينو أوكامبو، حول الجنائية الدولية ودارفور»، صحيفة الصحافة، ٢٠٠٨/٧/٣٠م.

الإفريقية، وتبعها اهتمام عالمى كبير بالأوضاع الإنسانية فى الإقليم، فإنه كان من الطبيعى أن تولى منظمات الأفروأميركان اهتماما واسعا بها.

وترتب على ذلك قيام تلك المنظمات بممارسة ضغوط كبيرة على إدارة الرئيس «بوش» للتعامل مع الأزمة بوصفها إبادة جماعية، وأصدرت «الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونيين» قرارا طارئا فى يونيه ٢٠٠٤م، تعلن فيه أن القتال الدائر فى دارفور هو إبادة جماعية للسود، وطالبت الإدارة الأمريكية بالتدخل لنزع أسلحة الميليشيات العربية، ثم قدمت فى الشهر التالى التماسا إلى وزير الخارجية «كولن باول» يحمل ٢٥ ألف توقيع، يطالب بالاعتراف بأن ما يجرى فى دارفور هو إبادة جماعية، وقادت تلك المنظمات مظاهرة أمام مقر سفارة السودان بواشنطن فى أغسطس عام ٢٠٠٤م للتنديد بما تقوم به الحكومة السودانية، وأنها العقل المدبر للإبادة الجماعية.

ولهذا قد وجد «الرئيس جورج بوش» فى هذه الأحداث فرصة لتحسين موقفه أمام جماعات الأفروأميركان، وتفويت الفرصة على محاولات الديمقراطيين لاستغلال أزمة دارفور لتأكيد سيطرتهم على الكتلة الانتخابية للسود[1].

٢ – اللوبى الأسود Black caucus:

وجد اللوبى الأسود Black caucus من مشكلة دارفور أمرا يعنيه مباشرة، ولاسيما أنه قد تمت استثارته من خلال تصوير الصراع الذى جرى فى دارفور، وكأنه صراع غير متكافئ بين البيض والأفارقة السود، ومع تزايد هذه الادعاءات تم إحيـاء سنوات العبودية والاضطهاد التى مـرت بالسود فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا قرروا ألا يعطوا الفرصة لكى تتكرر الاضطهادات القديمة نفسها، أما الفريق الآخر من قادتهم فقد رأى أن أزمة دارفور تزيد من حدة التعاطف معهم؛ لذلك سعوا إلى جمع تبرعات سخية، وبالتالى تصب فى صناديقهم الاستثمارية[2].

ولهذا طالب اللوبى الأسود Black caucus الرئيس بوش فى أروقة الكونجرس بالعمل على استصدار قرار قوى من مجلس الأمن الدولى يخول له تكوين قوة متعددة الجنسيات لوقف ما تعتبره فظائع ترتكب ضد المدنيين الأفارقة، وشبيه بما حدث فى

(١) هدى البكر، مرجع سابق، ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) المعتصم أحمد على الأمين، «أزمة دارفور.. المقدمات والنتائج والحلول»، جامعة إفريقيا العالمية، المنتدى العلمى لمستقبل وادى النيل حول أزمة دارفور بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، بجامعة القاهرة، الخرطوم ١٣–٢٠٠٤/١٢/١٤م، ص٤١.

الكونغو عام ١٩٩٤م والصومال عام ١٩٩٢م، ولقد حاول النواب صرف الرأى العام عما ارتكبته الولايات المتحدة فى سجن أبو غريب.. وغوانتانامو[١]، ولعل هذا ما يبرر صدور قرار الكونجرس الأمريكى الذى وصف أحداث دارفور بأنها ترقى إلى عمليات الإبادة الجماعية[٢].

٣ – منظمات اليمين المسيحى:

وجدت منظمات اليمين المسيحى فى مشكلة دارفور فرصة سانحة للتأثير على أتباعها لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقراطية عما سواها من قيم، ومحاولة تغيير ومحو التاريخ الذى شهد انتهاكات واسعة من هؤلاء المسيحيين ضد السود الذين تم جلبهم من إفريقيا، والإبادة التى مورست ضد الهنود الحمر أصحاب الأرض الحقيقيين داخل الولايات المتحدة[٣].

ومن جانب آخر، رأت جماعة أخرى من اليمين المسيحى فى مشكلة دارفور والنزوح الكثيف الذى نجم عنها فرصة ذهبية للتبشير بالدين المسيحى، ولاسيما أن للكنيسة الإنجيلية تجارب واسعة فى منطقة جبال النوبة، حيث أسهمت فى تنصير أعداد من المسلمين فى تلك المناطق، وقد انعكس ذلك على أسمائهم التى تحتوى أسماء محلية الطابع، وأسماء إسلامية، وأخيرا أسماء مسيحية[٤].

ومن ثم لعبت المنظمات المسيحية فى الولايات المتحدة خلال أزمة دارفور دورا مشابها لذلك الذى قامت به من أجل دفع إدارة بوش للتدخل لإنهاء الحرب الأهلية فى جنوب السودان، والضغط على الحكومة السودانية لتوقيع اتفاق السلام، ففى أزمة دارفور بدأ رجال الكنيسة بمطالبة «بوش» بالعمل على إنقاذ الأفارقة السود من الميليشيات العربية على حد تعبيرها، ووصل الأمر بهم إلى دعوة الإدارة الأمريكية لإرسال قوات عسكرية إلى الإقليم لنزع سلاح الميليشيات العربية[٥].

(١) عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٢٦٥–٢٦٦.

(٢) شيماء محيى الدين،موقف مجلس الأمن من الصراع فى إقليم دارفور (ثلاث سنوات من التدويل)، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، ربيع، ٢٠٠٧م:

http://www.sis.gov.eg

(٣) عبده موسى،«دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٢٦٥–٢٦٦ .

(٤) المعتصم أحمد على الأمين، مرجع سابق، ص١٤ .

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

– زكى البحيرى، «دارفور.. أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية»، مرجع سابق، ص٢٣٩–٢٤٠.

هذا بالإضافة إلى أن اليمين المسيحى داخل الولايات المتحدة ظل يقدم الدعم والمساندة منذ وقت مبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان، سواء أكان ذلك بالدعم المادى أم الدعم المعنوى، وقد قام بتصعيد قضية الاضطهاد الدينى فى السودان، وجعل منها القضية الأولى على مستوى العالم قبيل التوصل إلى اتفاقيات السلام فى عام ٢٠٠٥م[١].

ومن ثم يكتسب موقف المنظمات الإنجيلية على وجه الخصوص أهمية بالغة؛ نظرا لأنهم يمثلون القاعدة السياسية الحقيقية للرئيس «بوش»، ومن ثم فإن إعادة انتخابه مرة ثانية كانت تعتمد فى جزء كبير منه على تصويت هذه الفئة لصالحه، ومن هنا كانت تمثل تلك المنظمات قوة داخلية ضاغطة، لها وزنها فى التأثير على الإدارة الأمريكية تجاه أزمة دارفور.

٤ – مراكز الفكر (Think Tanks):

قامت مراكز الفكر باتخاذ مواقف أكثر تشددا تجاه السودان، ليس فقط منذ اندلاع أزمة دارفور، ولكن أيضا فى المرحلة السابقة أثناء مفاوضات السلام بشأن جنوب السودان؛ فعلى سبيل المثال خصص مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أحد تقاريره الشهرية عام ٢٠٠١م للتركيز على ضرورة إنهاء الحرب فى جنوب السودان، ومطالبة الإدارة الأمريكية بتغيير سياستها، والتدخل بصورة أكبر لحل تلك المشكلة[٢].

ومن جانب آخر حرصت مراكز البحوث والدراسات الأمريكية على إعطاء اهتمام متزايد لتلك القضية فى محاولة لطرح مزيد من البدائل أمام صانع القرار الأمريكى، وفى هذا الصدد نشر معهد بروكنجز Institution The Brookings على موقعه على ببكة الإنترنت دراسة بعنوان «الإبادة الجماعية فى دارفور – The Genocide in Da fur» لـ«سوزان رايس»Susan E. Rice أستاذة وزميلة برامج دراسات السياسة الخارجية والاقتصاد الدولى والتنمية بمعهد بروكنجز، ولقد طرحت الدراسة خطة تحرك أمام إدارة الرئيس بوش تكونت من مجموعة بنود جمعت ما بين الوسائل الدبلوماسية والعقوبات

– د. عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٧٠.

(١) المعتصم أحمد على الأمين، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) انظر:

– صلاح الدين عبد الرحمن،«العلاقات السودانية الأمريكية»، المركز القومى للإنتاج الإعلامى، سلسلة إصدارات الوعد الحق، إصدار رقم ١٤، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص ٤٠.

– أ.د. محمود أبو العينيين، «الدور الأمريكى...»، مرجع سابق، ص ١٤٥، ١٤٦.

الدولية، وإنشاء منطقة حظر طيران، وحتى العمل العسكرى تجاه أزمة دارفور[1]، وقد تضمنت خمس خطوات على النحو التالى:

أولا: فرض عقوبات اقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف. **ثانيا:** زيادة الدعم من خلال التفاوض بالمشاركة مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى لتوحيد جماعات التمرد، والعمل على إيجاد اتفاق سياسى لإنهاء الصراع فى دارفور. **ثالثا:** دعم الانتشار السريع والمؤثر للقوة الإفريقية الأممية بواسطة توفير التدريب والمعدات والنقل الجوى وتقديم ناقلات أفراد متخصصة وقدرات لوجستية ودعم فى القيادة والاتصال والاستخبارات لبعثة الأمم المتحدة، فضلا عن توفير المروحيات من أجل رفع كفاءة القوة إلى جانب الحصول على موافقة الناتو على نشر سريع لجزء من قوة الرد NATO Response Force (NRF) لتوفير قوات فى الأمد القصير لتغطية الفترة التى تستغرقها نشر القوة الإفريقية الأممية، ولحماية المدنيين فى دارفور وتعزيز القوة الإفريقية. رابعا: ينبغى على الولايات المتحدة والناتو فرض منطقة حظر طيران فوق دارفور بما يتطلبه ذلك من ضرب أى طائرات تنطلق من المنطقة، مما يعنى إغلاق المجالات الجوية السودانية بالقرب من الإقليم ما عدا مرور المساعدات الإنسانية. خامسا: سن تشريع جديد تجاه دارفور، يشمل تفويض الرئيس لإيقاف الإبادة الجماعية فى دارفور بما يتضمن فرض منطقة حظر طيران[2].

٥ – دور المنظمات المدنية والحقوقيين والسياسيين:

حظيت أزمة دارفور باهتمام إعلامى وزخم سياسى؛ حيث حشدت الأزمة جهود العديد من المنظمات المدنية والمتطوعين والحقوقيين والسياسيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والدينية فى الولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن سوزان رايس احتلت منصب مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية أثناء إدارة الرئيس كلينتون، والمساعد الخاص لرئيس ومدير الشئون الإفريقية فى مجلس الأمن القومى National Security Council The (NSC) فى الفترة من عام ١٩٩٥م إلى ١٩٩٧م، وتحتل حاليا منصب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن.. ولمزيد من التفاصيل انظر:

Susan E. Rice, "The Genocide in Darfur: America Must Do More to Fulfill the Responsibility to Protect", The Brookings Institution, 2007, http://www.brookings.edu/papers/2007/~/media/3C1EB5D3B65A40ED8F1F4244CE57CC7C.ashx

(٢) خالد عبد الحميد، «تقرير واشنطن Taqrir Washington»، العدد ١٣٧، ٨ ديسمبر ٢٠٠٧م:
Taqrir Washington, http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring=

(٣) حملة إنقاذ دارفور، تقرير واشنطن Taqrir Washington، العدد ٢٠٠، ٧ مارس ٢٠٠٩م:

ومن أهم الأطر التنظيمية التى سعت لوضع أزمة دارفور على الأجندة السياسية فى الولايات المتحدة «حملة إنقاذ دارفور» Save Darfur، التى أنشئت كتحالف بين عدد من المنظمات الحقوقية والسياسية والدينية خلال مؤتمر دارفور الطارئ«Darfur Emergency Summit» الذى عقد فى مدينة نيويورك يوم ١٤ يوليو عام ٢٠٠٤م، والذى أقيم بجامعة مدينة نيويورك «City University of New York»، وهو المؤتمر الذى أعد له المتحف التذكارى للهولوكوست بالولايات المتحدة «The United States Holocaust Museum» ومنظمة اليهود الأمريكيين للخدمة العالمية" «– American Je ish World Service، وتجدر الإشارة إلى أن الحملة هدفت إلى الضغط السياسى على الحكومة الأمريكية من خلال التعاون مع أعضاء الكونجرس، كما قامت الحملة بالعديد من الأنشطة الدولية حيث قامت بعقد مقابلات مع دبلوماسيين وسياسيين أفارقة وعرب وأوربيين لشرح أبعاد القضية، وضرورة التحرك حيالها، كما قام التحالف بعدد من الزيارات لمناقشة قضايا حقوق الإنسان فى السودان مع عدد من زعماء العالم، وشارك فى هذه الجولات عدد من نجوم الفن والرياضة، مثل جورج كولونى«George Clooney» ودون شيدل«Don Cheadle»من نجوم الفن، وبطل التزحلق على الجليد جوى تشيك «Joey Cheek» وبطلة العدو تجلا لاروب «Tegla" Laroupe»[1].

كما أنشأ التحالف اتحاد الجمعيات من أجل إنقاذ دارفور» Communities United to Save Darfur، وهو إطار تنظيمى يجمع أكثر من٢٠٠ جمعية تعمل على المستوى المحلى، وتهدف لوقف أعمال التطهير العرقى فى دارفور، ومن أبرز أهدافه:

– إنهاء العنف ضد المدنيين فى دارفور.

.Taqrir Washington ,http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1210&hlstring

(١) دفعت هذه النشأة البعض للتأكيد على أن الحملة تشكلت بجهود اليهود الأميركيين، وهو ما عبر عنهGal Beckerman فى مقالة بالـ Jerusalem Post فى السابع والعشرين من إبريل ٢٠٠٦م، حيث أكد أن الحملة جاءت بمبادرة من المجتمع اليهودى الأمريكى، وأشار إلى أن الدور الذى قامت به منظمات يهودية فى تكوين وأنشطة التحالف فاق غيرها من المنظمات، كما أشار إلى أن التواجد اليهودى المكثف فى هذا التحالف الذى يهتم بالصراع فى دولة إسلامية أغلب ضحاياه من المسلمين قد أثار تساؤلات حول دوافع هذه المنظمة، ومن الجدير بالذكر أن حملة إنقاذ دارفور نمت حتى أصبحت تضم أكثر من ١٨٠ منظمة دينية وسياسية وحقوقية وتجاوز حجم عضويتها ١٣٠ مليون شخص من جميع أنحاء العالم، وتضم الحملة فى مجلس إدارتها أشخاصا ينتمون لمنظمات يهودية ومسيحية وإسلامية، ومن ضمن أعضاء مجلس الإدارة د. جيمس زغبى رئيس المعهد العربى الأمريكى . لمزيد من المعلومات انظر الموقع الرسمى لتحالف «أنقذوا دارفور»:

http://www.savedarfur.org

- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الإقليم.
- تهيئة الأوضاع لعودة اللاجئين إلى بيوتهم.
- إحداث تنمية مستدامة فى دارفور.
- محاسبة المسئولين عن الانتهاكات فى دارفور[٢].

وجدير بالذكر أنه قد قامت حملة إنقاذ دارفور بعديد من الحملات الدعائية الناجحة، منها حملة المليون صوت من أجل دارفور «Million Voices for Darfur» عام ٢٠٠٦م لجمع مليون بطاقة بريدية من كافة أنحاء الولايات المتحدة، وإرسالها إلى الرئيس بوش للدعوة إلى تشكيل قوة متعددة الجنسيات أكبر من تلك الموجودة فى دارفور حاليا بهدف حماية المدنيين، كما حشدت الحملة حوالى ١٠٠,٠٠٠ من أنصارها أمام الكونجرس فى الثلاثين من إبريل ٢٠٠٦م للدعوة إلى إنهاء سياسة التطهير العرقى فى دارفور، كما قامت الحملة بتنظيم ٤١ مسيرة مشابهة فى حوالى ٤١ دولة أخرى، وقام نشطاؤها بإرسال ١٥ ألف رسالة لبريد القراء بعدد من الصحف، و٢١٥ ألف بريد إلكترونى لأعضاء الكونجرس، وأكثر من مليون بريد إلكترونى للبيت الأبيض[٣].

٦ – الحزب الديمقراطى:

دأب الحزب الديمقراطى منذ تصاعد أحداث دارفور على تسليط الضوء عليها لإظهار إدارة «بوش» بموقف العاجز عن مواجهة أكثر الأزمات الإنسانية قسوة فى العالم، وحرص المرشح الديمقراطى «جون كيرى» فى العديد من المناسبات على انتقاد موقف إدارة «بوش» من الأزمة، ووصفه بالضعف والتخاذل، وفى خطابه أمام الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونيين دعا الإدارة الأمريكية للقيام بدور أكبر فى معالجة أزمة دارفور، ثم كرر الشىء نفسه فى تصريح له بمناسبة إحياء ذكرى مرور عشر سنوات على مذابح رواندا[٤].

---

(٢) عثمان موسى، «السودان وحرب المنظمات»، موقع سودان أون لاين، ٨ مارس ٢٠٠٩م:
http://www.sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=print&board=310&msg=1286887533&rn.

(٣) حملة إنقاذ دارفور، تقرير واشنطن Taqrir Washington، العدد ٢٠٠، ٧ مارس ٢٠٠٩م:
http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1210&hlstring

(٤) هدى البكر، ص ٢٢٤، ٢٢٥.

• **الأسباب الاقتصادية**

ثمة دوافع اقتصادية جعلت الولايات المتحدة سعت إلى تدويل أزمة دارفور، حيث أوضح البروفيسير محمد هاشم عوض رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الخرطوم أن موقع السودان الجغرافى، وتمتعه بالعديد من الموارد البشرية والطبيعية شكل عامل اهتمام للإدارة الأمريكية ومطمعا فى ثرواته، ولاسيما أن السودان صنف فى العام ١٩٧٤م من قبل منظمة الأغذية ضمن ثلاث دول (أستراليا– كندا–السودان) قادرة على تغذية العالم فى القرن الحادى والعشرين، وذلك لما يزخر به السودان من موارد، مستشهدا بالخرائط النفطية للسودان والتى وضعتها الولايات المتحدة للتعرف على كمية وحجم البترول السودانى[١].

ومن ثم يدخل السودان دائرة المصالح الاقتصادية الأمريكية المتعلقة بالنفط، حيث بلغ الإنتاج السودانى من النفط نحو المتوسط ١١٧ ألفا و٩٠٠ برميل يوميا من النفط منذ استقلال الجنوب، وذلك وفقا لما أكده وزير النفط السودانى بالإنابة (على أحمد عثمان) فى ٢٧ أكتوبر٢٠١١م[٢]، هذا بالإضافة إلى أنه قد تم إنشاء خط الأنابيب الذى ينقل ٤٥٠ ألف برميل يوميا، بالإضافة إلى ١٢,٥ بليون برميل احتياطى، الأمر الذى يجعل السودان مطمعا للشركات الأمريكية[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد العديد من الاكتشافات النفطية فى إقليم دارفور، ولاسيما بالجنوب وجنوب شرق وجنوب غرب؛ حيث جنوب دارفور، الذى يمد الولايات المتحدة حاليا من خلال أنبوب النفط الممتد بداية من تشاد، بحوالى ١٦٪ من احتياجاتها الاستهلاكية اليومية من البترول البالغة حاليا ١٩ مليون برميل يوميا، ومن جانب آخر يتميز إقليم دارفور بموارده المتنوعة، حيث يوجد اليورانيوم فى الغرب، بالإضافة إلى ما تحويه مرتفعات «جبل مره» و«جبل ميدوب» من النحاس والكروم ومعادن أخرى يجرى اكتشافها[٤].

---

(١) رحاب عبد الله، «دارفور.. أجندة إنسانية لتمرير مطامع دولية»، صحيفة الصحافة، ٧ أكتوبر ٢٠٠٦م:
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147506805

(٢) السودان يضخ ١١٧,٩٠٠ برميل يوميا من النفط، شبكة الشروق السودانية، ٢٧ أكتوبر ٢٠١١م:
http://www.ashorooq.net/net/index.php?option=com_content&view=article&id=19420:-117900-&catid=35:2008-07-30-07-04-03&Itemid=1191

(٣) أ.د. محمود أبو العينين، «الدور الأمريكى فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٤٦١

(٤) «دارفور الجائزة الكبرى.. السودان ضحية الشهية الأمريكية!»، مجلة العصر ٠٧–٩–٢٠٠٦م:

كما يوجد فى ولاية دارفور الشمالية العديد من المعادن، أهمها الحديد والرصاص والكروم، أما فى ولاية جنوب دارفور فتوجد خامات من أهمها النحاس والحديد وكذلك البترول، هذا بالإضافة إلى وجود خامات الفوسفات والمنجنيز، ومعظم هذه الخامات غير مستغلة، بجانب البترول الذى تعمل شركات أجنبية على استغلاله، وهذا ما يفسر محاولة الدول الفاعلة فى المجتمع الدولى وحرصها – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وغيرهما من الدول – على تدخلها فى أزمة دارفور[1]، ولهذا ففى إطار سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع نسبة استيرادها من النفط الإفريقى إلى ٥٠٪ من جملة وارداتها النفطية بحلول عام ٢٠١٥م، عملت الولايات المتحدة على إيجاد موطئ قدم لها فى المنطقة، وبخاصة أن الشركات الأمريكية كانت قد خسرت فرصتها فى الحصول على امتيازات فى النفط السودانى، على إثر العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الحكومة الأمريكية ضد السودان[2].

ومن هنا كانت الرغبة الأمريكية فى التدخل فى شئون الإقليم حتى تستطيع منافسة العديد من القوى الدولية فى المنطقة، ومنها أولا الصين التى برزت كأقوى شريك تجارى ومستثمر فى السودان، حيث إنها مهتمة باستغلال الطاقة النفطية فى تلك المنطقة دون أن يعنيها– ولو من الناحية الشكلية– أية اعتبارات حول حقوق الإنسان.

هذا بالإضافة إلى الاتحاد الأوربى، ولاسيما أنه الشريك التجارى الثانى للسودان بعد الصين من جانب، ورغبة شركات أوربية كبرى، مثل شركة توتال الفرنسية، فى استعادة دورها فى استغلال النفط فى الإقليم بعد أن توقفت أعمال التنقيب التى تقوم بها الشركة فى غرب السودان بسبب الصراع فى دارفور من جانب آخر[3].

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=8193

(١) يحيى الشاعر، «دارفور مشكلة داخلية وهدف نفطى»، منتدى الوحدة العربية، ٢٧–٤–٢٠٠٩م:
.http://www.arab-unity.net/forums/showthread.php?t=4282

(٢) شيماء محيى الدين، مرجع سابق، ص ١٠١– ١٠٤.
.Dixon, N. Cries In Sudan , Oil profits behind west's tears for Darfur , PartII-
http://jang.com.Pkthenewsaug.2004daily/08/12-2004/world/W8htm

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:
– زكى البحيرى، دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٣٤–٢٣٥.
– المعتصم أحمد على الأمين، مرجع سابق، ص٢٥–٢٨.
– «دارفور بين الكوارث الإنسانية وصراع المصالح»، مركز الدراسات الاشتراكية، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧م:=

وتجدر الإشارة إلى أن استخراج البترول السودانى حاليا يقع تحت سيطرة شركات صينية وماليزية على عقود طويلة الأجل، ولا يتطلب الأمر سعة من الخيال لنفهم أن ما تهدف إليه الحكومة الأمريكية الحالية فى صراعها الاقتصادى مع الصين، هو شل عملية تصدير النفط السودانى عن طريق العقوبات الاقتصادية من جهة، وإثارة الخلافات الإقليمية فى المنطقة من جهة أخرى، أملا فى أن يؤدى ذلك إلى فتح طريقها إلى البترول، تماما كما فعلت عن طريق تأييد الحركة الانفصالية فى جنوب السودان، حيث قامت بتدريب وتسليح مقاتلى الجبهة الشعبية لتحرير السودان خلال السنوات العشرين الماضية انتظارا للحصول على احتكار استخراج بترول الجنوب عندما يتم انفصاله عن الشمال عام ٢٠١١م، وذلك بعد أن ضمنت ثروات الجنوب بتوقيع اتفاق نيفاشا، وهى تفعل ذلك فى إطار سياساتها الرامية إلى التدخل فى إفريقيا على حساب النفوذ الفرنسى من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب، ووضع يدها على البترول التشادى[١].

ولكن هناك رأى آخر يوضح أن التواجد الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى القارة الإفريقية ليس فى حاجة لاتباع تلك الآليات غير المباشرة للاستفادة من الثروات الإفريقية، فهى إن أرادت ستستثمر فى بترول السودان، حيث إن الحكومة السودانية نفسها وفى إطار تودداها للولايات المتحدة لا تمانع من منحها ذلك الامتياز، بل إن عددا من الشركات الأمريكية قد وجد موطئ قدم لها فى السودان، وهى تستثمر البترول التشادى، مع العلم أن معظم البترول فى جنوب السودان قد أصبح فى يـد الإدارة الأمريكية[٢].

وهذا ما يؤكده الخبير فى شئون القرن الإفريقى البروفيسير حسن مكى حيث ينفى أن يكون التكالب الغربى على دارفور مرده إلى ثروات دارفور غير المكتشفة، حيث يشير إلى أن عقدة التوتسى والهوتو تحكم حراك القوى الدولية بشأن دارفور، حيث إن تأخر التدخل

=http://www.e-socialists.net/node/1093

(١) ستيفان كروبيلين، «دارفور.. الأزمة المفتعلة لتضليـل الرأى العـــام العالمى»، مقال مترجم، منشور فى جريدة الرأى العام، الخرطوم، ٢٠٠٧/٦/٢٤م:

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

آدم محمد أحمد عبد الله، «موقف الولايات المتحدة من مشكلة دارفور»، مجلة السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، إبريل ٢٠٠٨م، ص٤٠-٤٨.

– سارا فلاوندرز، ترجمة/ محمد رشوان، «دور الولايات المتحدة فى إقليم دارفور»، صحيفة الرأى العام السودانية ١٠ مايو ٢٠٠٧م:

http://www.iacenter.org/Africa/dafur-sf-arabic.html

الدولى فى رواندا مطلع التسعينيات من القرن الماضى للحيلولة دون استمرار التطهير العرقى الذى مارسته مجموعتا التوتسى والهوتو كان سببا فى إفناء مئات الآلاف فى رواندا[1].

ومن جانب آخر لا يمكن إغفال دور لوبى شركات الأسلحة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تجاة أزمة دارفور، ولاسيما أن شركات الأسلحة تشجع على دوام المنازعات والحروب حتى تستطيع تصريف بضاعتها إلى الخارج، حتى تكتمل بذلك دورة التصنيع (إنتاج، بيع، استهلاك).

لذلك يحرص هذا اللوبى على وجود إدارة أمريكية جمهورية متشددة تجاه الخارج، بحيث تعمل على الدوام على نشر القواعد الأمريكية فى الخارج، تجاه الدول غير المنحازة للولايات المتحدة؛ لأن مثل هذه الإدارة تكون فى حاجة مستمرة لمنتجات المصانع الحربية الأمريكية، وهى فى أغلبها شركات إنتاج خاصة لا تقوم الحكومة الأمريكية إلا بالتصديق لها، والإشراف غير المباشر عند تصدير بضاعتها[2].

٢: الآليات التى اتبعتها الإدارة الأمريكية تجاه أزمة دارفور:

تحركت الإدارة الأمريكية تجاه أزمة دارفور استجابة لضغوط الرأى العام الأمريكى والعالمى، ولهذا اتخذت العديد من الآليات السياسية والاقتصادية تمثلت فيما يلى:

أولا: الآليات السياسية

اتخذت الإدارة الأمريكية عدة آليات تمثلت بدورها فى القرارات التى صدرت من قبل مجلس الأمن، ودور الكونجرس الأمريكى فى الضغط على الحكومة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى دورها فى حفظ السلم والأمن بإقليم دارفور من جانب، وتدخلها فى المفاوضات التى عقدت لحل الأزمة من جانب آخر، وهذا يتضح فيما يلى:

أ – دور الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن:

تزعمت الولايات المتحدة الجهود الرامية للتعامل مع الأزمة بطرح المشكلة فى مجلس

(١) «الاهتمام الغربى الواسع بدارفور خلف تساؤلات مهمة»، قناة العربية، ١ أغسطس ٢٠٠٤م:
www.alarabiya.net/articles/2004/08/01/5411.html

(٢) د.عبده موسى،دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٢٦٧–٢٦٨

الأمن الدولى باعتبارها أزمة سياسية، وكارثة إنسانية تهدد السلم والأمن الدوليين، وساندها فى هذا الطرح وبقوة الاتحاد الأوربى[1].

وفى هذا الإطار أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التى تدين ممارسات الحكومة السودانية فى دارفور، وتدعو للوقف الفورى لأعمال العنف وتسريح ميليشيات الجنجويد، وتقديم مجرمى الحرب لمحاكمة دولية، وفتح الطريق أمام منظمات الإغاثة لتقديم العون الإنسانى لسكان إقليم دارفور، والسماح للقوات الدولية بدخول دارفور لحماية المدنيين، ومن ثم أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات فى هذا الصدد[2]، وهذا يتضح فيما يلى:

– تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن صدر فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٤م رقم (١٥٥٦)، واعتمد بغالبية ١٣صوتا، مع امتناع كل من الصين وباكستان، وجاء فى ديباجته:

«طلب مجلس الأمن من حكومة السودان أن تفى بالالتزامات التى تعهدت بها بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى وغير ذلك من الفظائع و الانتهاكات وطلب أن تقدم إليه فى غضون ٣٠ يوما، ثم كل شهر بعد ذلك، تقريرا عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحرزه، من تقدم فى هذا الصدد»[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه بناء على هذا القرار تم الاتفاق بين السودان والأمم المتحدة على خطة عمل خاصة بدارفور وقعها عن الجانب السودانى د. مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السابق، وعن الأمم المتحدة يان برونك الممثل الخاص السابق للأمين العام، وذلك بالخرطوم فى ٥ أغسطس ٢٠٠٤م،حيث تم الاتفاق فى الخطة على ضرورة إيجاد الظروف الملائمة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار والتنمية فى دارفور، وفى هذا السياق فإن حكومة السودان تلتزم بخطة العمل هذه لكى تعطى مؤشرات مبكرة للمجتمع الدولى على قيامها بتحقيق تقدم فى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ بحلول التاريخ النهائى

(١) أ.د. إجلال رأفت،«أزمة دارفور ....»، مرجع سابق، ص ٩٧–٩٨.

(٢) د.عبده موسى «من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى»، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٣) انظر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦:

United Nations Security Council Resolution 1556 (2004). http://www.un.org/arabic/ – .sc/archived/SGRept/SGRept04.htm

المحدد فى القرار، وهو الثلاثين من أغسطس ٢٠٠٤م[١]، وتتضمن خطة العمل للحكومة السودانية:

١ – تحديد وتأمين مناطق آمنة: تقوم حكومة السودان بتحديد مناطق فى دارفور يمكن أن يتم تأمينها فى خلال ثلاثين يوما، ويمكن لهذه المناطق أن تشمل معسكرات النازحين الحالية.

٢ – التحكم فى أنشطة القوات المسلحة: كل العمليات الهجومية للقوات المسلحة السودانية فى الأماكن الآمنة المقترحة سوف تتوقف على الفور، ذلك يشمل أى عمل هجومى ضد مجموعات المتمردين.

٣ – التحكم فى أنشطة مجموعات التمرد: بناء على اتفاق وقف إطلاق النار فإن حكومة السودان ستطلب من مجموعة التمرد المشاركة فى محادثات السلام فى دارفور، وأن تمتنع على الفور عن القيام بأى عمليات عسكرية هجومية فى المناطق الأمنة.

٤ – التحكم فى أنشطة الميليشيات المسلحة: حيث تقوم حكومة السودان بتحديد وتوضيح الميليشيات التى لديها تأثير عليها، وإصدار التعليمات لها بإيقاف أنشطتها على الفور ووضع أسلحتها.

٥ – الاتفاق بشأن المراقبين العسكريين: حيث تقوم حكومة السودان بإصدار إعلان واضح عن التزامها بالدخول فى مفاوضات سلام بشأن دارفور فى أقرب وقت ممكن فى أى مكان يحدده الاتحاد الإفريقى.

٦ – طلب الدعم من الشركاء الآخرين فى المجتمع الدولى: تقوم حكومة السودان من خلال الأمم المتحدة بطلب توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة لمواجهة الأعباء المذكورة أعلاه من خلال الإطار الزمنى المتضمن فى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦م[٢].

ومن قراءة بنود هذا القرار يتضح أنه لم يوجه أى انتقاد لممارسات الجماعات المتمردة، وإنما اكتفى فقط بحث تلك الجماعات على احترام وقف إطلاق النار، والدخول فى مفاوضات سلام، محملا الحكومة السودانية و«الجنجويد» المسئولية شبه الكاملة عما يجرى فى الإقليم.

(١) «مواقف الأمم المتحدة من السودان»، مركز الراصد للدراسات السودانية، قرار رقم ١٥٥٦ لعام ٢٠٠٤م.
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/67/contents

(٢) انظر بنود القرار ١٥٥٦:
United Nations Security Council Resolution 1556 (2004), http://www.un.org/arabic/ – .sc/archived/SGRept/SGRept04.htm

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الجهود الأمريكية، وصدور القرار رقم (١٥٥٦)، فإن الأوضاع الأمنية فى إقليم دارفور استمرت فى التدهور، وفشلت الحكومة السودانية فى الالتزام بنصوص القرار (١٥٥٦)، لاسيما فيما يتعلق بنزع سلاح «الجنجويد» وتوفير الحماية للمدنيين. وقد دفع هذا «كولن باول» إلى الإعلان أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن ما يحدث فى دارفور يعد بمثابة إبادة جماعية[١].

ولهذا تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار جديد للمجلس يتضمن فرض منطقة حظر طيران فى أجواء دارفور، وفرض حظر على صادرات النفط السودانية، وتكوين لجنة من الأمم المتحدة للتحقيق فى عمليات الإبادة الجماعية فى الإقليم، ونجحت الولايات المتحدة بالفعل فى تمرير هذا القرار الذى حمل رقم (١٥٦٤) فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤م، بأغلبية ١١ صوتا، وامتناع كل من الجزائر، والصين، وروسيا، وباكستان عن التصويت، وجاء فى ديباجته:

«إن الحكومة السودانية لم تف تماما بالتزاماتها الواردة فى القرار ١٥٥٦ لعام ٢٠٠٤م، ويعرب عن بالغ قلقله إزاء انعدام التقدم فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، ويرحب المجلس ويؤيد اعتزام الاتحاد الإفريقى بتعزيز دوره فى دارفور، ويحث الحكومة السودانية على التعاون معه لكفالة بيئة آمنة ومستقرة[٢]».

وقد استجاب القرار لبعض الاقتراحات الأمريكية، فنص على امتناع الحكومة السودانية عن القيام بأعمال الطيران العسكرى فوق دارفور، كما أمر الأمين العام بتشكيل لجنة تحقيق دولية للاضطلاع بالتحقيق فى انتهاكات القانون الإنسانى فى دارفور، وتحديد هوية مرتكبيها، إلا أن القرار لم ينصاع للرأى الأمريكى الخاص بتسمية ما يجرى فى دارفور بالإبادة الجماعية، ومن ثم فإن قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٥٦٤ الصادر فى شأن دارفور، عالج الأزمة فى إطار الفصل السابع من الميثاق مما يعتبر خطوة نحو التصعيد تجاه الحكومة السودانية، وجدير بالذكر أن هذا الفصل يعطى مجلس الأمن سلطة تقديرية غير محدودة فى التدخل لمعالجة الأزمة، ويتدرج هذا التدخل من تخفيض التمثيل الدبلوماسى

(١) «مواقف الأمم المتحدة من السودان»، مركز الراصد للدراسات السودانية، قرار رقم ١٥٥٦ لعام ٢٠٠٤م.
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/67/contents

(٢) القرار رقم ١٥٦٤ لعام ٢٠٠٤م:
United Nations Security Council Resolution .1564. (2004). http://www.un.org/arabic/-.sc/archived/SGRept/SGRept04.htm

فى الدولة المعنية بالقرار، إلى التدخل العسكرى الدولى فى تلك الدولة، وذلك مرورا بالعقوبات الاقتصادية بأنواعها، بما فى ذلك مجال النفط، كما يعكس هذا القرار تشدد الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى ضد الحكومة السودانية[١].

وعلى صعيد آخر شهد عام ٢٠٠٤م العديد من من الضغوط السياسية على إدارة الرئيس بوش فى التعامل مع الأزمة، خاصة أنه كان أمام أمرين، أولا: ضغوط الكونجرس، وثانيا: انتخابات الرئاسة الأمريكية[٢]، ولاسيما أن الانتخابات الأمريكية المقرر لها فى نوفمبر ٢٠٠٤م بين الرئيس جورج بوش الذى يمثل الحزب الجمهورى، والسيناتور جون كيرى ممثل الحزب الديمقراطى قد تزامنت مع تصاعد أزمة دارفور[٣]، والتى انعكست بدورها على سياسة الرئيس بوش فى معالجة الأزمة، حيث اتخذت الأزمة شكلا تصاعديا بدعوى أن الإقليم يتعرض للإبادة الجماعية، وتجدر الإشارة إلى أنه اتفق كل من جون كيرى والرئيس بوش على أن ما يحدث بدارفور إبادة جماعية، كما صرح الرئيس بوش بأن الولايات المتحدة على رأس الدول المانحة للمساعدات فى دارفور، وأنها ستقدم المزيد من المساعدات للإقليم[٤].

ويمكن القول إنه على الرغم من الضغط سواء من الكونجرس الأمريكى أو جماعات الضغط إلى جانب الانتخابات الأمريكية التى كانت تلعب دورا مهما فى رسم السياسات لمرشحى الرئاسة فى التعامل مع القضايا مثل العراق، وأفغانستان، ودارفور، ولكن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تتغير بتغير الإدارة، وإنما الذى يتغير هو التكتيك المتبع لتنفيذ تلك السياسات الاستراتيجية.

---

(١) «دارفور وأزمة الحكم فى السودان»، موقع سودانيز أون لاين، ٢٤-١٠-٢٠٠٥م:
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/anews/news.cgi?action=view&item=o.ct24-58001.html

(٢) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ٦٢-٨٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل بشأن الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤م انظر:
George Walker Bush, John Forbes Kerry,
-http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3979000/3979785.2004.stm
-http://americanhistory.about.com/od/elections/p/election2004.htm
http://uselectionatlas.org/RESULTS/national.php?year=2004- .
-http://presidentelect.org/e2004.html

(٤) هدى البكر، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

ومن الجدير بالذكر أنه عقب انتهاء انتخابات الرئاسة، وإعادة انتخاب «الرئيس بوش» لفترة رئاسة ثانية، شهد الموقف الأمريكى من أزمة دارفور تحولا نوعيا، فقد هدأت الضغوط الأمريكية نسبيا بعد انتهاء انتخابات الرئاسة والتجديد للرئيس بوش من ناحيـة، هذا بالإضافة إلى توقيع الاتفاقية الشاملة للسلام بين الحكومة والحركة الشعبية فى كينيا فى ٩ يناير ٢٠٠٥م، وإن كانت استمرت الولايات المتحدة فى ممارسة الضغوط الدولية من خلال مجلس الأمن والأمم المتحدة، وكذلك حلف الأطلنطى الذى أبدى استعداده للمشاركة فى عمليات بالإقليم، ولو على مستوى المساعدات اللوجستية[١].

ولهذا تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يهدف إلى اتخاذ خطوات فعلية ضد مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور، وبالفعل صدر القرار رقم (١٥٩١) فى ٢٩ مارس ٢٠٠٥م بأغلبية ١٢ صوتا وامتناع كل من الصين، وروسيا، والجزائر عن التصويت[٢].

وقد تم بموجب هذا القرار فرض حظر على دخول الأشخاص الذين يعرقلون عملية السلام، أو يشكلون تهديدا للاستقرار فى دارفور والمنطقة، أو يرتكبون انتهاكات للقانون الدولى الإنسانى، أو قانون حقوق الإنسان، أو غير ذلك من الأعمال الوحشية إلى جميع دول العالم، كما أمر القرار بتجميد أموال هؤلاء الأشخاص. ولوضع هذه التدابير موضع التنفيذ، نص القرار على تشكيل لجنة تكون مهمتها تحديد هوية الأشخاص الذين يخضعون لتلك التدابير، ورصد تنفيذها على أرض الواقع، ورفع تقرير كل ٩٠ يوما للمجلس عن أعمالها، كما تضمن القرار مطالبة الأمين العام بتشكيل فريق من الخبراء خلال ٣٠ يوما لمساعدة اللجنة فى رصد تنفيذ التدابير المنصوص عليها فى القرار، على أن يستمر عمل فريق الخبراء لمدة ٦ أشهر، تم مدها بعد ذلك لفترات متتالية بموجب القرارات أرقام (١٦٥١)، (١٦٦٥)، (١٧١٣)، (١٧٧٩)، و(١٨٤١). وقد تم بالفعل بموجب القرار رقم (١٦٧٢) تحديد هوية أربعة من الأشخاص الذين أمر المجلس بتطبيق تلك التدابير عليهم، وذلك عقب دراسة التوصيات التى تقدم بها فريق الخبراء إلى اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم (١٥٩١)، والتى أقر المجلس علمه بها فى القرار رقم (١٦٦٥)[٣].

وبعد يومين من صدور القرار رقم (١٥٩١)، وتحديدا فى ٣١ مارس أصدر المجلس القرار رقم(١٥٩٣)، الذى نص على إحالة الوضع فى دارفور إلى المحكمة الدولية الجنائية، وأن

(١) أ.د. محمود أبو العينين،«الدور الأمريكى فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ١٤١–١٤٣.

(٢) د. عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

(٣) انظر قرارات مجلس الأمن أرقام (١٥٩١)، (١٦٥١)، (١٦٦٥)، و(١٦٧٢)، و(١٧١٣)، و(١٧٧٩)، و(١٨٤١): http://www.un.org/arabic/sc/

يقوم الأمين العام بالإدلاء ببيان أمام المجلس خلال ٣٠ يوما عن الإجراءات التى اتخذت لإعمال هذا القرار، وقد صدر هذا القرار بأغلبية ١١ صوتا، وامتناع كل من الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والجزائر عن التصويت[١].

وتجدر الإشارة إلى أن سبب امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت لصالح القرار هو لعدم عضويتها فى المحكمة الجنائية الدولية[٢]، ومن ثم فموقفها غير مطابق سياسيا لكل من روسيا والجزائر والصين.

ومما تجدر ملاحظته أنه على الرغم من أهمية قرار مجلس الأمن رقم(١٥٩٣) لوضع حد لتلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى الإنسانى، فإن أهم ما يؤخذ على القرار المذكور هو الانتقائية وتدخل الاعتبارات السياسية فى صدوره، ويظهر ذلك جليا فى الفقرة السادسة منه التى تتيح الفرص لإفلات المجرمين غير السودانيين من المحاكمة حتى لو كانوا من المساهمين فى تلك الجرائم، الأمر الذى يطلق يد الآخرين – غير السودانيين – فى أن يفعلوا مايشاءون، وقد كان تضمين القرار نص هذه الفقرة نتاج

---

(١) القرار رقم (١٥٩٣) لعام ٢٠٠٥م:
United Nations Security Council Resolution 1593 (2005), www.un.org/Docs/journal/-asp/ws.asp?m=s/res/1593(2005-

(٢) قامت الحكومة الأمريكية فى عهد الرئيس كلينتون بالتوقيع فى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٠م على نظام روما الأساسى الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، بيد أن موقف الولايات المتحدة حدث فيه تغير، حيث أعلنت عن عدم نيتها فى التصديق على نظام روما فى ٦ مايو ٢٠٠٢م، وذلك خشية ملاحقة مواطنيها قضائيا، ومع إقرار النظام الأساسى للمحكمة سعت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقات ثنائية مع دول العالم تقبل بمقتضاها الأخيرة استثناء المواطنين الأميركيين، خاصة العسكريين من الخضوع للمحاكمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، كما استخدمت الولايات المتحدة سلاح الترهيب والترغيب عبر إصدار تشريعات أمريكية تربط تقديم المساعدات والمنح بتجاوب الدول المتلقية فى التوقيع على اتفاقات استثناء المواطنين الأميركيين من التزامات تلك الدول تجاه المحكمة الجنائية الدولية. لمزيد من التفاصيل بشأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المحكمة الجنائية الدولية.. انظر:

– محمد عاشور مهدى، «المحكمة الجنائية الدولية والسودان جدل السياسة والقانون»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٢٣.

Jennifer K. Elsea," U.S. Policy Regarding the International Criminal Court – Congressional Research Service», The Library of Congress , 29 august, 2006
http://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL31495.pdf

د. عبد الحميد محمد،المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٤٦٦–٤٦٧.

موزانة سياسية، حاول فيها أصحاب المقترح (فرنسا) تقليص فرصة رفض المشروع من قبل الدول دائمة العضوية[١].

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد ذلك توالت زيارات المسئولين الأمريكيين للسودان بغرض الضغط على الحكومة السودانية، أبرزها زيارة كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية فى ٢١ يوليو ٢٠٠٥م، حيث قامت بزيارة إقليم دارفور، والتقت بالسلطات المحلية والنازحين، كما توالت زيارات وفود من الخارجية الأمريكية والكونجرس الأمريكى بهدف الاطلاع على الأوضاع فى السودان[٢]، وذلك بغرض متابعة سير تنفيذ اتفاق نيفاشا الخاص بالجنوب، والضغط تجاه التسوية السلمية لمشكلة دارفور[٣].

ومن الجدير بالذكر أنه منذ بداية عام ٢٠٠٦م بدأ الحديث عن نشر بعثة تابعة للأمم المتحدة فى إقليم دارفور، فقبل صدور القرار الشهير (١٧٠٦)، كانت هناك مؤشرات كثيرة على قرب صدور مثل هذا القرار، منها قرارا مجلس الأمن ذاته رقما (١٦٦٣)، و(١٦٧٩)، فضلا عن قرار مجلس السلم الإفريقى الصادر فى ١٥ مايو ٢٠٠٦م، بتحويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى الإقليم إلى عملية تابعة للأمم المتحدة[٤].

وفى هذا السياق، مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا كبيرة داخل مجلس الأمن للموافقة على استبدال قوات دولية بقوات الاتحاد الإفريقى، ويمكن تحديد الدوافع الأمريكية وراء ذلك إلى مجموعتين رئيسيتين من الأسباب:

المجموعة الأولى تتعلق بالمصالح الخارجية للإدارة الأمريكية: رغبة إدارة «بوش» الابن فى تحقيق نجاح فى التعامل تجاه أزمة دارفور للتعويض عن فشلها فى القضية العراقية، أو لاستغلال هذه الأزمة للتغطية على ما يجرى فى العراق، أو رغبتها فى السيطرة على الثروات الطبيعية فى دارفور.

---

(١) انظر:

– عمر محمود سليمان،اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة مجرمى الحرب، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٤٧٠.

– عبد الله الأشعل، السودان والمحكمة الجنائية الدولية، دار الكتاب القانونى، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٩م.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

The Center for American Progress, «The Bush Administration on Darfur: Less than– — Meets", April 05, 2005

http://www.brookings.edu/opinions/2005/0405africa_daalder.aspx

(٣) جريدة الأهرام، ٢٠٠٥/٦/٢م.

(٤) صحيفة رأى الشعب، الخرطوم، ٢٠٠٧/٣/٢٩م.

المجموعة الثانية تتعلق بالضغوط الداخلية فى الولايات المتحدة:

أ – وتتمثل فى الاستجابة للضغوط الكثيفة التى مارستها جهات عدة، حيث اجتمع العديد من تلك الجهات لينشئ ما عرف بـ «تحالف إنقاذ دارفور» ليضم أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية تعمل فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.[١]

ب – هذا بالإضافة إلى الضغوط التى مارسها الكونجرس الأمريكى ومشاريع القوانين الخاصة بدارفور خلال عامى ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م فقد تقدم أعضاء الكونجرس الأمريكى فى مجلسى النواب والشيوخ باثنين وسبعين مشروع قانون ومشروع قرار يشير بشكل أو بآخر إلى الوضع فى إقليم دارفور غربى السودان، وضرورة تحرك الولايات المتحدة لوضع حد للمعاناة الإنسانية التى وصفتها الأمم المتحدة بأخطر وضع إنسانى تشهده البشرية فى التاريخ الحديث[٢]، وتلك المشاريع تقدم بها أعضاء من الحزبين الجمهورى والديمقراطى، فيما يشير إلى وجود إجماع فى الكونجرس على ضرورة التحرك بشأن هذه القضية، وقد صادق المجلسان على عدد من تلك المشاريع فيما بقيت أخرى تائهة فى زحمة المشاريع التى يتطرق إليها الكونجرس[٣].

وقد انعكست الضغوط الأمريكية على اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقى فى ١٢ يناير ٢٠٠٦م، الذى تمت فيه الموافقة – من حيث المبدأ – على استبدال القوات الدولية بالقوات التابعة للاتحاد الإفريقى فى الإقليم، دون الاكتراث بالرفض السودانى لفكرة الاستبدال، وبعد حوالى شهرين من هذه الموافقة المبدئية، وافق مجلس السلم الإفريقى فى ١٠ مـارس ٢٠٠٦م – حينما انعقد على مستوى وزراء الخارجية– على تبنى قرار يقوم على إمهال الحكومة السودانية مهلة سبعة أشهر قبل تحويل القوات المتواجدة فى الإقليم إلى قوات أممية؛ وذلك فى محاولة لإيجاد حل وسط ما بين الموقف السودانى الرافض

(١) أحمد إبراهيم محمود، «الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية فى دارفور»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٩٠.

(٢) «الكونجرس الأمريكى ومشاريع القوانين الخاصة بدارفور»، موقع سودان أون لاين، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م:
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=60&msg=1159018715

(٣) «استمرار ضغوط الكونجرس للتدخل فى دارفور»، تقرير واشنطن، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م:
Taqrir Washington, http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

لفكرة الاستبدال، والمواقف الدولية الداعية لذلك، وقد صدر القرار بشكل نهائى فى اجتماع مجلس السلم الإفريقى فى ١٥ مايو ٢٠٠٦م[١].

ومن ثم جاء القرار رقم (١٧٠٦) الصادر فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦م لينقل أزمة دارفور إلى مستوى جديد من التصعيد لم تبلغه من قبل؛ فقد حرصت الولايات المتحدة وبريطانيا –اللتان تقدمتا بمشروع القرار، وتمت إجازته بأغلبية ١٢ صوتا، وامتناع كل من الصين، وروسيا، وقطر عن التصويت– على التأكيد بشكل مستمر على أن الهدف الوحيد من إرسال قوات دولية إلى دارفور هو تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام، وحماية المدنيين، وتأمين وصول مواد الإغاثة إليهم.

حيث نص القرار على توسيع بعثة الأمم المتحدة فى السودان لتشمل دارفور، وتعزيزها بعدد يصل إلى١٧٣٠٠ جندى، و٣٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بالإضافة إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة، وقد كلفت هذه البعثة بمهام كثيرة، وأعطيت صلاحيات واسعة للقيام بتلك المهام، وتشمل على سبيل المثال:

١ – رصد تنفيذ الأطراف لاتفاق أبوجا للسلام، واتفاق «نجامينا» بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

٢ – الحفاظ على نزع السلاح فى «المناطق الحاجزة» المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات اللاجئين داخليا، والمناطق المحيطة بتلك المخيمات.

٣ – رصد الأنشطة العابرة للحدود بين السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى؛ من خلال عمليات منتظمة للاستطلاع البرى والجوى، والمساعدة فى معالجة القضايا الأمنية بين هذه الدول، مع إنشاء نقاط تابعة للأمم المتحدة فى هاتين الدولتين، والاستعانة بموظفين دوليين فى الشئون الإنسانية، والعسكرية، وشئون الشرطة لتنسيق هذا الأمر.

٤ – المساعدة فى وضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع سلاح المقاتلين، على النحو الذى دعا إليه اتفاق أبوجا للسلام، ووفقا لأحكام القرارين رقمى (١٥٥٦)، و(١٥٦٤).

٥ – مساعدة الأطراف فى اتفاق دارفور للسلام على إعادة هيكلة مرفق الشرطة فى السودان، ووضع برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتقييمهم.

٦ – مساعدة الأطراف الموقعة على اتفاق أبوجا فى تعزيز سيادة القانون، بما فى ذلك إقامة جهاز قضائى مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله من

(١) يسرا صلاح، «دور مجلس الأمن تجاه أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٢٢٢–٢٢٦.

خلال وضع استراتيجية شاملة ومنسقة، تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب، والإسهام فى استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل، وكذلك تطوير الإطار القانونى الوطنى وتدعيمه[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الصلاحيات الواسعة التى منحها القرار لبعثة الأمم المتحدة فى السودان تعطى للبعثة سلطة تقديرية واسعة للغاية فى استخدام القوة حسب التفسير الذى تراه، وفى الحالات التى تقررها بشكل منفرد، مما يجعلها أقرب إلى سلطة انتداب تدير الإقليم إدارة كاملة، وهو ما يعد فى حد ذاته انتقاصا من الاستقلال السياسى، والسيادة الإقليمية للسودان[2].

ومن جانب آخر شدد المبعوث الأمريكى الخاص إلى السودان ناتسيوس على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولى رقم (١٧٠٦) الخاص بنشر قوات حفظ سلام دولية فى دارفور محل القوات الإفريقية لوضع حد للانتهاكات التى أودت بحياة الآلاف وتشريد ونزوح عشرات الملايين، وأعرب ناتسيوس عن تحفظه إزاء رفض الحكومة السودانية نشر قوات دولية فى دارفور بدعوى أن ذلك سيعتبر انتهاكا لسيادة السودان، مشيرا إلى أن هناك قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة موجودة أصلا فى جنوب السودان ويبلغ عددها خمسة عشر ألفا.

وصرح بأن المجتمع الدولى يشدد على رفض أعمال العنف التى تجرى فى إقليم دارفور وعلى ضرورة تحريك الموارد والقدرات الدولية لعدم السماح باستمرار المجازر التى يتعرض لها المدنيون على يد الميليشيات المسلحة المدعومة من قبل حكومة الخرطوم وفصائل التمرد.[3]

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– د.صفوت صبحى فانوس، تدخل القوات الدولية فى دارفور بين مبررات الرفض ودواعى القبول «مجلة المنتدى، مركز الراصد للدراسات، العدد الرابع، الخرطوم، إبريل ٢٠٠٧م، ص ٣٥–٤٠.

– السيد مصطفى أحمد أبو الخير،أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى المعاصر، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٥٥.

– انظر قرار مجلس الأمن رقم١٧٠٦ على موقع مجلس الأمن:

/http://www.un.org/arabic/sc

(٢) هانى رسلان، «السودان وأزمة القرار (١٧٠٦) بشأن دارفور»، ملف الأهرام الاستراتيجى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: ١٤٢، أكتوبر، القاهرة، ٢٠٠٦م،ص ١٠٩.

(٣) «استمرار ضغوط الكونجرس للتدخل فى دارفور»، تقرير واشنطن، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م:

http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

وفى هذا السياق أثار صدور القرار (١٧٠٦) جدلا واسعا بشأن قبول أو رفض تلك البعثة، وانقسمت الآراء فى السودان ما بين مؤيد ومعارض، فقد برر الفريق الرافض، والذى يتمثل بشكل أساسى فى كل من الحكومة السودانية، والقبائل العربية فى إقليم دارفور (والتى تنتمى لها ميليشيات «الجنجويد») وحركة العدل والمساواة أن مبدأ التدخل من شأنه أن ينتهك السيادة الوطنية إلى حد كبير، فضلا عن أن التدخل الدولى فى العديد من البلدان لم ينتج عنه معالجة جذرية للأزمة، وإنما أفرز إشكاليات متزايدة أكثر تعقيدا وأدى إلى إنتاج أزمات أخرى[١].

أما الفريق المؤيد للتدخل: والذى يتمثل فى الحركات المسلحة فى دارفور والقوى السياسية المعارضة فى السودان فبرر موقفه بأن قوات الاتحاد الإفريقى ليست لديها الخبرة والتجربة الكافيتين، فضلا عن محدودية إمكاناتها مقارنة بإمكانات القوات الدولية، كما أن السماح بالتدخل الدولى عبر القوات الدولية سيتيح فرصة إدارة الأزمة على نحو أفضل[٢].

ومن ثم يتضح أن مجلس الأمن فى تعامله مع الأزمة لم يتحرك باتجاه التهدئة للوصول إلى تسوية مناسبة ومقبولة من جميع الأطراف ذات الصلة بالأزمة – وهو الأمر الذى كانت الحكومة السودانية تأمل فيه داخل أروقة الأمم المتحدة – وإنما تحرك مجلس الأمن باتجاه التصعيد، حيث تعامل مع الأزمة بموجب القرارات العديدة الصادرة عنه وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يعنى التدخل فى الأزمة وفقا لسلطات تقديرية غير محدودة تندرج من خفض التمثيل الدبلوماسى فى السودان إلى توقيع العقوبات الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وصولا إلى التدخل العسكرى[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى استمر فيه تصاعد توتر العلاقات السياسية بين الحكومة السودانية والإدارة الأمريكية على خلفية رفض الخرطوم قرار مجلس الأمن رقم (١٧٠٦) فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦م، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن منح إحدى

(١) «السودان يجدد رفض القرار رقم ١٧٠٦»، موقع بيت السودان، ٢–٩–٢٠٠٦م.
http://www.sudanesehome.com/forum/showthread.php?p=10641.

(٢) انظر:
– أحمد حجاج،«المواقف الدولية من أزمة دارفور»، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٦٨، المجلد ٤٢، إبريل، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٩٥.
– د.صفوت صبحى فانوس، مرجع سابق، ص ٣٥–٤٠.

(٣) أ.د. إجلال رأفت "أزمة دارفور ....، مرجع سابق، ص ٩٧–٩٨.

الشركات الأمريكية الخاصة عقدا للقيام بتأهيل متمردى جنوب السودان وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة[1].

وفى ظل استمرار الضغط الذى تمثله وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدنى على إدارة بوش للتحرك تجاه أزمة إقليم دارفور، قام جون نيغروبنتى نائب وزيرة الخارجية الأمريكية بزيارة إلى السودان فى إبريل ٢٠٠٧م، حيث التقى عددا من المسئولين السودانيين، بمن فيهم الرئيس عمر البشير، كما تفقد مخيمات اللاجئين فى دارفور، وقد حمل نيغروبنتى رسالة واضحة لحكومة الخرطوم مفادها أن الوقت قد حان لقبول الحكومة السودانية نشر قوات دولية فى الإقليم، بل إنها الفرصة الأخيرة قبل تصعيد ملف دارفور فى الأمم المتحدة، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية الأمريكية ضد السودان، ويبدو أن رسالة أو تهديد نيغروبنتى تزامنت مع حملة إفريقية ودولية ضد حكومة البشير، ولهذا هدد الرئيس بوش بتشديد العقوبات الأمريكية على الخرطوم ما لم يتخذ النظام السودانى خطوات ملموسة لحماية المدنيين فى دارفور وقبول نشر قوات دولية وتسهيل أعمال الإغاثة الإنسانية[2].

وفى هذا السياق أعلن الرئيس بوش فى ٢٩مايو ٢٠٠٧م، أن الولايات المتحدة ستفرض أقسى عقوبات على السودان ومنها:

أولا: حرمان ٣١ شركة سودانية من العمل فى الولايات المتحدة أو إتمام أى تعاملات مالية بالدولار الأمريكى فى أى مكان فى العالم.

ثانيا: فرض عقوبات فردية على اثنين من كبار المسئولين السودانيين، وأحد زعماء التمرد لتحريضهم على العنف وعرقلة عملية السلام.

ثالثا: تكثيف تطبيق العقوبات الاقتصادية الحالية ضد١٣٠ من السودانيين الذين يملكون أو يتحكمون فى شركات هى ممنوعة أصلا من التعاملات المالية مع الولايات المتحدة.

---

(١) شركة أمريكية تؤهل قدرات جنوب السودان عسكريا، تقرير واشنطن Taqrir Washington، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م.

http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=471&hlstring

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه شملت الزيارة كلا من وتشاد وليبيا وموريتانيا ورافق نيغروبنتى فى رحلته الإفريقية جندای فرازر مساعدة وزيرة الخارجية للشئون الإفريقية، وبوبى بيتمان مستشار الرئيس للأمن القومى فى الشئون الإفريقية، فضلا عن ممثلين لوزارة الدفاع وهيئة المعونة الأمريكية USAID.انظر:

– زيارة نيغروبنتى إلى إفريقيا، تقرير واشنطن Taqrir Washington، العدد ١٠٥، ٢١ إبريل ٢٠٠٧م:
http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

رابعا: طلب موافقة الأمم المتحدة لفرض حظر تسلح دولى ضد السودان، وفرض منطقة حظر جوى عسكرية فى دارفور[١].

ولهذا تبنى مجلس الأمن الدولى فى٣١ يوليو ٢٠٠٧م القرار (١٧٦٩)، والذى أجاز إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة فى دارفور (UNAMID) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، وكانت حماية المدنيين هى مهمتها الأولى، وكذلك الإسهام فى تأمين المساعدات الإنسانية، ومراقبة تنفيذ الاتفاقات والتحقق من ذلك، والمساعدة فى تحقيق عملية سياسية شاملة[٢]، والإسهام فى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومراقبة الوضع على طول الحدود مع تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، و سيتعين على العملية المختلطة للاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة فى دارفور(UNAMID) نشر ما يقرب من ٥٥ موقعا فى جميع أنحاء ولايات إقليم دارفور الثلاث[٣]

وبرغم أن القرار (١٧٦٩) حظى بقبول واسع النطاق، سواء على المستوى الدولى أوالإقليمى، فإن هناك إشكاليات أثارت جدلا واسعا على خلفية هذا القرار ومنها:

١: تضارب فى التفسيرات الخاصة بشأن طبيعة مهام هذه القوة المختلطة؛ إذ ترى الأطراف الغربية أن مهامها تكمن فى حماية المدنيين، بينما ترى الحكومة السودانية أنها يجب أن تكون صاحبة اليد الطولى فى هذا الصدد، ومما يزيد المسألة تعقيدا أن نص القرار يتيح لكل طرف أن يحصل على أسانيد ومبررات لموقفه، فالحكومة السودانية تصر على أن نص القرار واضح بشأن مسئوليتها عن حماية المدنيين، بينما يرى الجانب الدولى الآخر أن

(1) Rebecca weissburg, " Sanctioning Talk on Darfur" , American magazine , American Enterprise Institute, ,31 May 2007,
http://www.american.com/archive/2007/may-0507/sanctioning-talk-on-darfur."

(2) -Stephaine Hanson ," structuring A Peace Process for Darfur" , The Council on Foreign Relations, 11october,2007,
http://www.cfr.org/publication/14455

(٣) انظر:
,UNAMID in Darfur , united Nation site -
http://www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/unamid/background.html

قوات البعثة لن تحتاج لموافقة الحكومة السودانية فيما يتعلق بحماية المدنيين؛ إذ إن قائد القوات لديه تفويض باتخاذ القرار على أرض الواقع[١].

٢: أثار القرار تحفظات من جانب المسئولين السودانيين من إمكانية أن تسعى الدول الغربية لتعديل التفويض الممنوح للقوة المهجنة بما يتيح لها توسيع مهامها إلى مجالات لم يكن منصوصا عليها فى القرار (١٧٦٩)، بل وإمكانية العودة للقرار (١٧٠٦).

٣: طرحت الحركات السودانية المسلحة – برغم ترحيبها بالقرار – تحفظات بشأن إغفال القرار الإشارة لمسألتى نزع أسلحة الجنجويد، وكذا المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بمحاكمة المتهمين المتورطين فى جرائم الحرب فى إقليم دارفور.

٤: إن القرار (١٧٦٩) لم يتعرض للعملية السياسية الخاصة بتسوية أزمة دارفور، ولا للجذور الاقتصادية للمشكلة، وإنما تعامل فقط مع الترتيبات الخاصة بنشر قوات حفظ السلام فى الإقليم[٢].

ومن جانب آخر، وفى إطار الجهود الأمريكية قام الرئيس بوش بتعيين ريتشارد وليامسون مبعوثا خاصا إلى السودان فى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧م،[٣]وذلك بعد أن قدم أندرو ناتسيوس المبعوث الأمريكى الخاص إلى السودان استقالته بعد عام واحد على بدء مهمته[٤].

مجمل القول إنه ثمة ملاحظات تجاه قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة دارفور ومنها:

أولا: إن النهج التصعيدى الذى تبنته الولايات المتحدة تجاة أزمة دارفور فى مجلس الأمن يشكل استمرارا لسيناريو الضغوط الخارجية التدخلية تجاه الحكومة السودانية، مما ستكون له انعكاسات مستقبلية تجاه باقى الأقاليم فى السودان على اتباع المنهج نفسه استنادا لدعم مماثل من جانب القوى الكبرى التى لها مصالح استراتيجية واقتصادية فى عدم استقرار الدولة.

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن القرار (١٧٦٩):

/http://www.un.org/arabic/sc

(٢) محمد نظمى الزياتى، «مستقبل دارفور فى ظل القرار الدولى (١٧٦٩)، دورية آفاق إفريقية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٦ القاهرة، خريف٢٠٠٧م:

http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=3525

(٣) الولايات المتحدة تتصدر المعالجة العالمية للأزمة فى دارفور، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٩ فبراير٢٠٠٨م:

(3) http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/March/20080307170318ssissirdile0.7177851.html

ثانيا: يتضح مدى نفوذ الولايات المتحدة تجاه أزمة دارفور فى مسارها، سواء من حيث تصعيدها أو استمرارها، وذلك تحقيقا لمصالحها الداخلية والخارجية من جانب، أو من جانب حلفائها من جانب آخر، فقرارات مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية التقت عند مصلحة معينة مع الولايات المتحدة تجاه أزمة دارفور، فأصبح المجلس إحدى الأدوات الثلاث للتصعيد ضد السودان إلى جانب العقوبات الأمريكية المباشرة والضغوط الأوربية المتأثرة بالموقف الأمريكى.

ثالثا: استنادا إلى مجمل عام القرارات التى صدرت من مجلس الأمن بدعوى مكافحة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى الإنسانى، والسعى إلى معاقبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الدولية يتضح أن مجلس الأمن يطبق معايير العدالة بصورة مزدوجة ومتحيزة، فهو لم يهتم بالقدر نفسه بمشكلات أخرى فى العالم مثل العراق، فلسطين، الشيشان، والتى تؤثر على السلم والأمن الدوليين، وإنما تدخل مجلس الأمن تجاه أزمة دارفور بإصداره العديد من القرارات كانت على فترات متقاربة جدا، كما يلاحظ السرعة فى التصويت عليها، مما يعد مؤشرا على وجود ثمة مصالح للقوى الكبرى فى المجلس تدفعها نحو تمرير تلك القرارات بهذه السرعة، لاسيما الولايات المتحدة صاحبة المصلحة الأكبر فى تصعيد الموقف ضد الحكومة السودانية من جانب، وتحقيق مصالح القوى الكبرى من جانب آخر.

ب – دور الكونجرس الأمريكى:

لقد اتخذ الكونجرس الأمريكى العديد من القرارات والمواقف السياسية تجاه أزمة دارفور ومنها:

– وافق الكونجرس الأمريكى فى ٢٣ يوليو ٢٠٠٤م على القرار الذى قدمه العضو الديمقراطى، والرئيس السابق لمؤتمر أعضاء الكونجرس السود «دونالد باين»، على وصف ما يجرى فى دارفور بأنه إبادة جماعية[1]، وناشد القرار الإدارة الأمريكية بالعمل على دفع مجلس الأمن الدولى نحو إصدار قرار بتوقيع عقوبات اقتصادية على السودان، وتتبع المسئولين عن ارتكاب الأعمال الوحشية فى الإقليم، بل وذهب القرار إلى حد دعوة إدارة «بوش» للنظر بجدية فى إمكانية التدخل الأحادى الجانب أو الجماعى لمنع هذه الإبادة فى الإقليم، والـلافت للانتباه أن هذا القرار الذى أصدره الكونجرس إنما جاء نتيجة ضغوط

(١) التقرير الاستراتيجى السودانى السادس ٢٠٠٤م–٢٠٠٥م، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص٤٩.

من مجموعات عديدة داخل الكونجرس أهمها: مؤتمر أعضاء الكونجرس السود، والأقلية الديمقراطية بالكونجرس، واليمين المحافظ [1].

فبالنسبة لمؤتمر أعضاء الكونجرس السود فقد قاد العمل نحو إصدار القرار الخاص بدارفور تعاطفا مع الأفارقة فى الإقليم، واستجابة لضغوط منظمات الأفروأميركان، وقبل صدور هذا القرار كان أعضاء المؤتمر قد طالبوا الرئيس «بوش» فى يونيه ٢٠٠٤م بالتدخل عسكريا لمنع ما اعتبروه إبادة جماعية فى إقليم دارفور، واشتركوا فى تلك الفترة مع منظمة العمل الإفريقى فى عدة أنشطة تهدف للفت الانتباه لما يجرى فى دارفور، كما قام أحد أعضاء المؤتمر – وهو «جيسى جاكسون»– بزيارة دارفور فى سبتمبر ٢٠٠٤م، وطالب العالم بالتحرك للضغط على حكومة الخرطوم من أجل إنهاء هذه الأزمة.

أما بالنسبة للأقلية الديمقراطية، فقد قامت تلك الأقلية فى مجلس النواب – برئاسة «نانسى بيلوسى» قبل أن تصبح رئيس مجلس النواب فى ٢٠٠٧م – بالاشتراك مع مؤتمر أعضاء الكونجرس السود فى إصدار التماس لدعوة الرئيس «بوش» لإعلان ما يجرى فى دارفور إبادة جماعية، كما لعبت دورا قياديا فى الإشراف على إعداد القرار الذى قدمه «دونالد باين».

أما اليمين المحافظ برئاسة زعيم الأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ «بيل فيرست» فقد كان اهتمامهم بالشأن السودانى واضحا، حيث عمل «بيل فيرست» مع زملائه أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بالشئون الإفريقية والمنبثقة من لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس على تحرير قانون سلام السودان، ثم عاد «فيرست» مرة أخرى ليصبح من أوائل أعضاء الكونجرس الذين سعوا للفت الانتباه لما يجرى فى دارفور، وتجدر الإشارة إلى أن «فيرست» أول من دعا إلى وقف عضوية السودان فى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»[2].

– كما أصدر الكونجرس الأمريكى فى ٦ أكتوبر ٢٠٠٤م قانونا أسماه «قانون الجنوب الشامل فى السودان»، وهو على تشابه مع قانون سلام السودان الذى أصدره الكونجرس الأمريكى والذى أفضى إلى سلام الجنوب السودانى، إلا إنه يختص بدارفور فقط، وقد تحدث قانون السلام الشامل بصورة تفصيلية عن الإبادة الجماعية، والتطهير العرقى،

(١) انظر:
أ.د. محمود أبو العينيين، «الدور الأمريكى ...»، مرجع سابق، ص ١٤١.
(٢) هدى البكر، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

والاغتصاب، وأحكام الإعدام العشوائية فى دارفور، ودعا لوقف أعمال العنف فى دارفور، ومحاسبة مرتكبى تلك الجرائم، وعدم إتاحة الفرصة لهم للإفلات من العدالة الدولية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الكونجرس الأمريكى قد أصد قرارا هو الأول من نوعه يقضى بتكوين لجنة معنية بالسودان فقط، أطلق عليها اسم «سودان كوكاس»، وأسندت لها مهمة إبقاء ملف السودان مفتوحا بشكل دائم فى أروقة الكونجرس الأمريكى، وحث الإدارة الأمريكية على تصعيد الوضع إلى الهيئات الدولية، حتى تتحقق محاسبة الحكومة السودانية على ما اقترفته من جرائم، وليتم إنقاذ المدنيين فى دارفور من ميليشيات الجنجويد، والقوات الحكومية المساندة لها[2].

ولهذا أوفدت الولايات المتحدة وزير خارجتيها كولن باول إلى السودان فى يوليو ٢٠٠٤م، والذى استهل زيارته بتصريحات تدعو الحكومة السودانية لإنهاء العنف فى دارفور، ووقف اعتداءات ميليشيات الجنجويد على المدنيين، وقد زار باول معسكرات النازحين بدارفور، ووقف على حجم المأساة من خلال لقاءات مباشرة مع هؤلاء النازحين، ودعا «باول» المجتمع الدولى إلى تحمل مسئوليته تجاه دارفور، وإغاثة المتضررين من تلك الأحداث، وملاحقة الذين ارتكبوا تلك الجرائم، وأن على الحكومة السماح فورا بدخول فريق مراقبة دولية لحماية المدنيين، والتحرى من صحة المزاعم المتعلقة بالهجوم عليهم من قبل ميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة[3].

وأعقب زيارة كولن باول فى اليوم الثانى مباشرة، زيارة الأمين العام للأم المتحدة كوفى عنان للسودان، والذى ذكر أن ميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة تتحمل مسئولية قتل الآلاف من الأفارقة فى دارفور، وقال إن المجتمع الدولى لا يمكن أن يكتفى بمشاهدة ما يدور من أعمال فى ظل تقاعس الحكومة السودانية عن حماية المواطنين فى دارفور، وقد تم الاتفاق مع الحكومة السودانية خلال هذه الزيارة لإمهالها تسعين يوما لنزع أسلحة الجنجويد، ووقف العنف فى دارفور[4].

(١) سلمى التجانى، «قانون سلام السودان من الجنوب إلى دارفور والعكس»، جريدة الرأى العام، الخرطوم، ٢٠٠٤/١٠/١٢م.

(٢) عماد مكى، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٣٠، ٢٠٠٥/١٠/٢٧م.

(٣) صحيفة الصحافة، ٢٠٠٤/٧/٩م.

(٤) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام فى السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٤٠.

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك محاولات أمريكية لحث مجلس الأمن على إصدار قرار يقضى بتوصيف ما يجرى فى دارفور باعتباره إبادة جماعية، وما يستتبع ذلك من فرض عقوبات اقتصادية على السودان، وذلك على خلفية قرار الكونجرس الصادر فى ٢٣ يوليو ٢٠٠٤م السابق الإشارة إليه[١].

كما تم تشكيل لجنة برلمانية جديدة فى الكونجرس الأمريكى تهتم بشأن السودان فى عام ٢٠٠٥م وذلك لتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان، والمجموعة مكونة من أعضاء ينتمون إلى الحزبين، النائب فرانك وولف وهو جمهورى من ولاية فرجينيا– الذى ساهم فى تشكيل المجموعة الخاصة بالسودان مع زملائه النواب دونالد بين (ديمقراطى من ولاية نيوجيرسى)، ومايكل كابوانو (ديمقراطى من ماساتشوستس)، وتوم تنكريدو (جمهورى من كولورادو)[٢].

وأكد فرانك وولف – الذى ساهم فى تشكيل المجموعة الخاصة بالسودان أن «السودان يحتاج إلى معدل مرتفع من الاهتمام، خاصة الآن بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل الذى أنهى ٢٠ عاما من القتال بين الشمال والجنوب، وبسبب استمرار العنف فى دارفور»، وأضاف وولف أنه «من المهم ألا نفقد التركيز على ما يجرى بالنسبة لترتيبات اتفاق السلام، لكى نضمن أنه سيدوم، وهذا يعنى دعم قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة فى جنوبى السودان وتعزيز قوة الاتحاد الإفريقى فى دارفور»[٣]، وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة تقدمت لدراسة استصدار مشروع قانون لمحاسبة السودان، وأبرز بنوده:

١ – حرمان السودان من آليات استفادة موازنته العامة من عوائد البترول.

٢ – قيام حلف الناتو بالتدخل الجوى فى دارفور.

(١) أ.د.محمود أبو العينين، «الدور الأمريكى فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) يوجد بالكونجرس الأمريكى أكثر من ١٨٠ مجموعة أخرى ينصب تركيز كل منها على قضايا جارية مثل تطبيق القانون والتكنولوجيا الطبية والإنترنت والمجاعات فى العالم والعلاقات الخارجية، ولمزيد من التفاصيل انظر:

– تشكيل مجموعة فى مجلس النواب الأمريكى تهتم بشئون السودان، مكتب الإعلام الخارجى، وزارة الخارجية، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، أكتوبر٢٠٠٥م:

http://www.america.gov/st/washfilearabic/2006/September/20050924165206ssissirdile0.155102.html

(٣) يذكر أن فرانك وولف رافق وزير الخارجية الأمريكى السابق باول فى حضور توقيع اتفاق الشامل فى السودان يوم ٩ يناير ٢٠٠٥م، لمزيد من التفاصيل انظر:

http://usinfo.state.gov/af/Archive/2005/Jan/10-699244.html

٣ – استثناء المناطق المهمشة فى السودان، وعلى رأسها الجنوب من توقيع العقوبات المقترحة.

٤ – تعيين مبعوث خاص فى السودان لحين عقد استفتاء تقرير المصير فى الجنوب[١].

ويمكن بلورة السياسة الأمريكية تجاه أزمة دارفور خلال عام ٢٠٠٥م من خلال ما أعلنه نائب وزيرة الخارجية الأمريكية «روبرت زالك» فى شهادته التى أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥م ليوضح أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان من خلال المحاور الآتية:

– أن يعم السودان السلام ويسهم فى تنمية المنطقة ويتعاون فى محاربة الإرهاب وتطبيق اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب تطبيقا كاملا.

– إقامة حكومة اتحاد وطنى تدفع عجلة تنمية السودان، وتستجيب لاحتياجات جميع أفراد الشعب السودانى، وتكون مسئولة أمام الشعب السودانى من خلال انتخابات حرة.

– إقامة حكومة ديمقراطية تتصف بالمشاركة والشمولية فى نظام فيدرالى يحترم حقوق الإنسان ويتم فيه تشاطر الثروات لفائدة جميع السودانيين.

– قيام انتخابات ناجحة حرة نزيهة وديمقراطية على المستويات المحلية والإقليمية والقومية خلال أربع سنوات.

– تعزيز قدرات حكومة جنوب السودان، وتحسين الأوضاع فى جنوب السودان وغيرها من المناطق المهمشة.

– وضع نهاية للعنف فى دارفور، وتحقيق مصالحة بين القبائل والمجموعات الأخرى، وعودة السكان طوعا إلى منازلهم.

– توفير الرعاية الإنسانية والأمن للمهجرين والنازحين داخل حدود السودان وغيرهم من المدنيين فى دارفور وتشاد، والأمن لعمليات المنظمات غير الحكومية والمانحين الدوليين.

– تعزيز قدرات الاتحاد الإفريقى حتى يتحقق الأمن الأساسى، ويضمن قدرة الوصول إلى المساعدات الإنسانية، ويتوسط فى النزاعات السياسية[٢].

(١) د. كمال حداد، «الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور»، مجلة الدفاع الوطنى، فى ٢٠٠٧/٦/١٢م.
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?In=ar&id=16367

(٢) عرض السياسة الأمريكية إزاء السودان، مكتب الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، سبتمبر، ٢٠٠٥م:
http://usinfo.state.gov/usinfo/Archive/2005/Sep/28-321377.html

وفى ضوء استمرار ضغوط الكونجرس على الإدارة الأمريكية فى عام ٢٠٠٦م عرض السيناتور الديمقراطى جوزيف بايدن (Joseph Biden) العضو البارز فى لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ مشروع قرار يشدد على ضرورة تكريس جهود الحكومة الأمريكية لوقف أعمال العنف التى تمزق إقليم دارفور غربى السودان، ويحمل مشروع القرار توقيع أكثر من ثلاثين عضوا فى مجلس الشيوخ من الحزبين الديمقراطى والجمهورى، ويدعو بشكل أساسى إلى إقامة منطقة لحظر الطيران فى إقليم دارفور، وإلى تعيين مبعوث خاص إلى السودان[١].

وفى الوقت الذى أشاد فيه المشروع بقرار مجلس الأمن الدولى الأخير رقم (١٧٠٦) الداعى إلى نشر قوات حفظ سلام دولية فى دارفور، صرح بأنه يتعين على المجتمع الدولى أن يوضح بشكل جلى للحكومة السودانية بأنه لن يسمح لها برفض نشر تلك القوات، ودعا المجتمع الدولى إلى فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الحكومة السودانية، وإلى انعقاد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتطرق للوضع فى دارفور، والسعى إلى إرسال قوات حفظ سلام تحت مظلة الأمم المتحدة فى أقرب وقت ممكن.

وإلى جانب طرح مشروع القرار وجه السيناتور «بايدن» رسالة تحمل توقيع مؤيدى المشروع (أكثر من ثلاثين من الحزبين) إلى الرئيس بوش تدعوه إلى التحرك فورا، وبشكل صارم بشأن ما وصفوه بالكارثة الإنسانية التى تلوح فى أفق إقليم دارفور، وتشير الرسالة إلى أنه فى الوقت الذى أعربت فيه حكومة الخرطوم عن رفضها القاطع لنشر قوات دولية فى دارفور فإن قواتها الحكومية تقوم بعمليات عسكرية هجومية واسعة فى الإقليم، مما يشير إلى رغبتها فى تكثيف جهودها الهادفة لإنهاء عملية التطهير العرقى فى الإقليم، على حد وصف الرسالة. وصرح أعضاء مجلس الشيوخ فى رسالتهم بأن الوضع الراهن فى دارفور شبيه بالوضع الذى واجهه المجتمع الدولى قبيل وقوع الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤م وشددوا على أن

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ٦٢–٨٠.

– استمرار ضغوط الكونجرس للتدخل فى دارفور، تقرير واشنطن Taqrir Washington، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م:

. http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

الوضع يحتم على الولايات المتحدة والمجتمع الدولى التحرك فورا، وخلال ساعات وأيام وليس أسابيع وأشهر لتفادى حدوث مأساة أكبر فى دارفور[1].

ومن جانب آخر وفى ضوء استمرار ضغوط الكونجرس الأمريكى تقدم السيناتور الجمهورى ريتشارد لوغر (Richard Lugar) رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ بمشروع قانون خاص بدارفور تحت اسم «السلام والمحاسبة فى دارفور لعام ٢٠٠٦م، ويتطرق مشروع القانون للأزمة فى الإقليم الذى يشهد أزمة إنسانية خطيرة، كما يتضمن المشروع الدعوة لفرض عقوبات محددة على جميع الأطراف المسئولة عن الانتهاكات المتواصلة وجرائم الحرب التى ترتكب فى دارفور.

وقد صرح السيناتور لوغر بأن هناك إجماعا داخل الكونجرس على ضرورة التنديد بما وصفه بسياسات الإبادة الجماعية التى ترتكبها حكومة الرئيس السودانى عمر البشير ووضع حد لها.

وأضاف أن العديد من المشرعين الأمريكيين تقدموا بمشاريع قوانين وقرارات بشأن الأزمة الإنسانية (فى إشارة إلى مشاريع القوانين والقرارات التى بلغ عددها اثنين وسبعين خلال ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م) وشددوا على ضرورة التعامل معها على وجه السرعة، مشيرا إلى أن ذلك الإجماع بين أعضاء الكونجرس مدعوم من قبل العديد من المنظمات الإنسانية والحقوقية والمواطنين الأمريكيين الذين تعالت أصواتهم بضرورة تفادى ارتكاب إبادة جماعية فى دارفور[2].

وصرح السيناتور لوغر بأن مشروع القانون الذى تقدم به يهدف إلى توفير آلية عمل يستطيع أعضاء الكونجرس اعتمادها بشكل سريع لتوحيد جهودهم لمنح وزارة الخارجية

---

(١) استمرار ضغوط الكونجرس للتدخل فى دارفور، تقرير واشنطن، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م:
Taqrir Washington, http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

– استمرار ضغوط الكونجرس للتدخل فى دارفور، تقرير واشنطن Taqrir Washington، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م:
, http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

– أمريكا تعقد اجتماعا طارئا حول دارفور، موقع سودان أون لاين،٢٣سبتمبر ٢٠٠٦م:
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=60&msg=1159018715

الأمريكية السلطات اللازمة للتحرك بشأن هذا الموضوع، بالإضافة إلى فرض عقوبات محددة للضغط على حكومة الخرطوم لتطبيق اتفاقات السلام التى توصلت إليها وتحمل مسئولياتها.

وأوضح أن قرار مجلس الأمن الدولى رقم (١٧٠٦) الذى ينص على نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة فى دارفور يعتبر إشارة صادرة بالإجماع عن المجتمع الدولى على إصراره والتزامه بعدم السماح بحدوث المزيد من أعمال العنف هناك، وأضاف أنه يتعين على السودان بوصفه عضوا فى الأمم المتحدة الالتزام بتطبيق هذا القرار الذى قال إنه يعبر عن موقف ورغبة المجتمع الدولى، وأضاف أن الواجبات الوطنية والدولية تحتم على حكومة الخرطوم حماية مواطنيها، وبالتالى فإنه يتعين وقف عمليات القتل والمعاناة التى يعيشها سكان دارفور على الفور[١].

ولهذا حثت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، على حل خلافهما حول مشروع القانون الفيدرالى الذى يهدف إلى فرض عقوبات مالية ضد السودان، وضد سفر الدبلوماسيين السودانيين وتنقلهم، ولاسيما أنه ينبغى تسوية الخلاف قبل إحالة قانون السلام والمحاسبة فى دارفور، الذى أقره المجلسان على البيت الأبيض كى يوقعه الرئيس ويصبح قانونا ساريا، وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، هم سام براونباك ومايك ديوين وتوم كوبورن قد انضموا إلى العضوين الديمقراطيين راسل فاينغولد وباراك أوباما فى مؤتمر صحفى يوم الخميس ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦م، بقصد لفت الانتباه إلى الأزمة الإنسانية المتضخمة فى دارفور، والترويج للموافقة على مشروع قانون يهدف إلى اتخاذ الحكومة السودانية تدابير أكثر تحملا للمسئولية فى إقليم دارفور، ولاسيما أنه تحظى العقوبات المقترحة فى القانون تأييدا واسعا من الحزبين، إلا أن تقدم مجلسى النواب والشيوخ نحو إقراره قد تعطل بسبب لغة نص القانون الذى وافق عليه مجلس النواب الذى يفرض ضغوطا مالية على السودان عن طريق سحب الاستثمارات الأمريكية[٢].

---

(١) «استمرار ضغوط الكونجرس للتدخل فى دارفور»، تقرير واشنطن Taqrir Washington، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م.

http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

(٢) وصف السناتور راسل فاينغولد، وهو أكبر الأعضاء الديمقراطيين فى لجنة مجلس الشيوخ الفرعية للشئون الإفريقية، خلال المؤتمر الوضع المستمر فى دارفور بأنه «مروع»، وأضاف أنه مضت سنتان منذ صنفت الحكومة الأمريكية الفظائع التى ترتكب ضد المدنيين الأبرياء بأنها إبادة جماعية، ومع ذلك فقد استمر القتل فعلا وتصاعد فى الأسابيع الأخيرة عندما شنت الحكومة السودانية هجوما عسكريا جديدا، «وقال إن من الضرورى اتخاذ عمل محدد لوقف الإبادة=

وفى إطار استجابة الحكومة الأمريكية لضغوط الكونجرس الأمريكى السابق ذكرها تم اتخاذ ما يلى:

أ – تعيين الإدارة الأمريكية مبعوث خاص إلى السودان:

أعلن الرئيس بوش تعيين أندرو ناتسيوس (Andrew Natsios) المدير السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمختص فى شئون التنمية والنزاعات مبعوثا رئاسيا خاصا إلى السودان مكلفا بقضية دارفور فى أكتوبر ٢٠٠٦م، وذلك بهدف إيجاد السبل الكفيلة لوضع حد لأعمال العنف والقتل فى إقليم دارفور، وقد استغل الرئيس بوش خطابه فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ليؤكد التزامه أمام قادة العالم بالقيام بكل ما فى استطاعة الولايات المتحدة لوقف المعاناة الإنسانية التى بلغت مستويات كارثية، وتخليص سكان دارفور من الوضع الأمنى المتدهور الذى بلغ مستوى الإبادة الجماعية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه عقب يوم واحد من إعلان الرئيس بوش تعيينه مبعوثا رئاسيا خاصا إلى السودان، ظهر أندرو ناتسيوس فى برامج بعض وسائل الإعلام الأمريكية ليوضح هدف مهمته فى السودان والخطوط العريضة للاستراتيجية التى سينتهجها فى إقناع الحكومة السودانية بالعدول عن موقفها الرافض لنشر قوات حفظ سلام دولية فى دارفور محل القوات التابعة للاتحاد الإفريقى، والتى يوجد إجماع دولى على أنها غير قادرة على القيام بمهمة حماية المدنيين بسبب قلة عددها وبساطة مواردها المادية والمعدات العسكرية التى تتوفر عليها. ويأتى ذلك فى الوقت الذى وافق فيه مجلس السلم والأمنى فى الاتحاد الإفريقى خلال اجتماع عقده فى نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة على تمديد مهمة البعثة الإفريقية فى دارفور[2].

=الجماعية الجارية اليوم فى دارفور، بما فى ذلك وضع الأساس لمهمة قوة سلام دولية فعالة» طبقا لما فوض به قرار مجلس الأمن رقم (١٦٠٧). انظر:

أعضاء فى مجلس الشيوخ يطالبون بضرورة فرض عقوبات إضافية ضد السودان، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٦م.

Khttp://www.america.gov/st/washfilearabic/2006/September/20060924165206ssissirdile0.155102.html

(١) استمرار ضغوط الكونجرس للتدخل فى دارفور، تقرير واشنطن، العدد ٧٧، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م:
Taqrir Washington, http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&hlstring

(2) –Andrew S. Natsios ," Beyond Darfur: Sudan's Slide Toward Civil War" , Foreign Affairs , May/June 2008http://www.foreignaffairs.com

كما أعلن أندرو ناتسيوس أن الولايات المتحدة تمهل الحكومة السودانية أياما لاتخاذ إجراءات حاسمة، وفاعلة لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، تحسين ظروف اللاجئين والنازحين بشكل يكون واضح، قبل أن يتم إصدار قرار من مجلس الأمن حول الأزمة لفرض عقوبات على السودان، وقد حددت الولايات المتحدة مطالبها فى:

١ – التعاون مع الأمن وتحسين الأوضاع على الأرض.

٢ – البدء فى اتفاق السلام مع الجنوب.

٣ – إكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية[١].

ب – توقيع قانون سلام دارفور ومحاسبة السودان:

قام الرئيس جورج بوش يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦م بالتوقيع على قانون سلام دارفور ومحاسبة السودان لعام ٢٠٠٦م وجعله قانونا ساريا، وأصدر أمرا تنفيذيا يحجز ممتلكات السودان، ويمنع أى صفقات مع الحكومة السودانية، وقد أوضح البيان الصادر عن البيت الأبيض أن القانون يفرض عقوبات ضد «الأشخاص المسئولين عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويؤيد تدابير حماية المدنيين والعمليات الإنسانية، كما يدعم جهود السلام فى إقليم دارفور بالسودان[٢]، كما ينص الأمر التنفيذى الذى أصدره الرئيس ويصبح سارى المفعول بمجرد إقرار الكونجرس للقانون بمنع عقد أى صفقات لها علاقة بالصناعات السودانية النفطية والبتروكيميائية».

وقد أشار بوش فى رسالة له إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ إلى أن «حكومة السودان ما زالت مستمرة فى تطبيق سياسات وإجراءات تنتهك الحقوق الإنسانية، وأوضح الرئيس بوش أن القانون يعمل على توسيع نطاق العقوبات القائمة حاليا ضد السودان، ولكنه يستثنى مناطق سودانية معينة بما فيها الجنوب السودانى ومنطقة كردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيع ودارفور، وبعض المناطق الهامشية فى الخرطوم وحولها»، شرط ألا تشمل النشاطات أو الصفقات أى ممتلكات أو مصالح تمتلكها حكومة

(١) طارق زكى محمد، مرجع سابق،ص ٦٢–٨٠.

(٢) بوش يوقع قانون سلام دارفور ومحاسبة السودان على مسئوليته، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، أكتوبر ٢٠٠٦م.
http://www.america.gov/st/washfilearabic/2006/September/20060924165206ssissirdile0.155102.html

السودان»، ولا يحد القانون أو يمنع تقديم أى مساعدة لدارفور، والمعروف أن الولايات المتحدة قدمت أكثر من ١,٠٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية لأهالى دارفور. وهكذا فقد اتخذت الإدارة الأمريكية عددا من الخطوات الدبلوماسية والقرارات التى تدين الحكومة السودانية، وتؤكد تورطها فى الأحداث فى دارفور، وقد تمت الدعوة إلى ضرورة محاسبة من اقترفوا تلك الجرائم.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية قد صعدت من مواقفها، خاصة تجاه أزمة دارفور بعد أن حصلت فى أواخر أغسطس ٢٠٠٦م على تفويض من الأمم المتحدة يستند إلى الفصل السابع من الميثاق يجيز استخدام القوة بانتداب قوة حفظ سلام تتكون من٢٢ ألف جندى لحماية المدنيين[١].

ولهذا دعا الرئيس بوش إلى إرسال «قوة دولية» إلى دارفور فى ١نوفمبر ٢٠٠٦م، وأوضح أنه يجب على الحكومة السودانية أن تدرك أن الولايات المتحدة «مصممة وجادة» فى حثها الخرطوم على العمل مع المجتمع الدولى، وأن الولايات المتحدة ستعمل مع شركائها العالميين للتوصل إلى خطة واحدة حول كيفية معالجة هذه القضية وإنقاذ المدنيين[٢].

ج – دعم جهود حفظ السلام فى دارفور:

فى إطار الجهود الأمريكية لحفظ السلام فى إقليم دارفور اتخذت السياسية الأمريكية العديد من الآليات ومنها:

توسط الولايات المتحدة فى الجهود الإنسانية لوقف إطلاق النار ومساندتها لتدخل بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقى فى السودان، وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا يوم ٤ فبراير ٢٠٠٦م بشأن الآليات التى اتخذتها الولايات المتحدة تجاه أزمة دارفور متضمنا:

---

(١) انظر:

-Stephaine Hanson ," structuring A Peace Process for Darfur", The Council on Foreign Relations, 11october,2007,

http://www.cfr.org/publication/14455

(٢) بوش: دارفور بحاجة إلى قوة دولية فعالة جديرة بالثقة، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١ نوفمبر ٢٠٠٦م:

http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2006/November/20061101151326bsibhew0.3627545.html

«إن الولايات المتحدة تتصدر الجهود الدولية المبذولة فى سبيل تحقيق السلام والاستقرار فى دارفور باعتبارها أكبر متبرع للمساعدات الإنسانية والمساعدة فى حفظ السلام، حيث قامت الولايات المتحدة منذ يوليو ٢٠٠٤م بإنشاء وإدارة ٣٤ معسكرا من معسكرات قوة حفظ السلام الإفريقية فى السودان ونقل القوات الرواندية جوا وتدريب وتجهيز القوات النيجيرية[١]».

ومن جانب آخر أيدت الولايات المتحدة اتخاذ مجلس الأمن الدولى تدابير عاجلة للتخطيط لبعثة السلام التابعة للأمم المتحدة، والتخويل بانتدابها لكى تعمل على زيادة الإنجازات التى حققتها بعثة السلام الإفريقية، ولهذا قام عدد من السياسيين الأمريكيين خلال عام ٢٠٠٦م بزيارة المنطقة، مثل «بيل ريتشاردسون» حاكم ولاية تكساس ومندوب الولايات المتحدة السابق فى الأمم المتحدة، والذى ترأس وفدا كبيرا فى زيارة للخرطوم؛ بهدف إقناع المسئولين السودانيين بقبول القوات الدولية[٢].

كما أصدر البيت الأبيض بيانا فى ١٩ فبراير ٢٠٠٨م بشأن جهود الولايات المتحدة من الأزمة فى دارفور متضمنا الآتى:

– قيام الولايات المتحدة بتدعيم النشر السريع لقوة الأمم المتحدة– الاتحاد الإفريقى لحفظ السلام المؤلفة من ٢٦ ألف عنصر فى دارفور.

– تقديم الولايات المتحدة، منذ عام ٢٠٠٤م أكثر من ١٥ مليون دولار لنقل ١١ ألفا و٤٠٠ عنصر من قوات حفظ السلام مع معداتهم من دارفور وإليها، ووفرت أكثر من ٣٠ مليون دولار لتدريب وتجهيز هذه القوات.

– بلغ حجم المساعدات المباشرة وغير المباشرة التى قدمتها الإدارة الأمريكية لعمليات حفظ السلام فى دارفور أكثر من ٦٠٠ مليون دولار.

– قيام الولايات المتحدة بتحمل أكثر من ربع مجمل تكاليف قوة الأمم المتحدة– الاتحاد الإفريقى لحفظ السلام من خلال المساهمات التى ستحددها الأمم المتحدة، التى تصل إلى قرابة ٣٣٠ مليون دولار حتى نهاية يونيه ٢٠٠٨م.

---

(1)–Alex de Waal," Darfur: Time for Diplomacy Not Confrontation" , the Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2006.
http://csis.org/blog/darfur-time-diplomacy-not-confrontation

(٢) أحمد حجاج، «المواقف الدولية من أزمة دارفور»، مرجع سابق،ص ١٩٥.

– إنفاق الولايات المتحدة، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، أكثر من ٤٥٠ مليون دولار، على تشييد وإدارة وصيانة ٣٤ معسكرا لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقى، وقدمت لتلك القوات أيضا عربات وأجهزة اتصالات، أصبحت الآن تحت سيطرة قوة الأمم المتحدة– الاتحاد الإفريقى لحفظ السلام.

– مساعدة الولايات المتحدة فى تدريب أكثر من ٧ آلاف جندى رواندى للقيام بمهمات حفظ السلام فى دارفور، وأنفقت أكثر من ١٧ مليون دولار لتضمن أنهم مهيئون ومجهزون بالشكل الملائم، ومتواجدون على الأرض[١].

ومن جانب آخر أعلن الرئيس جورج بوش أنه فى إطار الدعم الأمريكى لمساعى حفظ السلام الدولية بدارفور، ستباشر الولايات المتحدة بنقل معدات متصلة بعمليات حفظ السلام إلى دارفور، ولهذا شرع سلاح الجو الأمريكى فى يناير ٢٠٠٩م بنقل معدات ولوازم رواندية خاصة بحفظ السلام جوا من العاصمة الرواندية كيغالى إلى إقليم دارفور السودانى، وذلك كجزء من مهمة حفظ السلام المشتركة للاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن البيان الصادر عن المقر العام للقيادة العسكرية الإفريقية التابعة للبنتاجون قد أفاد أن مهمتى نقل جوى استكملتا يوم ١٤ يناير٢٠٠٩م وأن طائرتى شحن من طراز سى –١٧ انطلقتا من قاعدة ترافيس الجوية بكاليفورنيا، وحملت كل من الطائرتين حوالى ٣٠ طنا من المعدات، وعند استكمال العملية سيكون سلاح الجو قد نقل أكثر من ١٥٠ طنا من المعدات والمستلزمات بما فيها تسع عربات كبيرة الحجم وأجهزة تنقية مياه

(١) الولايات المتحدة تتصدر المعالجة العالمية للأزمة فى دارفور، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٩ فبراير٢٠٠٨م:
http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/February/20080219155050bsibhew7.569522e-02.html

(٢) أوضح الميجور روتاريمارا الناطق باسم قوات الدفاع الرواندية أن هذه المعدات «ضرورية لاستكمال مهمتنا بنجاح فى دارفور، وهى ستساعدنا فى تنفيذ ما نقوم به هناك، وفى تحسين نوعية معيشة جنودنا المرابطين فى دارفور»، وتجدر الإشارة إلى أن لدى رواندا أربع كتائب حفظ سلام فى دارفور يبلغ عدد أفرادها ٢٥٦٦ عسكريا، وهناك خطط لزيادة عددها إلى ٣٢٠٠ استنادا لروتاريمارا.. ويشار إلى أن القوات الرواندية ملحقة بالبعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى بدارفور والمعروفة باختصار بـ«يوناميد». انظر:

– الولايات المتحدة تباشر بنقل معدات متصلة بعمليات حفظ السلام إلى دارفور، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٦ يناير ٢٠٠٩.
http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2009/January/20090116160028ssissirdile0.4367487.html

وناقلات ماء وخيام وقطع غيار، وأوضح البيان أنه منذ عام ٢٠٠٤م أنفقت الولايات المتحدة أكثر من ١٥ مليون دولار لنقل الـ١١٤٠٠ جندى حفظ سلام وعتادهم من وإلى دارفور، كما قدمت أكثر من ١٠٠ مليون دولار لتدريب هذه القوات وتزويدها بالعتاد– حسبما جاء فى بيان حقائق للبيت الأبيض– وتم تنسيق قدر كبير من هذا الدعم بالاشتراك مع وزارة الخارجية الأمريكية. وجدير بالذكر أن الجانب العسكرى من عملية النقل الجوى هو أول مهمة رئيسية وضعت خطتها منظمة تدعى «أسلحة جو إفريقيا» والتى تعرف أيضا بسلاح الجو السابع عشر وهو ذراع جوية خاضعة للقيادة العسكرية الإفريقية، وتتخذ من قاعدة رامشتاين الجوية بألمانيا مقرا عاما لها[١].

د – دور الولايات المتحدة فى المفاوضات لحل أزمة دارفور:

دعـت الولايات المتحدة إلى ضرورة تسوية مشكلة دارفور سلميا، كما دفعت الإدارة الأمريكية جهود الاتحاد الإفريقى ورعايته للمفاوضات فى دارفور، كما حرصت الإدارة الأمريكية على إرسال مندوب لحضور كل اجتماعات الاتحاد الإفريقى المتعلقة بمشكلة دارفور، هذا بالإضافة إلى تقديمها دعما ماديا كبيرا للاتحاد الإفريقى فى جهوده، وقدمت مساهمات كبيرة لتغطية جولات المفاوضات المعقودة فى أبوجا بشأن دارفور، كما دعت حركات دارفور المسلحة لتوحيد مواقفها للدخول فى أى مفاوضات قادمة[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة من عامى ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م، شاركت الولايات المتحدة فى كل مراحل مفاوضات دارفور، سواء فى تشاد أو فى أبوجا، حيث لعبت الولايات المتحدة مع الاتحاد الإفريقى والشركاء الدوليين الآخرين، دورا قياديا فى تحقيق اتفاق سلام دارفور الذى تم التوقيع عليه من قبل حكومة الوحدة الوطنية، وحركة تحرير السودان جناح مينى مناوى يوم ٥ مايو ٢٠٠٦م فى أبوجا، بنيجيريا، وتجدر الإشارة إلى أنه عين «الرئيس جورج بوش» السفير «زوليك» ممثلا له فى مفاوضات دارفور، والذى مارس العديد من الضغوط حتى تم توقيع «اتفاق أبوجا»[٣].

(١) الولايات المتحدة تتصدر المعالجة العالمية للأزمة فى دارفور، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٩ فبراير٢٠٠٨م:
http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/February/20080219155050bsibhew7.569522e-02.html

(٢) رأى الشعب، ١٨/٥/٢٠٠٥م.

(٣) انظر:=

وفى هذا السياق أشار البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٢٣ إبريل ٢٠٠٨م: «إلى أن الولايات المتحدة مع الاتحاد الإفريقى والشركاء الدوليين الآخرين، قد لعبت دورا قياديا فى تحقيق اتفاق سلام دارفور الذى تم التوقيع عليه من قبل حكومة الوحدة الوطنية، وحركة تحرير السودان بقيادة مينى مناوى يوم ٥ مايو ٢٠٠٦م فى أبوجا بنيجيريا، ويمثل اتفاق سلام دارفور فرصة تاريخية لتحقيق السلام الدائم والمصالحة فى دارفور، وكما هو الحال بالنسبة لاتفاقية السلام الشامل، يشكل اتفاق سلام دارفور إطارا يتم من خلاله تعزيز السلام والاستقرار والتحول إلى الديمقراطية»[١].

كما تدخلت الولايات المتحدة من جانب واشنطن والقاهرة وطرابلس فى مفاوضات أروشا التنزانية عندما أعلنت الحركات الرافضة لاتفاق أبوجا والمجتمعة فى أروشا التنزانية، عن اتجاهها للوحدة والتنسيق فى ما بينها، معتبرة أن وحدتها رسالة لأهل دارفور فى معسكرات النازحين، مطالبة الحكومة السودانية بالإقلاع عن فرض الحلول الأمنية، فى وقت أعلنت فيه حركة جديدة عن قيام جبهة تحت مسمى «جبهة استقلال دارفور» تدعو إلى تقرير مصير الإقليم، مناشدة المجتمعين فى أروشا إلى أن تتبنى هذا الحق كحد أدنى للوصول إلى اتفاق سلام مع الخرطوم[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة دعمت جهود الوسيط الدولى المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى؛ من أجل إحياء العملية السياسية بين الحكومة السودانية وجماعات

=أحمد حجاج «المواقف الدولية من أزمة دارفور»، مرجع سابق ،ص ١٩٥.

-Alex de Waal, "Darfur: Time for Diplomacy Not Confrontation", the Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2006.
http://csis.org/blog/darfur-time-diplomacy-not-confrontation

(١) بيان وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق حول العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، برنامج الإعلام الخارجى، ٢٨ إبريل، ٢٠٠٨م:
http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/April/20080428142050bsibhew0.6359064.html

(٢) «الحركات المسلحة فى دارفور تواصل مشاوراتها فى أروشا.. وحركة جديدة تعلن عن نفسها بالدعوة لاستقلال الإقليم»، جريدة الشرق الأوسط، ٥ أغسطس ٢٠٠٧م:
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=431138&issueno=10477.

المتمردين غير الموقعين على اتفاق سلام دارفور فى العام ٢٠٠٦م، وذلك بالمحادثات التى عقدت فى العاصمة القطرية الدوحة[١].

ومن الجدير بالذكر أنه نظم مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية بالخرطوم فى منتداه الدورى فى ١٢ إبريل ٢٠٠٩م ندوة بعنوان «أثر المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية فى حل مشكلة دارفور»، وأوضح أن الموقف الأمريكى يعتبر – فى نظر الكثيرين – هو العامل الحاسم فى إنجاح المفاوضات، حيث لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا فى تدويل الأزمة، وإن كان البحث عن أهم ملامح الأجندة الأمريكية سيفضى إلى عدة تساؤلات، ومنها هل الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية، والحركة الشعبية كان نابعا عن حسن نية أم لخدمة مصالح أمريكية؟ وإذا كان فرض حسن النية هو المرجح فلماذا لا يتكرر هذا الأمر مع الحركات الدارفورية ؟[٢].

وعلى صعيد آخر لا يمكن إغفال أثر أزمة دارفور على الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى عام ٢٠٠٨م، حيث أصبحت أزمة دارفور جزءا من الحملات الانتخابية لمنصب الرئاسة فى الولايات المتحدة[٣]، والتى كان مرشحا لها كل من – الرئيس الحالى – باراك أوباما،

(١) بوش يلتقى داعية حقوق سودانية، ويتعهد بدعم إنهاء العنف، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١١ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.america.gov/st/peacesec-arabic/2008/December/20081215133458aaywalhsib-le0.428982.html

(٢) «أثر المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية فى حل مشكلة دارفور»، مركز الراصد للبحوث والعلوم،١٢ إبريل ٢٠٠٩م:
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/4/18/contents.

(٣) عقدت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عقدت فى ٤ نوفمبر ٢٠٠٨م، لانتخاب الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية الخامس والستين كرئيس ينتخب كل ٤ سنوات، و الملاحظ فيها أنه ولأول مرة سيترشح مرشحان عن الحزبين الرئيسين يختلفان جذريا فى أغلبية السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة؛ ولأن هذه هى المرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة أن يكون هناك مرشح من هذه الأقلية ذات الأصول الإفريقية عن أحد الحزبين الكبيرين، ولمزيد من التفاصيل انظر:
Race Relations a Factor in 2008 Presidential Election, 30 June 2008-
http://www.america.gov/st/usg-english/2008/June/200806301621521xeneerg0.7737543.html
-Evan Thomas, ". "A Long Time Coming": The Inspiring, Combative 2008 Campaign and the Historic Election of Barack Obama" . Newsweek copyrighted material ,printed in united states of America ,2009

والسيناتور الجمهورى جون ماكين، هذا بالإضافة إلى أن قضية دارفور كان لها اهتمام فى الانتخابات التى عقدها الحزب الديمقراطى لاختيار المرشح الذى سيخوض الانتخابات على مقعد الرئاسة، بين كل من بارك أوباما وهيلارى كلينتون – زوجة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون – وكان كلاهما يسعى إلى إبراز أنه القادر على حل كافة القضايا التى تشغل الناخب الديمقراطى، ومنها أزمة دارفور، وتجدر الإشارة إلى أنه قد صرح د.بيتر بيكتولد، أستاذ الدراسات الإفريقية فى معهد دراسات الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية الأمريكية: «بأنه يسعى المرشحان الديمقراطيان باراك أوباما وهيلارى كلينتون للحصول على دعم أكبر قدر الإمكان من المندوبين قبل مؤتمر الحزب الديمقراطى ولتحقيق هذا فسيحاولان جاهدين الظهور بمظهر القادر على حل كافة القضايا التى تشغل الناخب الديمقراطى، وعلى رأسها أزمة دارفور»، ويعتقد بيكتولد أن قضية دارفور واحدة من هذه القضايا التى تشغل ناخبى الحزب، مشيرا إلى أن معظم من شاركوا فى حملة «إنقاذ دارفور» من الأمريكيين كانوا ديمقراطيين، وأوضح أن القليل من الجمهوريين شاركوا فى الحملة أيضا[1].

ويتضح مما سبق مدى اهتمام الحملات الانتخابية لمنصب الرئاسة فى الولايات المتحدة بأزمة دارفور؛ فباراك أوباما، عضو مجلس الشيوخ، والمرشح الديمقراطى لانتخابات الرئاسة، قام بجولة فى عدد من الدول الإفريقية، خصص جزءا كبيرا منها لموضوع دارفور، كما كون باراك أوباما مجموعة من أعضاء الكونجرس لقضية دارفور، وأنشأ موقعا إلكترونيا للتعبير عن موقفه من مشكلة دارفور[2]، وكانت رؤية باراك أوباما أنه لابد للولايات المتحدة من الضغط على الصين؛ حتى تستخدم نفوذها فى السودان لانتزاع موافقة البشير على

(١) إسماعيل كمال كشكوش، «دارفور.. ورقة انتخابية فى سباق الرئاسة الأمريكية»، موقع إسلام أون لاين، ٤ إبريل ٢٠٠٨م:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1203758699508#ixzz1BhdnVq2l

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: – أحمد حجاج، «المواقف الدولية من أزمة دارفور»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٤/٤/٢٠٠٧:
http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/953.aspx

– صلاح الدين بيومى، «إفريقيا فى خطاب الحملات الانتخابية للمرشحين الأميركيين للرئاسة»، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، العدد ٢٨ ربيع ٢٠٠٨م
http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=354 3.

الانتشار السريع لقوات حفظ السلام متعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الإفريقى فى دارفور، كما صرح بأن على الإدارة الأمريكية أن تلعب دورا أكبر لتحقيق السلام فى الإقليم المنكوب.

ومن جانب آخر اتخذت هيلارى كلينتون – المرشحة للرئاسة– أزمة دارفور فى نطاق حملتها الانتخابية، وقدمت طلبا إلى وزير الدفاع الأمريكى للنظر فى إمكانية تدخل الولايات المتحدة عسكريا فى دارفور، وفرض حظر جوى على الطائرات السودانية فى الإقليم، وحصار بحرى على ميناء بورسودان الذى يصدر منه النفط السودانى، ومن ثم كانت رؤية هيلارى كلينتون أنه لابد على الولايات المتحدة قيادة العمل لإنهاء الإبادة الجماعية فى إقليم دارفور، سواء كانت عن طريق فرض عقوبات أكثر صرامة على عائدات النفط فى السودان، أو المساعدة فى فرض منطقة حظر جوى، وبذل المزيد من الجهود الدبلوماسية المؤثرة لتحقيق السلام[1].

أما المرشح الجمهورى جون ماكين فقد اعتبر أن قضية دارفور أكثر قضايا القارة السمراء حاجة للتدخل الإنسانى، حيث أوضح فى مقال بمجلة «foreign Affairs»: «أن التطهير العرقى بدارفور يتطلب قيادة أمريكية، وأنه لابد من استخدام كافة عناصر القوة الأمريكية لوقف أعمال التدمير البشرية التى تحدث هناك»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الانتخابات الأمريكية فى ٤ نوفمبر ٢٠٠٨م قد مثلث تطورا مهما فى النظام الديمقراطى الأمريكى، حيث فاز باراك أوباما المرشح الديمقراطى على جون ماكين المرشح الجمهورى فى انتخابات غيرت مجموعة من المفاهيم والقيم، وهذا يعود إلى طبيعة النظم الديمقراطية بصفة عامة التى تقتضى بأن تكون هناك دوما آليات ذاتية لتصحيح المسار إذا انحرفت خطوات النظام عن الخط المرسوم لها سلفا[3].

ثانيا: الآليات الاقتصادية

لقد اتخذت الولايات المتحدة العديد من الآليات للضغط على حكومة السودان اقتصاديا، فيما يتعلق بتسوية الأوضاع فى دارفور، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحاصر

(١) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ٦٢–٨٠.

(٢) هدى البكر «الموقف الأمريكى من أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

محمود حمدى أبوالقاسم، «دلالات التحول القيمى والثقافى فى الانتخابات الأمريكية»، ملف الأهرام الاستراتيجى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨م.

السودان اقتصاديا منذ عام ١٩٩٢م، ولاسيما بعد موقف السودان المساند للعراق فى حرب الخليج الثانية من جانب، وبسبب التوجه الأصولى لحكومة الخرطوم ودعمها للجماعات الإسلامية المتطرفة التى تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب من جانب آخر، وقد جاءت أزمة دارفور لتضيف سببا آخر على تلك القائمة الموجهة للسودان[١]، وقد تمثلت تلك الإجراءات من خلال محورين:

المحور الأول: الحصار الاقتصادى

اتخذت الولايات المتحدة إجراءات انفرادية لمحاصرة السودان اقتصاديا، حيث اشتمل قانون سلام دارفور على بند كامل، يدعو لفرض عقوبات اقتصادية على السودان، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية أو مسئوليها، أو الشركات التابعة لها، أو لحزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى السودان[٢].

حيث ركزت الولايات المتحدة على ما تسميه الخطة B للضغط على حكومة السودان، التى تشمل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية، وقد نشر فى واشنطن أن هذه الخطة التى أعدتها وزارة المالية الأمريكية ترتكز على تجميد التعاملات التجارية المصرفية الأمريكية مع السودان، خاصة بالنسبة للعوائد النفطية التى تمثل المورد الرئيسى للسودان.

وشملت الخطة أيضا حظرا على الشركات والدول التى تتعامل مع السودان، وإرسال مراقبين عسكريين أمريكيين إلى حدود تشاد مع السودان، حيث إن هناك تعاطفا أمريكيا مع الحكومة التشادية وموقفها من السودان، كما أن ولايات ومؤسسات أمريكية عديدة أعلنت أنها ستسحب أى استثمارات لها فى السودان أو فى شركات تستثمر فى السودان، وحتى شركات ناقلات النفط السودانى، وهذا الموقف شبيه بالحملة التى سادت الولايات المتحدة ضد نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السودانية قد أدانت العقوبات الأمريكية، كما وجهت دعوة إلى الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لإقناع الفصائل التى لم تنضم إلى اتفاق دارفور بالانضمام إليه والجلوس على مائدة المفاوضات[٣].

(١) د.عبده موسى، «دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى»، مرجع سابق، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) سلمى التجانى، «قانون سلام السودان من الجنوب إلى دارفور والعكس»، جريدة الرأى العام، الخرطوم، ٢٠٠٤/١٠/١٢م.

(٣) أحمد حجاج، «المواقف الدولية من أزمة دارفور»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧/٤/٤م.
http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/953.aspx

ومن جانب آخر جددت إدارة بوش ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط السودانية، وذلك لأنها مقتنعة أن الخرطوم تمارس عمليات إبادة جماعية فى دارفور، إلا أن الدعوة لمعاقبة قطاع النفط السودانى، قد تمت مواجهته بالرفض الصينى المطلق لارتباطه بمصالح الشركات الصينية النفطية فى السودان، إذ لم تفلح الجهود الأمريكية فى هذا الصدد [١].

ومن أبرز هذه القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الإدارة الأمريكية:

فى ٣ نوفمبر ٢٠٠٥م أجاز الكونجرس الأمريكى قانون محاسبة دارفور، والذى دعا إلى تجميد عضوية السودان فى الأمم المتحدة، وتمديد حظر إرسال الأسلحة للسودان، سواء أكانت للحكومة أم للحركات المسلحة تنفيذا لقرارى مجلس الأمن رقمى (١٥٥٦)، (١٥٩١)، حيث دعا القانون لمحاكمة مجرمى الحرب فى دارفور، خاصة كبار المسئولين فى الحكومة السودانية، وفى حزب المؤتمر الوطنى الحاكم، إن لم تف الحكومة السودانية بالتزاماتها، ودعا القانون إلى ضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة إجراء انفراديا ضد السودان دون الالتزام بإجراءات مجلس الأمن[٢].

كما أصدر مجلس الأمن الدولى القرار رقم (١٦٧٢) عام (٢٠٠٦م) الذى نص على أنه يتعين على الدول تطبيق عقوبات مستهدفة على شكل حظر على السفر وتجميد أصول وممتلكات بحق أربعة أشخاص محددين مسئولين عن عرقلة عملية السلام وعن ارتكاب جرائم مقيتة ضد أهالى دارفور، وفى القرارين (١٥٥٦) (٢٠٠٤م) و(١٥٩١) (٢٠٠٥م)، فرض المجلس حظرا جزئيا على الأسلحة، حيث تم حظر تحويل ونقل الأسلحة إلى الحكومة السودانية فى دارفور وعلى جميع الأشخاص والمنظمات غير الحكومية العاملة فى دارفور بغض النظر عن موقع عملها[٣].

(١) التقرير الاستراتيجى السودانى السادس ٢٠٠٤م–٢٠٠٥م، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص ٣٤٠.

(٢) جريدة الرأى العام، ٢٠٠٦/٨/٢٧ .

(٣) بيان وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حقائق حول العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان، موقع وزارة الخارجية الأمريكية ٢٣ إبريل، ٢٠٠٨م:
http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/April/20080428142050bsibhew0.6359064.html

وفى أكتوبر ٢٠٠٦م وقع الرئيس بوش على قانون سلام دارفور ومحاسبة السودان على مسئولياته، حيث تم بموجبه تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على حكومة السودان، وقد تم أيضا بموجبه تخفيف القيود المفروضة على حكومة جنوب السودان والمناطق الجغرافية من جنوب السودان ودارفور والمناطق الثلاث، وبعض مخيمات المشردين داخليا فى الخرطوم وحولها.

كما فرض الرئيس بوش عقوبات اقتصادية جديدة على السودان فى مايو ٢٠٠٧م، ومنها حظر العقوبات على أصول المواطنين السودانيين المتورطين فى العنف فى دارفور ومعاقبة أى شركات أخرى تملكها أو تسيطر عليها حكومة السودان [١]، ومن جانب آخر اتخذ الرئيس بوش فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧م قرارا مهما بقيام وزارة المالية الأمريكية باحتجاز أصول وممتلكات ثلاثة أشخاص سودانيين وشركة واحدة لضلوعهم فى أعمال العنف وفرض عقوبات على ٣٠ شركة مملوكة للحكومة السودانية، وذلك ردا على رفض الرئيس السودانى عمر البشير المستمر للوفاء بالتزاماته نحو وضع حد لأعمال العنف فى دارفور.

وفى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م، وقع الرئيس بوش على قانون محاسبة السودان والتجريد من الامتيازات للعام ٢٠٠٧م الذى يخول الدولة والحكومات المحلية سحب جميع امتيازات الشركات التى تمارس أعمالا تجارية فى العديد من القطاعات فى السودان[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن البيت الأبيض قد أصدر يوم ١٩ فبراير ٢٠٠٨م بيانا بشأن موقف الولايات المتحدة من الأزمة فى دارفور وقد أوضح البيان الجهود التى بذلتها الحكومة الأمريكية حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات على سبعة أشخاص سودانيين مسئولين عن العنف فى دارفور وعلى أكثر من ١٦٠ شركة تملكها أو تسيطر عليها الحكومة السودانية، وأوضح البيان أن الولايات المتحدة اتخذت هذه الخطوات لزيادة الضغط على الخرطوم كى توقف العنف فى دارفور.

(١) انظر: موقع السفارة الأمريكية فى السودان:

US-Sudan Relations.

http://sudan.usembassy.gov/ussudan_relations.html

(٢) بيان وزارة الخارجية الأمريكية بيان حقائق حول العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان،موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٣ إبريل، ٢٠٠٨م.

http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/April/20080428142050bsibhew0.6359064.html

كما فرضت الولايات المتحدة تطبيق العقوبات لحرمان البنوك السودانية من القدرة على الوصول إلى النظام المالى الأمريكى واستخدام الدولار الأمريكى[1]، وفى هذا الإطار أعلنت إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش فى مايو ٢٠٠٨م حزمة من العقوبات الاقتصادية ضد السودان، خاصة الشركات المملوكة للدولة، وذلك إضافة للعقوبات التى كانت واشنطن قد فرضتها منذ عام ١٩٩٧م بدعوى رعاية السودان للإرهاب[2].

وعلى الرغم من تعدد العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان فإن هناك مجموعة من العوامل التى كانت وراء ضعف العقوبات الأمريكية وعدم فعاليتها لعديد من الأسباب:

أولا: الولايات المتحدة لا تملك سلطة قضائية على البلدان والشركات الأكثر ارتباطا حاليا مع قطاع الطاقة السودانى، والتى تشمل مؤسسات صينية وماليزية وهندية.

ثانيا: إن أى تأثير للعقوبات الجديدة لن يكون كبيرا، فطبقا لمسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية، فإن أغلب الشركات الـ٣١ التى فرضت عليها العقوبات لا تعمل فى الولايات المتحدة أو مع الشركات الأمريكية، وبالرغم من أن أغلبية هذه الشركات تستخدم الدولار الأمريكى فى تعاملاتها المالية، فلن يكون فى مقدرة الحكومة الأمريكية أن تؤثر على هذا الأمر.

ثالثا: إن الصين الحليف الرئيسى للسودان لا تؤيد العقوبات الأمريكية الأحادية أو الدولية الجماعية، ولاسيما أن بكين تشترى ٧٠٪ من نفط السودان، ولها استثمارات عديدة فى السودان، ولا تميل إلى تقليص نشاطاتها الاقتصادية، فلقد استثمرت الصين أكثر من ١٠ بلايين دولار فى السودان منذ ١٩٩٦م، وهددت مرارا بنقض أى قرار بفرض عقوبات على السودان من قبل مجلس الأمن[3].

(١) الولايات المتحدة تتصدر المعالجة العالمية للأزمة فى دارفور، برنامج الإعلام الخارجى،موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٩ فبراير٢٠٠٨م.
http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/February/20080219155050bsibhew7.569522e-02.html

(٢) انظر الموقع الرسمى لتحالف «أنقذوا دارفور»:
http://savedarfur.org

(٣) لمزيد من التفاصل انظر:
-Michael Jacobson Navigating the Sudan Sanctions Regime. Washington institute. June 27. 2007=

المحور الثانى: المعونات الاقتصادية

تمثل المعونات الاقتصادية مكونا رئيسيا فى إطار السياسة التى تمارسها الولايات المتحدة على المستوى الدولى، ولاسيما أن الولايات المتحدة قدمت معونات اقتصادية للسودان منذ خمسينيات القرن العشرين[١].

وفى إطار الجهود الأمريكية لتقديم مساعدات إنسانية إلى دارفور قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوطها على الحكومة السودانية بالسماح للمنظمات الإنسانية بدخول دارفور، لتقديم مساعدات لضحايا الحرب، حيث قدمت واشنطن ٢٠٠ ألف طن من القمح لكى تلبى حاجات ما يقارب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم من النازحين فى تشاد، وجنوب إفريقيا لمدة خمسة شهور[٢].

كما خصصت الولايات المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٥م – ٢٠٠٨م أكثر من ١,٦ مليار دولار لمساعدة السودان، وبلغ حجم المساعدات الإنسانية أكثر من ٦٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٨م[٣].

ويمكن استعراض حجم المعونات الاقتصادية الإنسانية من خلال ما يلى:

أصدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بيانا فى ٩/٧/ ٢٠٠٤م يوضح أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات إنسانية بقيمة ١٠٩,٤ مليون دولار إلى إقليم دارفور، ومساعدات بقيمة ٢٥,٢ مليون دولار لشرقى تشاد، كما قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ أكتوبر ٢٠٠٣م حوالى ٨٢,٩ مليون دولار إلى برنامج الغذاء العالمى لتزويد ٨٦٧٠٠ طن من السلع الغذائية إلى دارفور، كما تبرعت الوكالة بمبلغ ٤,٨ ملايين دولار إلى برنامج الغذاء العالمى إلى شرقى تشاد بما فى ذلك ٧٠٤٠ طنا من السلع المختلفة التى وصلت إلى المنطقة [٤].

=http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2629

(١) عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٢) جريدة الأهرام، ٢٢/١١/٢٠٠٤م.

(٣) ميادة كمال الدين سليمان،الدور الأمريكى فى إحلال السلام فى السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان، ٢٠٠٦م، ص ١١٣.

(٤) موجز بالمساعدات الأمريكية إلى دارفور وشرقى تشاد، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية،٩يوليو، ٢٠٠٤م:

http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2004/July/20040713140840bsibh>ew0.3825342.html

وفى عام ٢٠٠٤م قدمت الحكومة الأمريكية ما يقرب من ١٠٩,٤ملايين دولار من المساعدات الإنسانية إلى دارفور، و٢٥,٢ مليونا من المساعدات الإنسانية إلى شرقى تشاد، وأعلن مدير الوكالة أندرو ناتسيوس أثناء انعقاد مؤتمر للجهات المانحة فى جنيف فى ٣ يونيه٢٠٠٤م أن الولايات المتحدة ستتعهد بتقديم مبلغ ١٨٨,٥ مليون دولار إضافى إلى دارفور، كما أعلنت الحكومة الأمريكية فى ٦/٢٤ /٢٠٠٣م أنها ستقدم دعما ماليا إضافيا بقيمة ١٤ مليون دولار إلى غربى السودان وشرقى تشاد، ومن جانب آخر أصدر مجلس الشيوخ قرارا فى ٢٠٠٤/٦/٢٤م ينص على إرسال مساعدات إنسانية طارئة بقيمة ٩٥ مليون دولار إلى المنطقة[١].

وتجدر الإشارة إلى أنه فى ٦ يوليو ٢٠٠٤م أسهم برنامج الغذاء من أجل السلام لوكالة التنمية بمساعدات قدرت قيمتها ب٤٣٢٠ طنا إضافيا من المساعدات الغذائية الإنسانية قدرت قيمتها بـ٤,١ مليون دولار إلى البرامج الطارئة لبرنامج الغذاء العالمى، وذلك لمنفعة اللاجئين السودانيين فى شرقى تشاد، وبذلك يبلغ مجموع مساهمة الوكالة من المساعدات إلى برنامج الغذاء العالمى فى تشاد ١١٣٦٠ طنا بقيمة ٨,٩ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤م، وهذا المجموع يمثل نسبة ٣٦,١ فى المئة من مجموع ما يتطلبه البرنامج لمساعدة ١٩٢٥٠٠ لاجئ سودانى، كما أن تردى الوضع الأمنى على خطوط المواصلات البرية أدى إلى إبطاء خطير فى إيصال مساعدات الغوث الغذائى إلى جنوب وغرب دارفور[٢].

---

(١) تشمل مجموع مساعدات الحكومة الأمريكية إلى تشاد فى السنة المالية ٢٠٠٤م حوالى ١٩,٥ مليون دولار من وزارة الخارجية الأمريكية، وفى ضوء خطورة الوضع الإنسانى فى شرقى تشاد، لاسيما الطلب المتزايد على مياه الشرب فى مخيمات اللاجئين وداخل البلدات والقرى فى شرقى تشاد، أعلن السفير الأمريكى مارك وول حالة كوارث فى تشاد يوم ٢٠٠٤/٦/٢٤م أن الوكالة قدمت مبلغ ١١٤ألف دولار لتحسين حالة المياه السطحية خلال فترة موسم الأمطار من يوليو إلى سبتمبر وذلك لـ٥٠٠ آلاف عائلة (تضم حوالى ٢٥ ألف شخص) معرضة للأخطار فى البلد المضيف، والتى نفدت موارد قوتها بفعل التدفق الهائل للاجئين. ولمزيد من المعلومات عن جهود الوكالة يرجى الاطلاع على الموقع الإلكترونى لوكالة التنمية الدولية وهو:

http: //www.usaid.gov/locations/sub-saharan_africa /sudan/darfur

(٢) موجز بالمساعدات الأمريكية إلى دارفور وشرقى تشاد، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٩يوليو، ٢٠٠٤م:

http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2004/July/20040713140840bsibhrew0.3825342.html

وجدير بالذكر أنه حتى ٨ يوليو ٢٠٠٤م كانت الوكالة قد أوصلت ما مجموعه ٩٥٧٠ لفافة صفائح بلاستيك، إضافة إلى ١٥٧٥٠٠ بطانية وجهازى تنقية مياه، و٦٠٠ حاوية مياه، بواسطة ٢١ عملية إسقاط جوى فى دارفور، وبلغ مجموع قيمة السلع التى قدمت حتى هذا التاريخ، بما فى ذلك نفقات النقل، حوالى ٤,٦ مليون دولار، كما قام وزير الخارجية كولن باول مع مدير وكالة التنمية الدولية أندرو ناتسيوس بزيارة إلى الخرطوم فى ٦/٢٩ /٢٠٠٤م والتقى الرئيس السودانى عمر حسن أحمد البشير ووزير الخارجية مصطفى إسماعيل؛ وذلك لمطالبته حكومة السودان السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق إقليم دارفور من جانب، وأن تكبح ميليشيات الجنجويد التى اتهمت بارتكاب مخالفات كبيرة لحقوق الإنسان من جانب آخر[١].

وفى هذا السياق أوضح نائب وزيرة الخارجية الأمريكية «روبرت زالك» فى شهادة أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى فى ٢٨ سبتمبر عام٢٠٠٥م أنه بلغ حجم المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة للسودان ٦٣٠ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤م، وبلغت ١,١٣٥ ألف مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥م، علاوة على ١٣٢ مليون دولار إضافية كمساهمات فى حساب عمليات حفظ السلام الدولية، كما تم طلب ٥٤٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٦م، علاوة على ٢٥٠ مليون دولار إضافية للمساهمة فى عمليات حفظ السلام الدولية، كما قدمت الحكومة الأمريكية خلال السنة المالية ٢٠٠٣م – ٢٠٠٥م أكثر من ١,٩ ألف مليون دولار للسودان[٢].

وفى ٤ فبراير عام ٢٠٠٦م أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا يوضح حجم المساعدات الإنسانية الأمريكية تجاه دارفور حيث بلغ ٨٥٣ مليون دولار رصدت فى ميزانية ٢٠٠٥، وذلك لمواجهة الاحتياجات المحددة فى تقرير بعثة التقديرات المشتركة ولخطة عمل الأمم المتحدة للعام المالى ٢٠٠٥م، والاحتياجات الأخرى كتطوير القطاع الأمنى ومساعدة بعثة الاتحاد الإفريقى، وأشار البيان إلى أن الولايات المتحدة تعهدت

---

(١) انظر جهود الوكالة يرجى الاطلاع على الموقع الإلكترونى لوكالة التنمية الدولية:
www.usaid.gov/locations/sub-saharan_africa/sudan/darfur

(٢) عرض السياسة الأمريكية إزاء السودان، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، سبتمبر، ٢٠٠٥م.
http://usinfo.state.gov/usinfo/Archive/2005/Sep/28-321377.html

بتقديم ١٧٠٠ مليون دولار للسودان فى السنوات المالية من ٢٠٠٥م حتى ٢٠٠٧م، كما أنه قد تجاوزت الولايات المتحدة التزامها بتقديم ٨٥٣ مليون دولار لميزانية ٢٠٠٥م بستة وستين مليون دولار باستثناء الأموال الإضافية التى قدمت للسودان بموجب ملحق ميزانية ٢٠٠٥م، كما قدمت الولايات المتحدة فى العام ٢٠٠٥م أكثر من ٦٠ بالمائة من المساعدات التى حصلت عليها دارفور و٥٠ بالمائة من المساعدات الشاملة للسودان، وحوالى ١٣٢ مليون دولار كتبرع لدعم مهمة قوة حفظ السلام الدولية للسنة المالية ٢٠٠٥م، و١١٣ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٦م.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة اهتمت بمكافحة العنف ضد المرأة فى إقليم دارفور، وذلك عن طريق شن حملة إنسانية بتمويل بلغ ١٦ مليونا و٤٠٠ ألف دولار، وذلك لمنع الاغتصاب ومعالجة الضحايا، وإنشاء مراكز لمواجهة الأزمات وتعليم السكان المحليين، كما أوضح البيان أن الولايات المتحدة مستمرة فى الضغط على الحكومة السودانية من أجل اتخاذ التدابير التى أسفرت عن معالجة عدد أكبر من ضحايا الاغتصاب، وتعيين مزيد من المدعين المختصين بقضايا الاغتصاب فى دارفور، وبلغ إجمالى ما قدمته الولايات المتحدة بين عامى ٢٠٠٣م و ٢٠٠٥م ما يقرب من ٢٠٠٠ مليون دولار كمساعدات لإقليم دارفور، ولتحسين الأوضاع فى مخيمات اللاجئين[١].

كما قدمت الحكومة الأمريكية ما يقرب من ٢,٦ مليار دولار للسودان للسنوات المالية ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م لتعزيز وصول المساعدات الإنسانية وحفظ السلام فى دارفور، فضلا عن الدعم لتنفيذ اتفاق السلام وإعادة الإعمار والتنمية فى جنوب السودان[٢].

وجدير بالذكر أن البيت الأبيض أصدر يوم ١٩ فبراير ٢٠٠٨م، بيانا بشأن المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دارفور، والتى بلغت حوالى ٢,٥ مليار دولار من المساعدات الإنسانية ومساعدات لعمليات حفظ السلام فى تلك المنطقة، كما قدمت الولايات

(١) بيان وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٤ فبراير ٢٠٠٦م بشأن المساعدات المقدمة للشعب السودانى، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ٤ فبراير٢٠٠٦م:
http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2006/February/20060204195939xmivotrap0.5006067.html

(٢) لمزيد من التفاصيل بشأن الموضوع انظر موقع السفارة الأمريكية فى السودان:
US-Sudan Relations.
http://sudan.usembassy.gov/ussudan_relations.html

المتحدة فى السنة المالية ٢٠٠٧م أكثر من مليار دولار من المساعدات للشعب السودانى، بما فى ذلك إقليم دارفور[١].

خلاصة القول إن الآليات الاقتصادية التى اتخذتها الإدارة الأمريكية خلال تلك الحقبة الزمنية تميزت بعدة خصائص:

أولا: إن مجمل المعونات والمساعدات التى قدمتها الحكومة الأمريكية هى مساعدات إنسانية تشمل (مواد غذائية،طبية) ولا تتضمن مساعدات عسكرية، ولاسيما أن وزارة الخارجية الأمريكية مازالت تضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو وضع يحظر عليه أى صادرات ومبيعات أمريكية لها صلة بالأسلحة من جانب، ويحرم الخرطوم من معظم المساعدات الاقتصادية الأمريكية فى ذلك المجال من جانب آخر، ولاسيما أنه تم فرض حظر على مبيعات الأسلحة الأمريكية أو نقلها إلى السودان، هذا بالإضافة لقرارات مجلس الأمن الدولى رقم (١٥٥٦) (٢٠٠٤م) و(١٥٩١) (٢٠٠٥م)، والتى فرض المجلس حظرا جزئيا على الأسلحة، حيث تم حظر تحويل ونقل الأسلحة إلى الحكومة السودانية فى دارفور، وعلى جميع الأشخاص والمنظمات غير الحكومية العاملة فى دارفور بغض النظر عن موقع عملها.

ثانيا: إنه على الرغم من صدور قانون سلام دارفور ومحاسبة السودان فى أكتوبر ٢٠٠٦م والذى يمنع أى صفقات مع الحكومة السودانية لها علاقة بالصناعات السودانية النفطية والبتروكيميائية، فإن بنود القرار وفقا لما نشرته وزارة الخارجية الأمريكية يستثنى مناطق سودانية معينة، بما فيها الجنوب السودانى ومنطقة كردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيع ودارفور وبعض المناطق الهامشية فى الخرطوم وحولها، شرط ألا تشمل النشاطات أو الصفقات أى ممتلكات أو مصالح تمتلكها حكومة السودان، وتجدر الإشارة إلى أن قرار العقوبات الأمريكية ضد السودان جاء متزامنا مع جهود أوسع لمسئولى الأمم المتحدة للضغط على الحكومة السودانية؛ من أجل الموافقة على انتشار نحو ٢٣ ألف جندى من القوات

---

(١) الولايات المتحدة تتصدر المعالجة العالمية للأزمة فى دارفور، برنامج الإعلام الخارجى، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٩ فبراير٢٠٠٨م:
http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/February/20080219155050bsibhew7.569522e-02.html

الإفريقية والدولية وتحت قيادة منظمة الأمم المتحدة، وفى الوقت الذى أعلنت فيه كل من فرنسا وبريطانيا عن ترحيبهما بالإجراء الأمريكى وأبدت استعدادا للتعاون لفرض المزيد من العقوبات إلا أن الصين عارضت هذا الاتجاه ودافعت عن تعاونها النفطى مع الخرطوم.

ثالثا: على الرغم من العقوبات الاقتصادية التى فرضها الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش على السودان فإنه فى رأى الخبراء الاقتصاديين بالسودان، ومنهم وزير المالية السودانى الأسبق عبدالرحيم حمدى ليس له تأثير كبير؛ لأن التعامل التجارى مع الولايات المتحدة منقطع منذ عام ١٩٩٧م، كما أن القرار بفرض عقوبات على بعض الشركات لم يتضمن شركات لها ثقل اقتصادى، فجزء منها شركات صغيرة، وبعضها تمتلكها شركات عربية، ويتم تداولها عبر البورصات العربية، وفى هذا الإطار أوضح مجذوب الخليفة مستشار الرئيس السودانى عدم تأثير العقوبات على الاقتصاد السودانى، مستندا إلى تجربة السودان مع العقوبات الأمريكية ضده منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى[١].

ب – دور الاتحـاد الأوربى:

اتخذ الاتحاد الأوربى موقفا مؤيدا للتوجهات السياسية الأمريكية، حتى إنه واجه نقدا من بعض المراقبين، ولاسيما لتبعية العقل السياسى الأوربى للتوجهات السياسية الأمريكية[٢]، حيث تتمثل المصلحة الأساسية لدول الاتحاد الأوربى فى السودان وفى إفريقيا بشكل عام فى المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية[٣].

حيث تخشى الدول الأوربية، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية من انتشار فكرة الإسلام السياسى فى جنوب القارة، حيث تزدهر مصالحها، ولاسيما أن إقليم دارفور

---

(١) انظر:

تصريحات وزير المالية السودانى الأسبق عبد الرحيم حمدى، وتصريحات مجذوب الخليفة مستشار الرئيس السودانى بشأن العقوبات الأمريكية على السودان لا تبدو مؤثرة لعدم وجود علاقات اقتصادية بين الخرطوم وواشنطن، وكالة أنباء شينخوا الصينية، ٣٠–٥–٢٠٠٧م:
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-05/30/content_435394.htm

(٢) انظر:

– عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٨٧.

– ديفيد هويل، ندوة حول تناقض الموقف الأوربى فى دارفور، مركز السودان للخدمات الصحفية، الخرطوم، ٤/٩/ ٢٠٠٨م.

(٣) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور بين التجاذبات...»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

يعد منبعا للدعوة الإسلامية فى المنطقة،هذا فضلا عن نموذج الدولة الإسلامية الذى تقدمه حكومة السودان[١].

ومن وجهة نظر أخرى قد تفسر حرص بعض الأطراف الأوربية على التدخل فى دارفور، هو إمكانية ربط النفط السودانى، تحديدا من مناطق بحر الغزال، بشبكات أنابيب تمتد عبر تشاد إلى ليبيا، بما يسهل تصدير النفط السودانى والتشادى إلى أوربا عبر سواحل البحر المتوسط، كما أنه يؤمن للأوربيين مصادر نفطية إضافية قريبة، ويقلل من اعتماد الأوربيين على النفط من مناطق يعد حليفها الأمريكى أقوى من الأوربى[٢]. ، ولهذا اتخذ الاتحاد الأوربى عدة آليات:

أولا : على الصعيد السياسى

تولى الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة دعم الاتحاد الإفريقى فى رعايته لمفاوضات أبوجا بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة فى دارفور، فقدما له الدعم المالى واللوجستى والخبرات الفنية، كما ساعداه فى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتفاوضة[٣].

كما طالب الاتحاد الأوربى الحكومة السودانية بقبول نشر قوات دولية فى دارفور تابعة للاتحاد الإفريقى، وقد أصدر الاتحاد بيانا جاء فيه: (حث الحكومة السودانية بشدة على إعلان قبولها غير المشروط لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الإفريقى فى السودان على أداء مهمتها بشكل كامل)[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوربى وافق على قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٦)، واستجاب للدعوة الأمريكية لاستبدال بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور بعملية للأمم المتحدة برغم دعمها السابق وتأييدها لبعثة الاتحاد الإفريقى فى عام ٢٠٠٤م، وتعيين ممثل أوربى خاص بالسودان[٥].

---

(١) أ.د. إجلال رأفت «أزمة دارفور بين التجاذبات...»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) أمل عبد الحميد «أزمة دارفور»، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب،١٣-٤-٢٠٠٨م:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?26234-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1-%==%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%A9

(٣) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٤) «واشنطن تدعو إلى وقف فورى لإطلاق النار فى دارفور»، صحيفة الصحافة السودانية، ٢٠٠٨/٥/١١م:
http://www.alshafa.info/index.php?typ=3&id=214707&bk=1

(٥) انظر: عبده موسى،«من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى»، مرجع سابق، ص ١٨٧.

حيث طالب الاتحاد الأوربى أطـراف النزاع فى دارفور بالوقف الفورى لإطلاق النار، والجلوس على مائدة التفاوض، والمساعدة على خلق الاستقرار بالمنطقة عبر محادثات السلام، كما حث الحكومة السودانية بالسماح لوكالات الأمم المتحدة، ومنظمات الإغاثة بالوصول إلى المناطق المنكوبة، كما دعا حركات التمرد بتسهيل ممرات آمنة لتلك الوكالات.

ولهذا أكد الاتحاد الأوربى فى بيان له بعد أن تلقى تقارير من منسق الشئون الخارجية للاتحاد الأوربى خافير سولانا، وبان برونك، مبعوث الأمـــم المتحدة بدارفور أنه لا يجب إلقاء كل الأعباء على الحكومة السودانية، إنما لابد من الضغط على الجماعات المتمردة بالإقليم ومن يساندونها، وبحث إمكانية نظر حظر الطيران فى الإقليم، ولو بصورة مؤقتة، حماية للسكان واللاجئين[1].

وتجدر الإشارة إلى أن بعد اجتماع وزراء الاتحاد الأوربى فى بروكسل فى ٢٠٠٤/٧/٢٦م، أصدر بيانا جاء فيه أنه يتعين على الأمم المتحدة إصدار قرار بشأن دارفور، خاصة وأنه لا يوجد ما يشير إلى أن الحكومة السودانية اتخذت خطوات حقيقية يمكن إثباتها لنزع سلاح الميليشيات ومن بينها الجنجويد[2].

أما عن موقف الاتحاد الأوربى من قرار المحكمة الجنائية تجاه توقيف الرئيس عمر البشير، فقد قام النواب الأوربيون بدعوة الاتحاد الأوربى فى ٢٠٠٨/٥/٢٤م إلى تجميد أرصدة مجموعة من المسئولين السودانيين لرفضهم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، كما أصدر مجلس الاتحاد الأوربى بيانا فى ٢٠٠٨/٦/١٧م جاء فيه:

(إن مجلس الاتحاد الأوربى مستعد لدرس اتخاذ تدابير ضد الأفراد المسئولين عن عدم التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية)، كما أكد الاتحاد الأوربى – على لسان تورين بريلي– أنه سيظل مرتبطا إيجابيا بمشكلة دارفور، والجنوب، وأن الاتحاد يؤيد كل ما يحقق تسوية نهائية فى دارفور، وحث الحكومة السودانية على ضبط النفس مع القرار الذى سيصدر من المحكمة الجنائية الدولية بشأن الرئيس البشير[3].

---

(١) واشنطن تدعو إلى وقف فورى لإطلاق النار فى دارفور، صحيفة الصحافة السودانية، ٢٠٠٨/٥/١١م:
http://www.alshafa.info/index.php?typ=3&id=214707&bk=1

(٢) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ٩٢–٩٤.

(٣) تقى الدين جمال الدين، «قضية البشير مع المحكمة الدولية، وحقيقة تخفيف التصعيد بين أوربا وأميركا حول السودان»، موقع سودان أون لاين، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٨م:
http://www.sudaneseonline.com/ar/printer_23527.shtml

ثانيا: على الصعيد الأمنى

قام الاتحاد الأوربى بدعم الاتحاد الإفريقى بالإمدادات فى مجال النقل، ويشتمل ذلك الدعم على التدريب والنقل الجوى لقوات الاتحاد الإفريقى التى تتناوب على دارفور،[١] كما يعد الاتحاد الأوربى من أكبر الممولين لبعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور، حيث قدم مبلغ ١٦٢ مليون يورو عام ٢٠٠٦م، كما قد تعهد باستمرار دعمه حتى بعد انتقال المهمة للأمم المتحدة اشتراكا مع الاتحاد الإفريقى، حيث أرسل الاتحاد الإفريقى فى أغسطس عام ٢٠٠٥م فريقا من الخبراء، وأرسل فريقا من «٢٥» خبيرا فى مجال الشرطة ليكونوا مستشارين للشرطة السودانية[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوربى قام بنشر قوات عسكرية أوربية عددها «٤٠٠٠» جندى فى منطقة أبشى (شرق تشاد)، ينفذها الاتحاد الأوربى خارج القارة الأوربية بدون مساعدة حلف شمال الأطلسى، وأوكل قيادة هذه القوات إلى الجنرال الفرنسى «جان فيليب جاناسيا»، ومهمتها حماية «٥٠٠» ألف لاجئ، بعضهم سودانيون من دارفور، ومقيمين فى شرق تشاد، وهو ما أثار مخاوف الحكومة السودانية من المهمة الفعلية لهذه القوات والدافع الرئيسى لذلك[٣].

ثالثا: على الصعيد الإنسانى

قام المجتمع المدنى الأوربى والأمريكى بدور أساسى فى تقديم العون الإنسانى والطبى لضحايا دارفور[٤]، حيث ساهم الاتحاد الأوربى بالدور الأكبر فى تمويل المنظمات الدولية تجاه أزمة دارفور، حيث بلغت تلك المساعدات حوالى «٣٠٠» مليون دولار[٥]، حيث إنه يعد ثانى أكبر المساهمين فى المجال الإنسانى فى دارفور، سواء كان ذلك عبر مساهمة الاتحاد مباشرة أو فردية عبر دوله الأعضاء، وذلك فى مجال توفير الاحتياجات الإنسانية، والسعى الدبلوماسى لتحقيق نجاحات سياسية أو من خلال وساطات توفيقية للوصول إلى

(١) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ٩٢–٩٤.

(٢) رونى برونى «العمل الإنسانى»، ترجمة أطباء بلا حدود، مرجع سابق، ص ٣٦–٣٨.

(٣) على عبد العال،«تشاد..قاعدة أوربا للانطلاق عسكريا نحو إفريقيا»، شبكة البصرة فى ٢٠٠٨/٢/١م:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/0208/3bd3al_010208htm

(٤) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية»،مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٥) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص٩٢–٩٣.

سلام دائم فى دارفور، ويمكن تقسيم مساهمات الاتحاد الأوربى كمانح لدارفور إلى ثلاث مجموعات تتمثل فى:

- الدعم المباشر، ويشمل الدعم المقدم للاتحاد الإفريقى، والدعم المقدم لمشاريع محددة.
- الدعم عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات.
- الدعم المقدم من الدول الأعضاء مباشرة.
- الدعم المقدم عبر المنظمات مباشرة [1].

ومن أبرز الدول التى لها دور مهم فى أزمة دارفور بالاتحاد الأوربى كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا، ويتضح هذا فيما يلى:

١ - فرنسـا

تتمثل المصلحة الأساسية لفرنسا فى دارفور بمصالح استراتيجية وسياسية ودبلوماسية، فهى تناضل منذ التسعينيات للاحتفاظ بهذه المصالح الواسعة فى مواجهة تمدد النفوذ الأمريكى إلى أجزاء كثيرة فى القارة، بعضها ظل حكرا على التأثير الفرنسى حتى نهاية القرن الماضى، مثل جيبوتى وغرب إفريقيا[2].

حيث إن فرنسا تحرص على مصالحها فى تشاد وإفريقيا الوسطى، والتى ستتضرر من تفاقم الأمور على الحدود بين البلدين، ولعل من الصعب فصل تطورات الأوضاع فى السودان عن الأهداف الفرنسية[3]، ولاسيما لوجود قاعدة «نجامينا» العسكرية الفرنسية، والتى تعتمد عليها فرنسا بشكل كبير لضمان استمرار نفوذها فى إفريقيا، وتجدر الإشارة هنا إلى قيام وزيرة الدفاع الفرنسية بزيارة الحدود السودانية التشادية بعد عبور مجموعة من «الجنجاويد» الحدود لتعقب النازحين السودانيين، وكذلك تدخل القوات الفرنسية فى

(١) انظر:

- عبده موسى، «من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى»، مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٥.
- رونى برونى، «العمل الإنسانى»، فى عبد الرحمن أبو دوم، «مبادرات الاتحاد الأوربى فى المجال الإنسانى»، ورقة قدمت فى دور الاتحاد الأوربى فى مشكلة دارفور، سلسلة إصدارات إدارة النشاط الفكرى، رقم ٥، المركز القومى للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الخرطوم، ديسمبر، ٢٠٠٧م، ص ٣٣-٣٥.

(٢) أ.د. إجلال رأفت «أزمة دارفور بين التجاذبات...»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣) عبدالعزيز محمود عبدالعزيز، «ديناميات الصراع المسلح بدارفور - نحو فهم أعمق للمأساة وطرق الحل»، ندوة: دارفور خارطة طريق نحو المستقبل والسلام، مركز الدراسات السودانية، ٢٣ - ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.ssc-sudan.org/ara/Articles/Content/View/246

تشاد لإحباط الانقلاب ضد الرئيس «إدريس ديبى»[1].ويمكن توضيح طبيعة الدور الفرنسى من خلال عدة محاور:

أولا الصعيد السياسى:

على المستوى الأوربى وبرغم أن فرنسا كانت جزءا من الذين تقدموا بمشروع القرار (١٥٥٦) لمجلس الأمن فى يوليو ٢٠٠٤م، والذى طالب الحكومة بنزع سلاح الجنجويد، وهدد بفرض عقوبات ضد السودان، فإن الموقف الفرنسى كان يعتبر الأكثر اعتدالا بالنسبة للدول الأوربية؛ حيث إن فرنسا تحرص على مصالحها فى تشاد وإفريقيا الوسطى، والتى ستتضرر من تفاقم الأمور على الحدود بين البلدين[2].

وللحفاظ على هذه المصالح فإن فرنسا حرصت على استضافة قمة رؤساء السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى على هامش قمة الدول الفرانكفونية فى «كان» (فبراير ٢٠٠٧م) للتشاور حول تهدئة الأوضاع بين السودان وتشاد والتى توترت بسبب وجود معارضة مسلحة للحكم فى كل بلد على أراضى البلد الآخر، وانتهى الاجتماع الذى رأسه رئيس الاتحاد الإفريقى «جون أجيكوم كوفور..رئيس غانا» ورعاه «شيراك» بالاتفاق على ثلاث نقاط، الأولى احترام سيادة الدول وعدم السماح لأى حركات مسلحة بالانطلاق من حدود دولة إلى دولة أخرى، والثانية خلق آلية تشاور بين الدول الثلاث لحل القضايا التى تطرأ بينها، والأخيرة خلصت لدعم الاتحاد الإفريقى فى دارفور[3].

ولهذا اتجهت فرنسا للتحالف مع الولايات المتحدة – ويرجعها البعض نتيجة لنجاح السياسة الصينية فى المنطقة أو لحماية مصالحها فى تشاد –، وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا، وإن كانت قد رحبت فى المرحلة التالية من الصراع بنشر قوات دولية فى إقليم

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور بين التجاذبات...»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

– أ.د. عبد المللك عودة، «مستقبل الدور الفرنسى فى إفريقيا»، فى السياسة المصرية وأزمات منطقة الجوار الإفريقى، كتاب الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام، إبريل،العدد ٢٧٤،القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٣٨–٣٩.

(٢) عبدالعزيز محمـود عبدالعزيز،«ديناميات الصراع المسلح بدارفور– نحو فهم أعمق للمأساة وطرق الحل»، ندوة: دارفور خارطة طريق نحو المستقبل والسلام،مركز الدراسات السودانية،٢٣ – ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.ssc-sudan.org/ara/Articles/Content/View/246

(٣) محمد قنديل،«فرنسا والأزمة فى دارفور»، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المجلد السابع، العدد ٢٤، ٢٠٠٧، القاهرة، ص ١٧٣.

دارفور بمشاركة القوات الإفريقية، إلا إنها أبدت تحفظا على الاقتراح الأمريكى باشتراك قوات الناتو فى هذه المهمة[١].

ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة التدخل الدولى فى دارفور،عرضت فرنسا إمكانية إرسال قوات ضمن القوة الدولية، وذلك لتمكنها من الإشراف على مصالحها فى المنطقة، وبعد قرار العمليات المختلطة والتى لا يضم تشكيلها قوات غربية سعت فرنسا لإصدار قرار يحول قواتها فى تشاد إلى قوات أممية ذات طابع أوربى، حتى تشكل حماية أكبر لمصالحها فى تشاد بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عربية وإفريقية فى تشكيل الهجين[٢].

أما بالنسبة للموقف الفرنسى إزاء قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد عمر البشير فلقد ساندت فرنسا قرار توقيف البشير بشكل كامل، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية «إريك شوفالييه»: إن بلاده تدعو السودان إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية»[٣].

ومن ثم اتسم الموقف الفرنسى بالنشاط الدبلوماسى الواضح وتوجهه لحل هذه الأزمة، وإن اتفقت مع الولايات المتحدة فى وجود حدود قاطعة لتنازلاتها المقدمة للسودان، وتراوح الموقف الفرنسى بين الربط المباشر بين تجميد لائحة الاتهام من ناحية، وتفنيد أى علاقة بين حدوث تغيير فى الموقف الفرنسى وقرار الاتهام بشأن «البشير» من ناحية أخرى،[٤] وقد وضعت فرنسا أربعة شروط لتعليق ملاحقة المدعى العام للمحكمة الدولية الجنائية بحق الرئيس السودانى، هذه الشروط تمثلت فى وقف الحرب فى دارفور، والقيام بمفاوضات شاملة، والتعاون مع الأمم المتحدة لنشر القوة الهجين الدولية الإفريقية فى دارفور، وتطبيع العلاقات مع تشاد، لكن قبل ذلك، يتعين على السودان تسليم «أحمد هارون» و«على كوشيب» لمحاكمتهما فى لاهاى.

وأوضحت الخارجية الفرنسية أنه من غير تحقيق الشرط الأخير، فإن باريس ستستخدم حق الفيتو ضد أى مشروع قرار يعرض على مجلس الأمن بهدف إرجاء إجراءات المحاكمة.

---

(١) أ. د. إجلال رأفت،«أزمة دارفور بين التجاذبات...»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٢) عبدالعزيز محمـــود عبدالعزيز، «ديناميات الصراع المسلح بدارفور– نحو فهم أعمق للمأساة وطرق الحل»، ندوة: دارفور خارطة طريق نحو المستقبل والسلام، مركز الدراسات السودانية،٢٣ – ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م: http://www.ssc-sudan.org/ara/Articles/Content/View/246

(٣) أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٢–١١٨.

(٤) د. على سيد النقر، «قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السودانى عمر البشير»، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد: ٢٩، المجلد التاسع، ٢٠٠٩م،القاهرة، ص ٦٥.

ولكن الحكومة السودانية رفضت المقترح الفرنسى، وصرح سفير السودان لدى فرنسا «سليمان محمد مصطفى» بأن بلاده ترفض أية مساومة تتعلق بمسألة المحكمة الدولية الجنائية، وعقب صدور مذكرة التوقيف، دعت فرنسا السودان إلى التعاون الكامل مع المحكمة، وإن كانت قد اتجهت فور شيوع أنباء عن أنها ستقوم باعتراض طائرة «البشير» حتى خارج الأراضى الفرنسية إلى نفى هذه الأنباء، وتأكيد أنها غير مخولة بذلك، ومن ثم ربطت فرنسا بين إمكانية موافقتها على تعليق قرار توقيف الفريق البشير بمدى التزام السودان بما يلى:

– وقف الهجمات وأعمال القتل فى دارفور.

– فتح حوار سياسى شامل مع كل الجماعات (المتمردة) فى الإقليم.

– تحسين العلاقات مع تشاد وإيقاف دعم الخرطوم للجماعات التشادية المعارضة «لديبى».

– أن تحاكم الخرطوم – أحمد هارون وعلى كوشيب – وهما ما تشتبه بهما المحكمة الجنائية الدولية فى ارتكابهما جرائم حرب فى دارفور[1].

ثانيا البعـد الأمنى:

أسهمت فرنسا فى قوات مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين[2]، كما قامت بإرسال «٢٠٠» جندى إلى حدود تشاد مع دارفور لتقديم الخدمات الإنسانية لسكان الإقليم.[3]

ثالثا البعـد الإنسانى / الإغاثى:

أرسلت فرنسا العديد من المساعدات الإنسانية إلى الإقليم، كمحاولة لتخفيف وطأة الأوضاع الإنسانية[4]، ودفعت فرنسا حوالى ٨٠ مليون يورو لدعم برامج العون الإنسانى فى دارفور[5].

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن الدور الفرنسى تجاه أزمة دارفور انظر:

Shurkin Michael, „France and the Darfur Crisis", Brookings Institution, U.S.-Europe – Analysis

:Series, January 2005

http://www.brookings.edu/articles/2005/01france_shurkin.aspx

– أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٢–١١٨.

(٢) ليلى حافظ، فرنسا تتحرك فى دارفور من منطلق إنسانى وأمنى (رسالة باريس) ، جريدة الأهرام، ١٢ أغسطس ٢٠٠٤م.

(٣) جريدة الأهرام، ٢٢ يوليو ٢٠٠٤م.

(٤) جريدة الأهرام، ٢٢ يوليو ٢٠٠٤م.

(٥) حسن بركية، «باريس ترفع العصا الغليظة فى وجه الخرطوم !!»، موقع سودان نيل، ١٣–١–٢٠١٠م:=

خلاصة القول إن الدور الفرنسى فى دارفور اتسم بعدة خصائص:

١ – عكست المواقف الفرنسية تفهما واضحا لدور القوى الإقليمية والأطراف المحلية الفاعلة فى الأزمة، حيث يمكن وصفها كشريك للولايات المتحدة تجاه ملف دارفور، وإن كانت قاومت بصلابة المحاولات الأمريكية لإقصاء القوى الغربية الأوربية من الساحة، وفى الوقت نفسه استخدمت أوراقا مهمة، مثل ورقة الاتحاد الإفريقى لتحجيم الطموحات الأمريكية، كما عملت على دعم تواجدها الإقليمى فى المنطقة، خاصة من خلال تشاد وإفريقيا الوسطى.

٢ – إنه انطلق من الواقعية السياسية المتمثلة فى وضع المصالح الفرنسية فى مقدمة أولويات التحرك الفرنسى إزاء الأزمة، وهو أمر منطقى عملا بمبدأ أنه لا يوجد فى السياسة صداقة دائمة أو عداوة دائمة، وإنما مصالح دائمة.

٣ – عكست المعالجة الدبلوماسية الفرنسية للأزمة تفهما واضحا لنفسية شعوب المنطقة، وأظهرت فهما كبيرا لخصائص الشخصية السودانية، والتركيبة السكانية المعقدة لأبناء دارفور، وقد أدى ذلك إلى ظهور الموقف الفرنسى بمظهر الاتزان والاعتدال.

٤ – تم استخدام سلاح المساعدات الاقتصادية فى شكله الإنسانى (مساعدات الإغاثة) على نطاق واسع خلال المعالجة الفرنسية للأزمة، وإن صاحب ذلك تنسيق أوربى من خلال الاتحاد الأوربى.

٥ – عالجت الدبلوماسية الفرنسية بعض الملفات الحساسة بمنتهى الحرص، لاسيما مسألة نشر القوات الدولية فى دارفور، أو على الحدود السودانية التشادية، أو إحالة ملفات المتورطين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية للمحكمة الجنائية الدولية، مع التصدى بكل قوة وحزم للمحاولات الأمريكية باستخدام ذريعة «الإبادة الجماعية» كمبرر للتدخل فى الشأن السودانى[1].

ومن ثم على المستوى الأوربى يعتبر الموقف الفرنسى الأكثر اعتدالا بالنسبة للدول الأوربية، كما أن علاقاتها الخاصة مع كل من تشاد، ثم السودان، أفضت إلى وضع الأمور فى سياقها حتى لا تتفاقم الأمور بين الدولتين، كما أن تصريحات المسئولين الفرنسيين كانت فى الغالب هى الأكثر نزعة للموضوعية والاعتدال بين سائر الدول الأوربية.

=http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=9702:2010-01-13-16-44-51&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid

(١) محمد قنديل، «فرنسا والأزمة فى دارفور»، مرجع سابق، ص ١٧٥–١٧٨

٢ – بريطانيـا

إن السياسة البريطانية فى تعاملها مع أزمة دارفور اتخذت النهج نفسه الذى اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية[١]، ويمكن تحديد الدوافع البريطانية تجاة الأزمة من خلال عدة محاور:

أولا: تعزيز التحالف الأمريكى البريطانى فى الحرب على الإرهاب.

ثانيا: تأييد لكل القرارات التى اتخذها مجلس الأمن ضد الحكومة السودانية[٢].

ثالثا: عدم ترك الولايات المتحدة الاستفادة من الثروات النفطية فى إقليم دارفور[٣].

ولهذا انطلق الموقف البريطانى – قبل أن يعمل على التصعيد والضغط على السودان – من خلال التقاء المصالح الأمريكية والبريطانية نحو دعوة الحكومة السودانية إلى العمل من أجل تجنب تدهور الأوضاع فى إقليم دارفور، ولم تقف عند هذا الحد، بل عملت بريطانيا على تدفق المساعدات الإنسانية، كمحاولة للتخفيف من وطأة الأحداث، فقد خصصت الحكومة البريطانية فى البداية بشكل عاجل خمسة عشر مليون جنيه إسترلينى[٤]، ثم بلغت تلك المساعدات التى خصصتها نحو ٦٢,٥ مليون جنيه إسترلينى منذ سبتمبر ٢٠٠٣م، وهو ما يمثل أول الجهود الدولية فى تنظيم المساعدات الإنسانية إلى دارفور[٥].

وفى إطار تصعيد السياسة البريطانية هددت بفرض عقوبات على الحكومة السودانية فى حال امتناعها عن إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان دارفور، بالإضافة إلى مطالبتها بنزع أسلحة الميليشيات المسلحة فى الإقليم[٦]، مما يوضح التناغم الذى حدث فى موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأحداث فى إقليم دارفور، ويتمثل

---

(١) عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٧ .

(٢) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ٩٤–٩٦.

(٣) أبرزت جريدة الجارديان أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية فى أى غزو عسكرى للسودان، وقالت: إن تونى بلير يستخدم الضرورة الأخلاقية فى كل مرة يشن فيها حربا.. انظر:

– د.زكى البحيرى،«مشكلة دارفور – الجذور التاريخية – الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٤) جريدة الأهرام، ٧ أغسطس ٢٠٠٤م.

(٥) جريدة الحياة، ٤ أغسطس ٢٠٠٤م.

(٦) جريدة الشرق الأوسط، ١١ سبتمبر ٢٠٠٤م

الاختلاف– الذى يكاد يكون الوحيد – بين موقف كل من الولايات المتحدة[1]، وبريطانيا فى أنها لم تصف ما يجرى على الإقليم وما حدث بالإبادة الجماعية أو التطهير العرقى.

وتمثل التصعيد الثانى من قبل بريطانيا فى تصريح وزير الخارجية البريطانى السابق «جاك سترو» فى أغسطس ٢٠٠٤م، عقب زيارته للسودان بأنه على السودان تنفيذ المزيد من مطالـب الأمم المتحدة، وظهر هذا التصعيد عقب تأكيد رئيس الوزراء البريطانى السابق «تونى بلير» عقب زيارته للسودان التى تعد أول زيارة لرئيس وزراء بريطانى للسودان منذ الاستقلال عام ١٩٦٥م أنه على السودان إما المزيد من الإجراءات أو مواجهة العقوبات[2]، حيث قدمت خلال الزيارة للحكومة السودانية عدة مطالب يجب على الحكومة تفعيلها ومنها:

١ – تسهيل عمليات الإغاثة.

٢ – الموافقة على توسيع نطاق قوات الاتحاد الإفريقى لمراقبة وقف إطلاق النار المتفق عليه فى نجامينا.

٣ – استبدال قوات الجيش بقوات من الشرطة فى المناطق التى تقع تحت سيطرة الحكومة بعد عودة اللاجئين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السودانية قبلت بذلك، وقد ذكر وزير الخارجية البريطانى «دافيد ميليباند» أن ما يحدث بدارفور أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم، ثم أعلن «تونى بلير» انتقاده لكل من الحكومة السودانية، والحركات المتمردة، وذلك مع تزايد العمليات العسكرية فى نوفمبر ٢٠٠٤م[3].

ومن جانب آخر أيدت بريطانيا إحالة قضية دارفور إلى المحكمة الدولية الجنائية، وعقب صدور قرار مجـلس الأمن رقم (١٧٠٦)، أعلنت بريطانيا مجددا عن تأييدها لفكرة فرض عقوبات على السودان فى حالة عرقلتها لنشر القوات الدولية فى دارفور.

كما قامت بريطانيا باستغلال نفوذها داخل الاتحاد الأوربى للضغط عليه للقيام بدور نشط فى أزمة دارفور، وأسفرت هذه الجهود البريطانية عن تعيين ممثل دائم للاتحـاد الأوربى لدارفور، كما أصبح الاتحاد من أكبر الممولين للقوة المختلطـة هناك.

(١) أحمد خميس، مرجع سابق، ص ٢٠–٢٢.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، ١١ سبتمبر ٢٠٠٤م.

(٣) التقرير الاستراتيجى السودانى ٢٠٠٤م، مرجع سابق، ص ٥٧.

أما عن موقف بريطانيا من المحكمة الجنائية الدولية فلقد اتفقت بريطانيا مع فرنسا والولايات المتحدة بضرورة تعاون السودان الكامل مع المحكمة الدولية، وأشارت إلى أنه يجب إحضار من يرتكب تلك الفظائع من جرائم حرب، وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة، وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء البريطانى «جوردون بروان» قد أعلن فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ١٤ يوليه ٢٠٠٨م – وعقب إعلان «لويس مورينو أوكامبو» عن طلبه للدائرة التمهيدية بإصدار مذكرة لتوقيف «البشير»– أنه يدعو الحكومة السودانية للتعاون مع المحكمة الجنائية[١].

٣ – ألمانيا

تتعدد المصالح الألمانية تجاه أزمة دارفور سواء على الصعيد الاقتصادى أو الثقافى، فكثير من الكوادر فى دارفور تلقوا تعليمهم فى ألمانيا، وأصبحت لهم مصالح تجارية متبادلة مع ألمانيا، هذا فضلا عن الدعم المالى الذى قدمته الحكومة الألمانية تجاه الأزمة، سواء من خلال الجمعيات الطوعية الإنسانية التى تعمل فى الإقليم من جانب، أو من خلال تقديمها الدعم المادى للاتحاد الإفريقى[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية الألمانى قد نفى أن تكون بلاده لها صلة بتأجيج النزاع فى دارفور، إلا أن الحكومة السودانية تعتبر ألمانيا ضلعا مهما فى أزمة دارفور، حيث إنها تقدم الدعمين المادى والمعنوى للحركات السياسية فى إقليم دارفور، كما أنها تكيل الاتهامات للحكومة السودانية فى المحافل الدولية[٣].

فعلى الصعيد السياسى أكدت الخارجية الألمانية دعمها لخطوات الاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية بشأن أزمة دارفور، وأعلنت أنها مع دول الاتحاد الأوربى، وأنها

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– د.محمد عاشور«المحكمة الجنائية الدولية والسودان»، مرجع سابق،ص ٤٨–٤٩.

– «الجنائية الدولية تتهم البشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة فى دارفور.. وتطالب باعتقاله»، موقع افهم دارفور، ١٥ يونيه ٢٠٠٨م:

http://www.ifhamdarfur.net/node/628

(٢) أ.د. إجلال رأفت،«أزمة دارفور..أبعادها السياسية والثقافية» مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٣) عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٧٠.

لن تسمح ببلقنة إقليم دارفور، وتأييدها لوحدة الأراضى السودانية، وذلك خلال مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وحركتى التمرد فى عام ٢٠٠٤م[١].

كما جاء تصريح لوزيرة الخارجية الألمانية بمناسبة أداء حكومة الوحدة الوطنية السودانية (حزب المؤتمر الوطنى – الحركة الشعبية لتحرير السودان) اليمين فى سبتمبر ٢٠٠٥م قالت ترحب الحكومة الألمانية بتشكيل حكومة الوحدة السودانية الجديدة، وهذه الخطوة تمثل تقدما مهما فى تنفيذ اتفاق السلام المبرم فى نيروبى الأساس لتنفيذ سريع لغير ذلك من العناصر الواردة من معاهدة السلام، وعلى الحكومة السودانية أن تستغل الآن هذه الفرصة، وأن تواصل فى عزم تنفيذ عملية السلام، حيث يتضمن فى المقام الأول إنشاء لجنة البترول، وكذلك لجنة التقييم الدولية، كما ذكرت أن الحل السياسى هو مفتاح حل الأزمة فى دارفور، وناشدت كافة الأطراف المشاركة فى مفاوضات أبوجا دون شروط مسبقة، والعمل على الوقف الفورى للعمليات العسكرية[٢].

وقد صرح جونز «نوكا»، مفوض الحكومة الألمانية لسياسة حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية فى وزارة الخارجية الألمانية على خلفية صدور قرار من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإرسال بعثة خبراء رفيعة المستوى إلى دارفور فى ديسمبر ٢٠٠٦م، وقال: أود أن أحيى القرار الذى اتخذه مجلس حقوق الإنسان التابع للأم المتحدة بإجماع الأصوات بإرسال بعثة خبراء إلى دارفور لتقييم الوضع الإنسانى هناك، ولقد كان إجراء هذه الجلسة الطارئة أول نجاح فى مواجهة المقاومة العتيدة من قبل بعض الدول التى كانت تريد أن تحول دون قيام الأمم المتحدة بتقييم هذه الكارثة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى قيام ألمانيا بدعم الحركات السياسية فى إقليم دارفور؛ حيث استقبلت وزيرة الخارجية «كريستينا مولر» لمجموعة من حركة العدل والمساواة فى مايو ٢٠٠٤م، كما أن الحزب الحاكم استضاف فصيلا من حركة تحرير السودان[٣]، وقام بالتسويق لأطروحاته فى ندوة ببرلين فى يونيه ٢٠٠٤م، هذا إلى جانب دعم الكنيسة ومراكز البحوث[٤].

(٣) د .زكى البحيرى، «دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية»، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(٢) وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألمانى للإعلام، تصريح وزيرة الدولة موللر بشأن تشكيل الحكومة فى السودان وتصاعد أعمال (العنف فى دارفور بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٣م) .

(٣) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ٧٩–٩٨ .

(٤) إسماعيل آدم، «وزير الخارجية السودانى قبيل استقباله نظيره الألمانى: لا نريد نصائح من ألمانيا، كفانا نصائح»،=

أما على الصعيد الأمنى فقد صرحت وزيرة التنمية الألمانية «هايدمارى فيكتسوريك تسويل» فى أغسطس ٢٠٠٧م بأن ألمانيا على استعداد لتوسيع مشاركتها فى جهود حفظ السلام بإقليم دارفور، وأضافت أن الدعم فى مجال النقل الجوى الذى تقدمه القوات المسلحة الألمانية يجب أن يتم توسيعه إذا اقتضت الضرورة، وهو ما وافقت عليه الحكومة الألمانية بتوسيع مشاركتها فى بعثات حفظ السلام فى السودان، ولكن يجب الموافقة عليها من البرلمان الألمانى، وتريد الحكومة تمديد مشاركتها الجيش الألمانى فى بعثة الأمم المتحدة بالسودان والعملية المختلطة[١].

وكان مجلس الوزراء الألمانى وافق على إرسال عدد من قوات الشرطة للمشاركة فى مهمة اليوناميد، على أن يشارك معظمهم فى مراكز القيادة وفى التدريب، كما أن الحكومة الألمانية كانت قد دعمت مركز تدريب كوفى عنان لحفظ السلام المقام بـ«أكرا» فى غانا بمليون يورو والذى يتم فيه تدريب العناصر حتى تعزز من قدرة إفريقيا على القيام بمسئولياتها، وسيتم تدريب عدد «٢٠٠» فرد، ويتم إرسالهم بعد ذلك إلى قوات اليوناميد بدارفور[٢].

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن ألمانيا كانت تسعى هى الأخرى لإيجاد دور لها فى دارفور، حتى تستطيع الحصول على نصيبها من الثروة النفطية، ويتضح ذلك من خلال تصريح وزيرة الخارجية الألمانية فى سبتمبر ٢٠٠٥م، من أن تنفيذ عملية السلام فى الجنوب يتطلب فى المقام الأول إنشاء لجنة البترول، والواضح أن التركيز هنا على البترول مع أن اتفاق السلام شمل بنودا كثيرة.

أما عن موقف ألمانيا من قرار المحكمة الجنائية الدولية تجاه توقيف الرئيس البشير؛ فقد أصدر وزير الخارجية الألمانى «شتا ينماير» بيانا حول قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال الرئيس السودانى بسبب اتهامه فى جرائم حرب إنسانية، جاء فيه: «إن ألمانيا تحترم قرار المحكمة الجنائية، وأنه من الواضح أن الحكومة الألمانية تساند المحكمة الجنائية الدولية كهيئة مستقلة لحماية القانون الدولى، وعلى الحكومة السودانية الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية»، وطالب وزير الخارجية الألمانى باحترام قرار

=الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٧/١٢م.

(١) ألمانيا مستعدة لتوسيع مشاركتها فى دارفور، جريدة الوطن بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢م.

(٢) وزارة الخارجية الألمانية، المركز الألمانى للإعلام، ألمانيا تدعم تحقيق الأمن فى دارفور بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢م.

المحكمة الجنائية الدولية، وإبداء ردود فعل هادئة، وضرورة اتباع القواعد الدولية لحماية الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والمنظمات غير الحكومية[1]. ومن ثم يمكن بلورة الدور الألمانى فى الأزمة فيما يلى:

١ – الضغط على الحكومة السودانية تحت بند إصلاح الأوضاع الأمنية، والسياسية، والإنسانية فى دارفور.

٢ – الاقتراح بنشر قوات حفظ السلام الدولية لتفادى ما أسمته بالكارثة الإنسانية فى الإقليم، وذلك بعد تقرير برنامج الغذاء العالمى، الذى أشار بوجود ١٠٠٠,٠٠٠ لاجئ بدولة تشاد.

٣ – إعلانها أن الأزمة تأخذ بعدا عرقيا، وجاء ذلك بعد زيارة وزير الخارجية الألمانية للسودان[2].

٤ – نادت بإنشاء هيئة لتقصى الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور.

٥ – هددت بفرض عقوبات فردية منها على حكومة السودان إذا لزم الأمر.

٦ – أعلنت مرارا أن موقفها المنشود مع الحكومة السودانية يرجع إلى تردى الأوضاع فى إقليم دارفور[3].

٤: إسرائيل

قامت إسرائيل بمساندة السياسة الأمريكية تجاه أزمة دارفور، حيث كشف وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى «أفى ديختر» أن صانعى القرار فى إسرائيل وضعوا خطة للتدخل فى دارفور عبر الذراع الأمريكية فى دارفور منذ عام ٢٠٠٣م[4].

ولا يمكن إغفال المطامع الإسرائيلية فى السودان فى المياه والنفط واليورانيوم، حيث شاركت إسرائيل فى تصعيد التوتر فى المنطقة الشرقية، عن طريق تفجير الصراعات العرقية والقبلية والإثنية بين أبناء هذه المناطق[5].

(١) فاطمة الزهراء هويدى وأحمد زكريا مجاهد، مرجع سابق، ص ٣٤–٤٠.

(٢) التقرير الاستراتيجى السودانى، ٢٠٠٤م–٢٠٠٥م، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٥م، الخرطوم، ٥٩–٦٢.

(٣) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ٩٩–١٠٠.

(٤) جريدة الرأى العام، ٢٠٠٨/١٠/٦م.

(٥) المثنى عبد القادر الفحل، «تقرير أثرياء يهود أميركيون يمولون الحملة ضد السودان، الاستثمار الإسرائيلى فى الحروب، من دارفور إلى تبليسى»، صحيفة الرائد، الخرطوم، ٢٠٠٨/٩/٢١م.

وهناك العديد من الآليات التى استخدمتها إسرائيل تجاه الأزمة وتكريسها، وتشجيع العديد من أطرافها المحليين على المضى قدما عبر توفير التمويل ووسائل الدعم اللوجستى والمساعدة على فتح مجال الاتصالات السياسية والدبلوماسية[1].

ولهذا اتخذت السياسة الإسرائيلية عدة آليات:

أولا: الآليات الإعلامية

قامت إسرائيل بحملة إعلامية ضخمة عن أزمة دارفور، وصفت ما يحدث بالإقليم بالإبادة الجماعية[2]، واستطاعت من خلال ذلك التأثير، ليس فقط على صياغة رأى عام عالمى ضاغط ضد الحكومة السودانية، بل تعدى ذلك إلى التأثير على السياسة الأمريكية تجاه أزمة دارفور كما أشار إلى ذلك صراحة الرئيس بوش فى أحد تصريحاته العلنية[3].

ويعتبر أنصار اللوبى الإسرائيلى الأمريكى أن نشاطهم كان وراء تشكيل رأى عام عالمى، وذلك لدفع المجتمع العالمى للتدخل الأممى لإرسال قوات دولية إلى دارفور[4].

وفى هذا الإطار قام متحف الهولوكست أيضا فى ٢٠٠٤/٧/٢٨م برعاية برنامج يسمى شواهد العنف على ما يحدث فى دارفور على أنه إبادة، هذا بالإضافة إلى الدور الذى لعبه «تحالف إنقاذ دارفور» الذى انطلق من متحف الهولوكوست فى نيويورك، والذى تسيطر عليه المنظمات الصهيونية، هذا بالإضافة إلى استضافة المجلس اليهودى فى واشنطن حملة لرفض عمليات القتل فى السودان[5].

وتجدر الإشارة إلى أن مصطفى عثمان إسماعيل المستشار السياسى لرئيس الجمهورية اتهم تحالفا أمريكيا يهوديا بتصعيد قضية إقليم دارفور عالميا، وربطها بالمحرقة اليهودية

(١) استراتيجية إسرائيل تجاه دارفور، موقع سودانيل،٣ فبراير ٢٠٠٩م:
http://www.sudanile.com/index.php?option=com

(٢) الدور الصهيونى فى دارفور عبر المنظمات، مركز الراصد للبحوث والعلوم، مركز المعلومات:
http://www.arrasid.com/inde.php/main/index/11/6/contents

(٣) هانى رسلان، «استراتيجية إسرائيل تجاه دارفور»، ملف الأهرام الاستراتيجى، السنة الخامسة عشرة، العدد ١٦٩، يناير، القاهرة ٢٠٠٩م، ٣-٤.

(٤) محمد مصطفى علوش، «البصمات الإسرائيلية والقرار (١٧٠٦).. تفتيت للسودان أم حماية لدارفور؟»، وكالة الأخبار الإسلامية «نبأ»:
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=82721&TypeID=8&TabIndex=2

(٥) عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٧١ .

باسم التصدى لحملات الإبادة، وأوضح أن أزمة دارفور تعتبر نموذج أول اهتمام عالمى بقضية دارفور خرج من متحف الهولوكست بنيويورك، وأن التحالف من أجل دارفور هو تحالف أمريكى يهودى والمظاهرات التى تخرج هناك يقودها ناشطون يهود[١].

ومن الجدير بالذكر وصف أحد الكتاب الحرب فى دارفور بأنها تعتبر من أبرز النزاعات التى أسىء فهمها فى التاريخ الحديث؛ وذلك لأن حملات النشطاء الغربيين – خاصة تحالف «أنقذوا دارفور» – غيرت حقائقها وقدمتها على نحو مثير من أجل لفت الانتباه للتحالف، وتوسيع نشاطه[٢].

ووفقا لوثائق أمريكية نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» فى الأول من يونيه ٢٠٠٧م ومسئولون سودانيون يقود تحالف «إنقاذ دارفور» ١٨٠ منظمة «اللوبى اليهودى فى أمريكا، ضمن حملة إسرائيلية لتوظيف القضية إعلاميا لإنعاش الذاكرة التاريخية الخاصة بالمحرقة النازية، وجلب مزيد من التعاطف لليهود وجمع تبرعات جديدة لإسرائيل والتغطية على مجازر غزة»[٣].

ومن الجدير بالذكر أنه صدر تقرير نشر بوكالة جويش تلغراف بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٨م، وعنوانه «السودان يصبح موضوعا يهوديا» للكاتب اليهودى بيتر إيجروس، أوضح أن الجماعات اليهودية بذلت جهودا حثيثة خلال الأسابيع الماضية لإيقاف قتل المسلمين فى دارفور، وأعلنت إسرائيل أنها على استعداد لاستيعاب لاجئى دارفور، مروجين لمصطلح يستخدمونه وهو «إن الشعب الذى عانى من الهولوكست لا يمكن أن يطرد شعبا يتعرض للإبادة الجماعية»، وبعدها تقدم (٦٣) من نواب الكنيست الإسرائيلى إلى رئيس الوزراء أيهود أولمرت، مطالبين باستيعاب السودانيين فى إسرائيل[٤]، وبالفعل تمت استضافة عدد

---

(١) مصطفى عثمان إسماعيل يتهم أمريكا وإسرائيل بتصعيد قضية دارفور، موقع سودان أون لاين، ١٣–٥–٢٠٠٧م:
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=151&msg=1254449435

(٢) مارك جوستافسون، صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٠٠٩/٩/١م.

(٣) محمد جمال عرفة، تقرير أمريكى: «أنقذوا دارفور» استغلت كذبة الإبادة، موقع سودان أون لاين، ٢–٩–٢٠٠٩م:
http://www.sudaneseonline.com/cg bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=240&msg=1251911670

(٤) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ١٠٠–١٠٣.

من المتسللين السودانيين فى تل أبيب، وسط حفاوة إعلامية، وتم فتح باب التبرع للاجئى دارفور[١].

ثانيا: الآليات السياسية

أكد وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى «أفى ديختر» خلال ندوة عن «أبعاد الحركة الاستراتيجية القادمة فى البيئة الإقليمية» بمركز أبحاث الأمن القومى الإسرائيلى فى سبتمبر ٢٠٠٨م[٢]، أوضح فيها أبعاد الحركة الاستراتيجية الإسرائيلية فى عدة دول عربية، مثل فلسطين ولبنان وسوريا، والعراق، وإيران، ومصر والسودان[٣].

حيث أكد «ديختر» أنه على مدى ثلاثة عقود كان لابد أن تعمل إسرائيل على إضعاف السودان وانتزاع قدرته على بناء دولة قوية موحدة؛ لأن هذا من المنظور الاستراتيجى الإسرائيلى ضرورة من ضرورات دعم الأمن القومى الإسرائيلى، وأشار إلى أن الجهود الإسرائيلية فى دارفور لم تعد قاصرة على الجانب الرسمى، وعلى نشاط أجهزة معينة، بل إن المجتمع الإسرائيلى بمنظماته المدنية فى الخارج يقوم بالعديد من الجهود تجاه أزمة دارفور[٤].

ثالثا: الآليات العسكرية

قامت إسرائيل بتقديم الدعمين المالى والعسكرى للفصائل المسلحة فى دارفور، حيث تم ضبط أسلحة إسرائيلية بدارفور يحملها المتمردون، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الأردنية أعلنت أن جهاز المخابرات الأردنية كشـــف شبكة إسرائيلية لتهريب السلاح لمتمردى دارفور يتورط بها رجل يعمل مع «دانى ياتوم» مدير المخابرات الإسرائيلية السابق، ومستشار الحكومة الإسرائيلية.

كما أشارت تقارير نشرت فى مطلع عام ٢٠٠٣م حول وقوع خلاف فى قيادة التحالف الفيدرالى الديمقراطى فى العاصمة الإريترية «أسمرا»، والذى كان يتزعمه آنذاك أحمد إبراهيم

(١) عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن «أفى ديختر» تولى وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى بعد أن تدرج فى أجهزة الأمن الإسرائيلى إلى أن وصل إلى موقع قائد جهاز «الشاباك».

(٣) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠٣.

(٤) استراتيجية إسرائيل تجاه دارفور، موقع سودانيل، ٣ فبراير ٢٠٠٩م:
http://www.sudanile.com/index.php?option=com

دريج وشريف حرير، وتمحور الخلاف حول تلقى شريف حرير دعما ماليا إسرائيليا عبر إحدى السفارات الإسرائيلية العاملة فى غرب إفريقيا، ما أدى إلى استقالة بعض أعضاء المكتب السياسى للتحالف احتجاجا على هذا السلوك، وفيما بعد انفصل شريف حرير عن التحالف الفيدرالى، وأصبح متجولا بين العديد من الفصائل المسلحة بدارفور، حيث عمل مع حركة تحرير السودان، ولعب دورا واضحا فى مفاوضات «نجامينا»، ثم تحرك فى انتقالات متعددة إلى أن أصبح قياديا فيما يعرف بجناح الوحدة[1]، وفيما بعد وحين أوشك نظام إدريس ديبى على السقوط بعد أن حوصر فى قصره لعدة أيام فى فبراير ٢٠٠٨م، كانت إسرائيل بين القوى التى تدخلت لإنقاذه، كما أشارت إلى ذلك وكالة الأنباء الفرنسية فى أحد تقاريرها آنذاك.

وفى إطار الدعم الإسرائيلى للحركات المسلحة فى دارفور أعلنت حركة «تحرير السودان» جناح عبدالواحد نور المتمردة فى دارفور افتتاح مكتب للحركة فى إسرائيل، وكان خبر فتح حركة عبدالواحد محمد نور الدارفورية المتمردة مكتبا لها فى إسرائيل، قد أصاب الأوساط السياسية والإعلامية السودانية داخل وخارج السودان بصدمة شديدة، ذلك أن الخطوة لم تكن متوقعة فى ظل التعاطف العربى والإسلامى الكبير مع قضية دارفور[2].

وقد اتهم وزير الدولة بوزارة الثقافة والشباب والرياضة الدكتور أمين حسن عمر إسرائيل بتدريب وتسليح متمردين سودانيين من إقليم دارفور، بعدما تسربوا إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية[3].

وأوضح أن افتتاح حركة عبدالواحد نور مكتبا لها فى إسرائيل يكشف للقادة العرب وللشعوب العربية صدق تأكيدات الحكومة السودانية من وجود تآمر دولى وتورط إسرائيلى فى الأزمة التى يشهدها إقليم دارفور منذ أربع سنوات.

وقال المسئول السودانى: «إن إعلان المتمرد عبدالواحد نور بأن حركته افتتحت لها مكتبا فى إسرائيل ليس أمرا مفاجئا أو جديدا بالنسبة للحكومة السودانية؛ بل إنها تعتقد أن ما كان يجرى من تعاون سرى بين هؤلاء المتمردين والكيان الإسرائيلى أصبح علنا».

---

(١) هانى رسلان «استراتيجية إسرائيل تجاه دارفور»، مرجع سابق، ٣-٤.

(٢) السودان تتهم إسرائيل بتسليح متمردى دارفور، موقع محيط:
www.moheet.com/show_news.aspx?nid=95707&pg

(٣) السودان يتهم إسرائيل بتسليح متمردى دارفور، جريدة الجمهورية، ٥-٣-٢٠٠٨م.

ومن الجدير بالذكر أن حركة العدل والمساواة أدانت هذه الصلة مع إسرائيل، كما تبرأت منها حركة التحرير (فصيل الوحدة)، وأن هناك حالة واسعة من الاستنكار فى مختلف أنحاء دارفور، الأمر الذى يوضح مدى العزلة والسقوط الأخلاقى لـ«عبدالواحد» ومجموعته، ويمكن القول إنه لا تكمن فى قيمة أو تأثير فصيل عبدالواحد نور فى حد ذاته، ولكنها تكشف فى الحقيقة عن تحول بعض الفصائل إلى أدوات فى يد إسرائيل والجماعات التى تعمل لحسابها فى الغرب[1]، كما تكشف أيضا بالدليل العملى المدى الذى وصلت إليه التدخلات الخارجية فى أزمة دارفور ومحاولة توظيف هذه الأزمة لتفكيك السودان أو تقسيمه وتجزئته من الداخل[2].

رابعا: المحور الإنسانى

تمكنت إسرائيل من توظيف المنظمات اليهودية، واستخدامها الدافع الإنسانى كواجهة مشروعة تخفى خلفها مخططاتها، وأهدافها الحقيقية، حيث قامت بتقديم المساعدات المالية والطبية للاجئين فى تشاد، أو فى الدول المجاورة للسودان.

كما أعلنت الخارجية الإسرائيلية أنها رصدت ٢٠ مليون شيكل لمساعدة لاجئى دارفور، وفتحت باب التبرعات أمام كافة الجمعيات والمنظمات الأهلية الإسرائيلية[3]، هذا بالإضافة إلى قيام «التحالف اليهودى لمنع الكوارث»، والذى يضم حوالى خمس وأربعين جماعة يهودية بجمع التبرعات لمتضررى الحرب فى دارفور[4].

وقد هدفت إسرائيل من ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ – تحسين الصورة الذهنية عن إسرائيل، وتمثيلها على أنها تسعى لمساعدة الشعوب المنكوبة.

٢ – تخفيف الضغط الدولى الذى تتعرض له نتيجة لجرائمها التى ترتكبها فى فلسطين[5].

---

(١) هانى رسلان، «عبد الواحد نور وأزمة دارفور»، جريدة الأهرام، ٥ مارس ٢٠٠٨م.

(٢) هانى رسلان،»عبد الواحد وإسرائيل وأزمة دارفور، موقع سودان أون لاين،٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩م:
www.sudaneseonline.com/ar/article_17844.shtml

(٣) الدور الصهيونى فى دارفور عبر المنظمات، مركز الراصد للبحوث والعلوم، مركز المعلومات:
http://www.arrasid.com/inde.php/main/index/11/6/contents

(٤) عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص٧١.

(٥) طارق زكى محمد، مرجع سابق، ص ١٠٠–١٠٣.

خلاصة القول إن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية استطاعت الاستفادة من الاختلافات الإثنية، وتعميق الرغبة فى التمايز والسيطرة القبلية فى إقليم دارفور، لإشعال نار الفتنة فى الأزمة التى تعبر فى الأساس عن أجندة تنموية، لتحويل مسارها إلى أزمة سياسية ذات طبيعة إثنية مركبة ومعقدة، تعمل فى نهاية المطاف فى اتجاه إضعاف السودان وتمزيقه من الداخل، وصولا إلى تفكيكه إلى دويلات صغيرة متنازعة.

ثانيا: المحور المعارض للسياسة الأمريكية:

١ – الصين

اتخذت الصين موقفا معارضا للسياسة الأمريكية، ولاسيما تجاه أى إجراءات تصعيدية فى الشأن السودانى؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذه وسيطرته، حيث لعبت الصين دورا مهما باعتبارها من صناع القرار الدولى – الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن – وتهديدها فى أكثر من مناسبة لاستخدام حق الفيتو لتعطيل أى قرار أممى يصدر ضد الحكومة السودانية، إلا أن ذلك يجب أن لا يحجب حقيقة أن الدور الصينى يهدف لتحقيق مصالحها، خصوصا إذا كانت كل القرارات التى اتخذت فيها الصين موقفا معارضا تدخل فى إطار تدويل النزاع المفتعل فى دارفور الذى من شأنه إذا تحقق أن يؤثر على الصين فى استغلالها للثروات السودانية دون أى تقييد.

فعلى الصعيد السياسى لعبت الصين دورا مهما فى قضية دارفور بمجلس الأمن؛ حيث امتنعت عن التصويت لقرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٦) وتهديدها فى أكثر من مناسبة لاستخدام حق الفيتو لتعطيل أى قرار أممى يصدر ضد الحكومة السودانية[١].

ومن الجدير بالذكر أنه فى الأول من إبريل ٢٠٠٥م، وجه مسئولون فى نظام الإنقاذ انتقادات شديـــدة لجمهورية الصين الشعبية، والسبب أن الصين الشعبية كانت ضمن

---

(١) انظر:

Lisimba Alpha. "China's role in Darfur deadly". The Canberra Times. (May 6. 2008 –
http://www.canberratimes.com.au/news/opinion/editorial/general/chinas-role-in-darfur-deadly/132639. aspx

– يونس الغايسى، الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان، المركز المغربى للدراسات الاستراتيجية، ٢٤ مايو ٢٠٠٩م:
http://www.cmesmaroc.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=163&catid=40&Itemid=69

أربع دول امتنعت عن التصويت بالنسبة لقرار مجلس الأمن رقم (١٥٩٣)، والقاضى بإحالة المشتبه بهم فى ارتكاب فظائع ضد الإنسانية فى دارفور، وكان هذا القرار موطأ لقرار اللجنة الدولية للتحقيق فى جرائم الحرب فى دارفور، وكان التصويت على القرار المذكور فى ٣١ مارس٢٠٠٥م، وصدر القرار (١٥٩٣) بموافقة ١١ عضوا، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت، وهى: الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، والبرازيل[١].

ومن جانب آخر قد عبرت الإدارة الأمريكية عن استيائها من الموقف الصينى المعارض لفرض عقوبات على السودان، واعتبرت أن الصين بيدها الضغط على الحكومة السودانية للقبول بتواجد القوات الدولية وفقا للقرار رقم (١٧٠٦)، وفى هذا الإطار أرسلت واشنطن مبعوثها فى السودان إلى بكين، حيث عقد مباحثات مطولة مع المسئولين الصينيين، وعلى إثرها أعرب المبعوث الأمريكى عن تفاؤله بأن بكين قد تغير من سياستها، وإزاء هذه الانتقادات الواسعة للصين، سواء بسبب معارضتها لفرض عقوبات على السودان، أو بسبب ما تردد بشأن إمدادها للحكومة السودانية بالسلاح، بدأت الصين فى تغيير سياستها نوعا ما إزاء أزمة دارفور منذ منتصف عام ٢٠٠٦م، وأصبح من الواضح أن الصين تخشى من الإساءة لسمعتها إذا استمرت فى التعاون مع الحكومة السودانية. وأثناء زيارة الرئيس الصينى للخرطوم فى فبراير ٢٠٠٧م، قام بحث الخرطوم على الموافقة على نشر بعثة الأمم المتحدة، أو على أقل تقدير القبول بفكرة قوة مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى، وذلك فى محاولة من الصين لإبراء ذمتها أمام المجتمع الدولى[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الصينية أكدت دعمها الكامل لجهود السودان فى تحقيق السلام الشامل، ودفع خطوات التسوية السياسية عبر الوسطاء للتوصل إلى سلام فى إقليم دارفور، ودعت أطراف (نيفاشا) إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقية[٣].

كما قامت الصين بجهود لإضافة فقرة تنص على موافقة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولية لدارفور فى القرار رقم (١٧٠٦)، وكذلك أسهمت مع الحكومة السودانية فى صياغة مشروع العمليات المختلطة (الهجين)[٤].

(١) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص ١٤٦-١٤٩.

(٢) أحمد حجاج، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٣) الصين تحث حركات دارفور للحاق بالدوحة وتتعهد بدعم الوحدة فى السودان، موقع سودان نت، ٢٤-٥-٢٠١٠م:

http://www.sudannewsnet.net/news/3747-2010-05-24-09-30-13

(٤) عبدالعزيز محمـــود عبدالعزيز، «ديناميات الصراع المسلح بدارفور – فهم أعمق للمأساة وطرق الحل»، نـدوة:=

أما عن موقف الصين من قرار المحكمة الجنائية فقد أيدت الصيـــن مساعى إلغاء أو تجميد مذكرة الاعتقال التى صدرت بحق الرئيس السودانى عمر البشير، على أساس أن هذا سيساعد فى تحقيق الاستقرار فى منطقة دارفور، وهو ما جاء على لسان «كوين جانج» المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية: «إن الصين تعارض أى أمـر من شأنه عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام فى دارفور والسودان»، وتجدر الإشارة إلى أن أقصى ما وصلت إليه هو الامتناع عن التصويت، ولو كانت الصين راغبة فى التصدى لهذه المحاولات لرفضت تمرير القرار (١٥٩٣) الذى كان بداية الطريق نحو المحكمة الجنائية، ومن الواضح أن موقف الصين فى مساندة السودان قابل للمساومة، وفقا لأولويات مصالحها،إذن حسابات الربح والخسارة بالنسبة لعلاقة الصين مع السودان فى مقابل علاقات الصين مع الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى تميل بدرجة كبيرة لصالح الأخيرة، أى إن الصين لن تضحى بعلاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة (زيارة وزير خارجية الصين لواشنطن بعد أسبوع تقريبا من صدور قرار المحكمة، والتى تم فيها بحـث قضايـا بحر الصين، وقضية التبت، وبحث كيفية تلاشى الصدام الأمريكى الصينى فى هذه الملفات، وجاءت قضية دارفور على هامش جدول الأعمال)[1].

أما على الصعيد الاقتصادى فينبع اهتمام الصين بأزمة دارفور من المصالح الاقتصادية للصين داخل السودان، ولاسيما المصالح النفطية، وتأسيسا على هذا جاء الموقف الرسمى للصين فى بداية الأزمة ليعبر عن حرص الصين على الحفاظ على تلك العلاقات الاقتصادية القوية مع السودان[2].

ومن ثم فقد تعاملت الصين ببرجماتية، حيث كان تدخلها تجاة أزمة دارفور ليس لحماية المنكوبين؛ بل لحماية مصالحها الحيوية بالإقليم المتمثلة فى المشاريع الاستثمارية العريضة بالمنطقة، وهو ما نقلته بالفعل وكالات الأنباء الصينية، حيث أكدت على أن

=دارفور خارطة طريق نحو المستقبل والسلام، مركز الدراسات السودانية،٢٣ – ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.ssc-sudan.org/ara/Articles/Content/View/246

(١) أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٢-١١٨.

(٢) **ولمزيد من التفاصل انظر:**

– د. جعفر كرارة، العلاقات الصينية السودانية صناعة النفط نموذجا، مرجع سابق، ص ٩:

Cohen Robert, "Calling on China: The China-Darfur Connection", Brookings-Institution, (August 5, 2004).

الصين تتولى حماية مناطق عملياتها النفطية بقوات صينية[1]، ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ٢٠٠٤م احتل السودان المرتبة الثالثة بالنسبة للشركاء التجاريين مع الصين بحوالى ١,٦٧٨,٦٠ مليون دولار أمريكى[2]، وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لتقديرات (The Central Intelligence Agency (CIA عام ٢٠١١م تعد الصين الشريك التجارى الأول بالنسبة للسودان؛ حيث بلغت صادرات الصين ٦٨,٣٪ ووارداتها ٢١,٧٪[3].

أما على الصعيد العسكرى فقد استغلت الصين النزاع الدائر فى دارفور كسوق مربحة من أجل تصدير أسلحتها لأطراف النزاع لإدارة الصراعات المسلحة، والتى زادت من حالة عدم الاستقرار بالإقليم[4]، ويعتبر من أبرز الأسباب التى أدت إلى تزايد الانتقادات للسياسة الصينية تجاه أزمة دارفور هو توافر تقارير تؤكد قيام الصين بمد السودان بالسلاح، لاسيما فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٢م، و٢٠٠٥م، حيث قامت الصين بإرسال أسلحة وذخيرة إلى السودان بقيمة ٤٥ مليون دولار، وأنه منذ عام ٢٠٠٥م، تعتبر الصين المسئولة عن توافر ٩٠٪ من الأسلحة الخفيفة المتواجدة فى أيدى الميليشيات التابعة للحكومة، لاسيما «الجنجويد»، كما أفاد تقرير لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى أنه خلال عام٢٠٠٥م[5]، قدمت الصين ٢٢٢ شاحنة عسكرية على الأقل للسودان، بيد أنه بعد صدور

(١) يونس الغايسى، «الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان»، المركز المغربى للدراسات الاستراتيجية، ٢٤ مايو ٢٠٠٩م:
http://www.cmesmaroc.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=163&catid=40&Itemid=69

(٢) إيان تايلر، «دبلوماسية الصين النفطية فى إفريقيا» دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، العدد ٦٣ أبوظبى، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م، ص ٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

The Central Intelligence Agency (CIA),2011 **The world-factbook**, Sudan:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.html

(٤) يونس الغايسى، «الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان»، المركز المغربى للدراسات الاستراتيجية، ٢٤ مايو ٢٠٠٩م:
http://www.cmesmaroc.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=163&catid=40&Itemid=69

(٥) انظر:

- Lisimba Alpha, «China's role in Darfur deadly", The Canberra Times, (May 6, 2008),
http://www.canberratimes.com.au/news/opinion/editorial/general/chinas-role-in-darfur-deadly/132639.aspx

قرار مجلس الأمن بفرض حظر على توريد السلاح للسودان فى ديسمبر ٢٠٠٥م، توقفت الصين عن بيع السلاح للسودان»، ومن ثم فإن الصين من خلال علاقتها المتبادلة مع الدول الإفريقية كانت ولا تزال تستغل النزاعات والحروب الداخلية والبينية، وذلك بهدف زيادة إنتاجها الحربى، وهو ما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات على اعتبارها من أكثر الدول غير المسئولة فيما يتعلق بتجارتها من الأسلحة، وأن صادراتها المقدرة قيمتها بمليار دولار سنويا تسهم فى إذكاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان فى بلدان كالسودان والنبال[١].

أما على الصعيد الإنسانى فقد قدمت الصين مساعدات بلغت قيمتها ٦٠ مليون يوان صينى وذلك فى إطار البرنامج التنموى الذى تسعى الصين لتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمرته الحرب[٢].

خلاصة القول: إن الموقف الصينى العام حيال أزمة دارفور اتسم بالعمل على إقرار نوع من التوازن بين مصالحه الواسعة والمتشعبة فى السودان، بخاصة الاقتصادية منها، وبين مصالحه الاستراتيجية مع القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، والتى تختلف مع بكين فى النهج المتبع لحل هذه الأزمة[٣].

٢- روسيا[٤]

اتخذت روسيا داخل مجلس الأمن اتجاها مشابها إلى حد كبير للموقف الصينى، حيث عارضت فكرة تطبيق عقوبات على الحكومة السودانية، كذلك فقد امتنعت روسيا

(١) يونس الغايسى، «الصين وأجندتها الخفية تجاه السودان» المركز المغربى للدراسات الاستراتيجية، ٢٤ مايو ٢٠٠٩م:
http://www.cmesmaroc.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=163&catid=40&Itemid=69

(٢) د.عبده موسى، «دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى»، مرجع سابق، ص ٢٥٣:

(٣) سامى صبرى عبدالقوى، «الموقف الصينى من دارفور فى مجلس الأمن»، ملف الأهرام الاستراتيجى، ١ إبريل ٢٠٠٩م:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=686626&eid=1878

(٤) يمكن التأريخ للعلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتى والسودان فى ٥ يناير عام ١٩٥٦م، حيث شهدت ستينيات القرن الماضى تطورا مطردا للعلاقات الثنائية، حيث تم تطوير التعاون بين البلدين فى شتى المجالات، وفى مطلع السبعينيات قامت القيادة السودانية بقطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتى من جانب واحد، لكن بعد وقوع الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٥م، بدأت العلاقات بين البلدين تعود إلى مجراها الطبيعى بشكل تدريجى، وفى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٩١م أعلنت السودان اعترافها الرسمى بروسيا الاتحادية، وإن كانت تتجلى أكبر آفاق التعاون بين البلدين فى المجال العسكرى التقنى وميدان استخراج النفط.. لمزيد من التفاصيل انظر :

- نبذة عن العلاقات الروسية السودانية، موقع روسيا اليوم، ١٧-٨-٢٠٠٩م:
http://arabic.rt.com/news_all_info/33335

- العلاقات الروسية السودانية، وكالة أنباء نوفوستى الروسية الرسمية، ٦-١-٢٠٠٦م:
http://ar.rian.ru/arabic_world/sudan

عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (١٧٠٦)، الذى قضى بتشكيل بعثة للأمم المتحدة فى دارفور؛ فقد اعتبرت روسيا موافقة الخرطوم على نشر تلك القوات شرطا مسبقا قبل اتخاذ قرار تشكيل القوات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن روسيا لم تشارك فى قوات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى المختلطة التى تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٧٦٩) الصادر فى ٣١ يوليو ٢٠٠٧م – برغم مشاركتها فى قوات الأمم المتحدة المتواجدة فى جنوب السودان – بيد أنها عادت فى يوليو ٢٠٠٩م لتعرب على لسان مبعوث الرئيس الروسى فى السودان عن استعدادها للمشاركة فى تلك القوات.

بل وذهبت روسيا إلى أبعد من ذلك، فكان الوفد الروسى فى الأمم المتحدة هو الوفد الوحيد الذى طالب – فى ١١ مارس ٢٠٠٨م – بضرورة فرض الأمم المتحدة لعقوبات على الجماعات المتمردة فى دارفور لعدم التزامها باتفاق السلام وبروتوكولات وقف إطلاق النار، وفى المقابل أعلن مبعوثا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن فرض أى عقوبات يجب أن يشمل كلا من الطرفين؛ لأن كلا منهما يعد مسئولا عن أحداث العنف[١].

أما بالنسبة للموقف الروسى من قرار المحكمة الجنائية الدولية فجاء الموقف الروسى الرسمى فى مضمونه وظاهره أقوى إلى حد ما من الموقف الصينى، الذى اكتفى بالمطالبة بإلغاء المذكرة لتأثيرها على سلام دارفور، حيث اعتبر مبعوث الرئيس الروسى ديميترى مدفيديف إلى السودان أن إصدار المذكرة يشكل «سابقة خطيرة»[٢]، ويمكن أن تكون لها آثار سلبية على السودان[٣].

ولهذا جاء الموقف الروسى منتقدا لقرار المحكمة الجنائية الدولية باعتباره يتعارض مع سيادة السودان وحصانة رئيسها، خاصة أنها ليست عضوا فى المحكمة الجنائية الدولية.

---

(١) «روسيا تبحث إرسال قوات إلى دارفور»، جريدة إيلاف الإلكترونية، (٢٥ يوليو ٢٠٠٩م):
http://www.elaph.com/Web/Politics/2009/7/464695.htm

(٢) أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٢–١١٨.

(٣) فاطمة الزهراء هويدى، أحمد زكريا مجاهد، مرجع سابق، ص ٣٤–٣٨.

ومن جانب آخر شدد البيان الصادر عن الخارجية الروسية على ضرورة السعى إلى الحل السلمى ودعم جهود الوساطة التى يقوم بها الاتحاد الإفريقى وغيره من الوسطاء[1].

وعلى الرغم من التميز النسبى للموقف الروسى مقارنة بالموقف الصينى، فإنه ليس من المنتظر أن يصل سقف الموقف الروسى داخل مجلس الأمن إلى حد استخدام الفيتو لإعاقة أى قرارات لاحقة تدين السودان، ولعل مغزى ما ذكره المبعوث الروسى فى وصفه للقرار «بالسابقة الخطيرة» عكس تحسب موسكو لإمكانية مواجهة موضوعات مماثلة فى مجلس الأمن مستقبلا فى مناطق أو دول يكون لروسيا نفوذ ومصالح مباشرة وحيوية فيها، بالتحديد مناطق آسيا الوسطى والكومنولث[2].

ومن ثم فإن اعتبارات المكانة والمصالح الاقتصادية لروسيا فى السودان تمثل دافعا أساسيا فى التحفظ والاعتراض على قرار المحكمة الجنائية الدولية، والمطالبة بتجميده، ومنح مزيد من الوقت لمساعى التسوية السلمية السياسية للأزمة فى دارفور[3].

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تعد شريكا للسودان فى مجموعة من مشاريع التنمية البترولية؛ ففى يناير عام ٢٠٠٢م – على سبيل المثال – وقعت روسيا على اتفاق بقيمة ٢٠٠ مليون دولار مع الحكومة السودانية لتنمية حقول البترول غير المستغلة فى السودان، وذلك كجزء من برنامج ضخم يقضى بحصول السودان فى المقابل على المساعدة الروسية لبناء صناعة أسلحة وطنية فى السودان، وفى إطار هذا الاتفاق أيضا تولت إحدى الشركات الروسية مد أحد خطوط الأنابيب فى السودان مع مطلع يوليو ٢٠٠٤م، وفى أكتوبر ٢٠٠٦م، تردد أن وزير الدفاع السودانى عقد مباحثات مع مسئولين روسيين فى موسكو من أجل منح السودان قرضا قيمته مليار دولار لشراء طائرات نفاثة ومروحيات»[4].

هذا بالإضافة لقيام مجموعة شركات إكسس العالمية الروسية فى تنفيذ مشروعات تنموية ضخمة بالسودان، ومنها تنفيذ مصنع للأسمنت بطاقة إنتاجية أولية ١,٢٠٠,٠٠٠ طن فى العام، وإنشاء ٣٠ مستشفى مزودة بأحدث المعدات الطبية وشركة للتاكسى الجوى والإسعاف الجوى بطاقة ابتدائية ٨ طائرات، وذلك بالتنسيق مع الصندوق القومى لتطوير

(١) د. محمد عاشور، «المحكمة الجنائية الدولية والسودان»، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٤) أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٢–١١٨.

(٣) بدر شافعى، «المواقف الإقليمية من قرار توقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، القاهرة، إبريل ٢٠٠٩م، ص٩٨–١٠٩.

(٤) يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ٢١١–٢١٢

الخدمات الطبية، كما أنها ستركز على مشاريع الإعمار والإسكان، وخاصة إعمار دارفور وتقديم الخدمات للإقليم، وأوضح أنهم بصدد إنشاء شركة للتخلص من النفايات ومعالجتها لإنتاج الطاقة الكهربائية بجانب محطات هايدرومائية لتوليد الطاقة[1].

❑❑❑

(١) إعمار دارفور إنشاء ١٠٠٠ مصنع فى مجالات حيوية وعديدة، موقع سودان أوف لاين،١٧٠-١-٢٠٠٩م:
http://www.sudaneseoffline.net/forums/showthread.php?t=18708.

المبحث الثانى

دور الأمم المتحدة

تعاظم دور المنظمات الدولية بدارفور، والتى كانت تبدى – خلال تقاريرها – تخوفها الشديد من تدهور الأوضاع الإنسانية بدارفور[1]. ، حيث أصبحت عمليات الإغاثة خط المواجهة الأول بين الحكومة والمجتمع الدولى، حيث إن منظمات الإغاثة العاملة اتجهت إلى استخدام الإعلام للتنبيه على ما تراه مأساة إنسانية كبرى فى دارفور، وذلك بغية جمع التبرعات لعملياتها هناك، وللضغط على الحكومات الغربية والمنظمات الدولية على الحكومة السودانية حتى تسمح للمنظمات بحرية العمل فى دارفور.

وفى هذا السياق أصدر الأمين العام للأم المتحدة كوفى عنان تحذيرا للحكومة السودانية للسماح لبعثة تقصى الحقائق برئاسة المدير التنفيذى لبرنامج الغذاء العالمى وفريق من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بزيارة دارفور، حيث صدرت عن المجموعتين تقارير تؤكد تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية، وتطالب بتحرك أمنى سريع لمعالجتها[2]، وإن كان التوتر استمر فى التصاعد وعبر عنه منسق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية فى السودان «موكيش كابيلا» فى مارس ٢٠٠٤م، والذى شبه الأوضاع فى دارفور بأزمة رواندا وما شهدتها من إبادة جماعية[3].

ونظرا لأهمية دور الأمم المتحدة وتأثيرها فى أزمة دارفور ينقسم المبحث إلى محورين:

---

(١) د. زكى البحيرى،«مشكلة دارفور – الجذور التاريخية»، مرجع سابق ، ص ٢٤٣:

(2) Office Of U.N. Resident And Humanitarian coordinator for the Sudan. Darfur Humanitarian Profile.No.2. May. 2004. at; http://www.humanitarianfo.org/darfur/uploads/hprofile/2004/apr/1%20Main20Reports/pdf (accessed on 21/06/2008)

(3) Erci Reeves. " On A tribunal For Ethniv Cleansing In Darfur. PostNuke. March 29.2004 at : http://www.sudanreeves.org/sections-req-viewarticleartid-161-allpages-1-theme-Printer.html (accessed on 21/06/2008)

أولا: دور الأمين العام للأمم المتحدة

قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى عنان فى ٢٩ يونيه ٢٠٠٤م بزيارة السودان وإقليم دارفور، وعقد مقابلات مع مسئولى الحكومة السودانية، حيث صدر بيان مشترك جاء فيه:

١ – تتعهد الحكومة السودانية بإلغاء القيود على العمل الإنسانى، والسماح لحركة شاحنات وطائرات المساعدات الإنسانية بالمرور إلى دارفور.

٢ – التأكيد على أن الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان سيواجهون محاكمة عادلة.

٣ – نشر قوات حكومية فى معسكرات النازحين، وفى مناطق الهجمات المسلحة.

٤ – التأكيد على عدم وجود أية ميليشيات مسلحة فى المناطق المحيطة بمعسكرات النازحين.

٥ – استئناف المحادثات السلمية فى دارفور للوصول إلى تسوية شاملة بين أطراف الصراع[١].

كما تم تعيين «إبان برونك» ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة، لمتابعة الاتفاق بين السودان والأمم المتحدة، حيث قام بزيارة دارفور فى ٢٠٠٤/٨/٢٦م، لإجراء تقييم شامل على الأرض لمجمل السياسات والتدابير التى وضعتها الحكومة للإيفاد بتعهداتها، وقدم «برونك» فى بداية شهر سبتمبر ٢٠٠٤م تقريرا عن الوضع الأمنى فى دارفور، والذى على أساسه اتخذ مجلس الأمن قرارات جديدة بشأن السودان، كما كان هناك دور لبعض المنظمات التابعة للأم المتحدة، مثل منظمة الهجرة الدولية التى وقعت اتفاقية مع السودان بشأن برنامج العودة الطوعية، والتعاون لمعالجة أوضاع النازحين من دارفور وبسط الأمن والحماية للمراقبين[٢].

---

(١) انظر:

– يوسف السيد وبدر الدين رحمة، «مواقف الأمم المتحدة تجاه السودان»، مجلة المنتدى، مركز الراصد للدراسات، العدد الرابع، الخرطوم، إبريل ٢٠٠٧م، ص ٧٥–٧٨.

– هانى رسلان، «أزمة دارفور والانتقال للتداول»، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٢) محمد عبد المنعم، «دارفور.. الموقف الإقليمى والدولى»، موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net

وإذا كان يمكن لنا أن نعد الأمم المتحدة – كمنظمة دولية – ضمن القوى الفاعلة فى السودان، فلم تكن علاقتها طيبة مع الحكومة السودانية – التى اعتبرتها تتدخل فى شئون السودان الداخلية بصورة كبيرة، خاصة بالنسبة لأزمة دارفور – ولذلك طلبت إبعاد ممثلها السابق «برونك» السياسى الهولندى، الذى عينه «كوفى عنان» ممثلا عنه، والذى كان معروفا عنه صراحته الزائدة التى أثارت الخرطوم، وقد انتقد الأمين العام بشدة موقف السودان بعدم منح تأشيرات دخول لأعضاء لجنة تقصى الحقائق التى عينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[1].

أما عن موقف الأمم المتحدة تجاه مذكرة توقيف عمر البشير، فقد صرح الناطق الرسمى باسم الأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون» فى يوم ٢٠٠٨/٧/١٤م بأن المحكمة مؤسسة مستقلة، وأن على الأمم المتحدة أن تحترم استقلالية العملية القضائية، وأن عمليات حفظ السلام فى السودان سوف تستمر فى أداء عملها بالتعاون مع جميع الشركاء؛ بهدف تحقيق الســـــلام والاستقرار فى القطر، وتوقع الأمين العام من الحكومة السودانية الاستمرار فى التعاون مع الأمم المتحدة فى التأكيد على سلامة أفراد وممتلكات الأمم المتحدة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن هو الذى قام بإحالة قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بصدور القرار رقم (١٥٩٣) فى ٣١ مارس ٢٠٠٥م[3]، وقد أوضح الأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون» فى بيان ألقته المتحدثة باسمه «ميشيل مونتاس» فى مؤتمر صحفى عقد يوم ٤–٣–٢٠٠٩م بأنه على ثقة من أن حكومة السودان سوف تتعامل مع قضايا السلام والعدالة على نحو يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٠٥م/١٥٩٣.

(١) أحمد حجاج، «المواقف الدولية تجاه دارفور»، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ٤–٤–٢٠٠٧م:
http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/953.aspx.

(٢) د. محمد عاشور «المحكمة الجنائية الدولية والسودان»، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣، فإن الأمين للعام للأمم المتحدة هو أول الملتزمين بالقرار.. انظر:

– خالد عكاب حسون العبيدى، مجلس الأمن وعلاقته بالمحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات القانونية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٨.

– أيمن عبد العزيز سلامة، «الآثار القانونية لطلب اعتقال الرئيس السودانى عمر البشير»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٤، المجلد ٤٣، أكتوبر ٢٠٠٨م، القاهرة، ص ١٩٩.

كما شدد الأمين العام على أن الأمم المتحدة ستواصل عملها فى حفظ السلام، والعمل الإنسانى والتنمية وباقى نشاطها فى السودان، ودعا حكومة السودان إلى الاستمرار فى التعاون الكامل مع كل أجهزة الأمم المتحدة وشركائها، والوفاء بالتزاماتها لضمان أمن وسلامة المدنيين وموظفى الأمم المتحدة، وممتلكاتهم وشركائهم التنفيذيين، كما دعا الأمين العام جميع الأطراف إلى العمل بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسى لإنهاء الصراع فى دارفور، ودعا أطراف اتفاق السلام الشامل إلى إعادة الالتزام بالتنفيذ الكامل للاتفاق وفى الوقت المناسب، حيث يظل الاتفاق هو الأساس للسلام والأمن على المدى الطويل فى السودان[1].

ويمكن الإشارة إلى أنه من الأسباب التى أدت إلى غموض دور الأمم المتحدة تجاه أزمة دارفور هو العجز المالى الذى تعانى منه الأمم المتحدة، واعتمادها على الولايات المتحدة فى تمويل ما يقرب من ٣٠٪ من ميزانية عمليات حفظ السلم، التابعة للأمم المتحدة، وهو ما يربط مدى فعالية دور الأمم المتحدة بحجم التمويل المتوفر للعملية، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه، وكذلك عدم استجابة أطراف النزاع لهذا الدور، خوفا من اعتبار أنها قد تكون مصدر النزاع أو مسئولة عنه، وهو ما يضع الكثير من القيود على عمل الأمم المتحدة[2].

ثانيا: دور مجلس الأمن

مــن العلامات البارزة فى معالجة مجلس الأمن لقضية دارفور اهتمامه الواضح بملاحقة مرتكبى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنســانية التى ارتكبت فى الإقليم أثناء فترة الصراع المسلح.

وتجدر الإشــارة إلى أن عدد القرارات الصادرة من مجلس الأمن بشــأن أزمة دارفور بلغ منذ أن تم تدويلها وحتى صدور القرار (١٧٠٦) أربعة عشر قرارا، وذلك فى فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، هى عمر الطرح العالمى للأزمة منذ صدور القرار (١٥٥٦)، وهى فترة قصيرة بالنســبة لهذا الكم من القرارات، وإذا ما أضيف إلى ذلك أن غالبية هذه القرارات صدرت بموجب الفصل الســابع من ميثــاق الأمم المتحدة، بناء على مشــروعات تقدمت الولايات

(١) فاطمة الزهراء هويدى وأحمد زكريا مجاهد، مرجع سابق، ص ٣٤-٤٠.

(٢) أيمن السيد شبانة، «الأمم المتحدة بين التدخل والأمن الجماعى»، التقرير الاستراتيجى الإفريقى، ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،القاهرة، ص ١٠٨.

المتحـدة الأمريكية بأهمها وأخطرها، على نحو ما جاء فى القرارات (١٥٥٦)، (١٥٦٤)، (١٧٠٦)، يتبين مدى اهتمامه فى إبراز الأزمة دوليا، وهو ما لم تحظ به مشـكلات أخرى تـكاد تفوق فى حدتهـا أزمة دارفور. وفى هذا الإطار، يمكن اسـتعراض دور المجلس من خلال توضيح الآليات التى شكلها مجلس الأمن لملاحقة مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور، ودوره فى تيسير عمليات الإغاثة الإنسانية فى الإقليم فيما يلى:

١: الآليات التى شكلها مجلس الأمن لملاحقة مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور:

بدأ انتقال أزمة دارفور إلى مجلس الأمن فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٤م، حيث ظل السعى الأمريكى الدائب وراء استصدار قرار من مجلس الأمن لمواجهة الأوضاع الإنسانية المزرية وإنهاء الصراع فى الإقليم؛ حيث قدمت الولايات المتحدة مشروع قانون إلى مجلس الأمن، صدر بموجب القرار (١٥٥٦) فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٤م[١]، وجاء فى ديباجته:

«إذ يعـرب مجلـس الأمن عن قلقـه البالغ إزاء الأزمة الإنسـانية الراهنة، واستشـراء انتهاكات حقوق الإنسـان بما فى ذلك الهجمات المسـتمرة على المدنيين، وإذ يشير إلى أن الحكومة السـودانية تتحمل المسـئولية الرئيسـية عن احترام حقوق الإنسان، وإذ يرحب بالتزام الحكومة السودانية بالتحقيق فى الأعمال الوحشية المرتكبة، ومقاضاة المسئولين عن ارتكابها»[٢].

وبرغم هذا التحذير الذى وجهه القرار رقم (١٥٥٦) للحكومة السودانية، فإنها فشلت فى وقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان فى الإقليم، كما لم تقم هذه الحكومة بتوجيه الاتهام بشكل فعال للمسئولين عن ارتكاب مثل هذه الانتهاكات، وإزاء هذا الموقف السلبى للحكومة السودانية، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٥٦٤) فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤م[٣]،

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- هدى البكرى، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
- عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٨٠-٨٤.

(٢) انظر قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٦).:

United Nations Security Council Resolution 1556 (2004), http://www.un.org/arabic/sc/-archived/SGRept/SGRept04.htm

(٣) يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢٢٠.

وجاء فى ديباجته: «إن الحكومة السودانية لم تف تماما بالتزاماتها الواردة فى القرار (١٥٥٦) لعام ٢٠٠٤م، ويعرب عن بالغ قلقه إزاء انعدام التقدم فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، ويرحب المجلس ويؤيد اعتزام الاتحاد الإفريقى بتعزيز دوره فى دارفور، ويحث الحكومة السودانية على التعاون معه لكفالة بيئة آمنة ومستقرة»[١].

وبعد ذلك، أصدر مجلس الأمن قرارين مهمين، وهما القرار رقم (١٥٩١) فى ٢٩ مارس ٢٠٠٥م، وقد خصص لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أى انتهاكات لحقوق الإنسان، وجاءت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ١٢ صوتا مع امتناع ٣ دول عن التصويت هى (روسيا، والصين، والجزائر) وجاء فى ديباجته:

«إذ يعرب عن قلقه إزاء الآثار المفجعة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين فى دارفور، وكذلك جميع أنحاء السودان، ويدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى، وإذ يسعى إلى الكشف عن هوية المسئولين عن ارتكاب جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة»[٢].

أما القرار الثانى فهو القرار رقم (١٥٩٣) الصادر فى ٣١ مارس ٢٠٠٥م، وجاء فى ديباجته:

«إنه يقرر إحالة الوضع فى دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الدولية الجنائية، ويقرر أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى فى دارفور تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعى العام»[٣].

وقد اعتمد القرار رقم (١٥٩٣) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يخـول لمجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها القوة، فى حالات تهديد السلم والإخلال به، ومن الجدير بالذكر أنه تعتبر إحالة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب

(١) القرار رقم (١٥٦٤) لعام ٢٠٠٤م:
United Nations Security Council Resolution ,1564, (2004), http://www.un.org/arabic/ – .sc/archived/SGRept/SGRept04.htm

(٢) القرار رقم (١٥٩١) لعام ٢٠٠٥م:
–،(United Nations Security Council Resolution 1591(2005
www.un.org/sc/committees/1591/resolutions.shtml

(٣) القرار رقم (١٥٩٣) لعام ٢٠٠٥م:
–United Nations Security Council Resolution 1593 (2005), www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=s/res/1593(2005)

فى إقليم دارفور أول حالة تعرض على المحكمة منذ نشأتها فى يوليو ٢٠٠٢م، وقد أصدر المجلس هذا القرار الذى نص على إحالة الوضع فى دارفور إلى المحكمة الدولية الجنائية، بأغلبية ١١ صوتا، وامتناع كل من الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والجزائر عن التصويت.

وتكمن قوة القرارين (١٥٩٣، ١٥٩١) فى أن مجلس الأمن يقرر أن الوضع فى السودان يهدد الأمن والسلم العالميين[١].

ثم بدأ الحديث عن نشر بعثة تابعة للأمم المتحدة فى إقليم دارفور منذ بداية عام ٢٠٠٦م، فقبل صدور القرار الشهير (١٧٠٦)، كانت هناك مؤشرات كثيرة على قرب صدور مثل هذا القرار، منها قرارا مجلس الأمن ذاته رقما (١٦٦٣)، و(١٦٧٩)، فضلا عن قرار مجلس السلم الإفريقى الصادر فى ١٥ مايو ٢٠٠٦م، بتحويل بعثة الاتحاد الإفريقى فى الإقليم إلى عملية تابعة للأمم المتحدة[٢].

أما القرار رقم / ١٧٠٦ الذى صدر فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦م بشأن أزمة دارفور، والذى يدعو الحكومة السودانية للموافقة على نشر القوات الدولية، وتوسيع بعثة الأمم المتحدة فى السودان إقليم دارفور، وجاء فى ديباجته:

«إذ يكرر إدانته القوية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنسانى، ويطلب من الأمين العام ترتيب النشر السريع لقوات إضافية لبعثة الأمم المتحدة فى السودان، وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة ووحدة السودان، والتى لن تتأثر بالانتقال إلى عملية الأمم المتحدة فى دارفور»[٣].

ومن الجدير بالذكر أن حرصت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين قدمتا مشروع القرار ووقفتا خلف إجازته فى مجلس الأمن بأغلبية ١٢ صوتا، مع امتناع كل من الصين وروسيا وقطر عن التصويت، على التأكيد بشكل مستمر على أن كل الأهداف المتوخاة

(١) مغزى القرار ١٥٩٣ – أول سابقة فى تاريخ المحكمة الجنائية الدولية منذ نشأتها، موقع سودان أون لاين، ٢٠٠٥:
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=119&msg=1166754819

(٢) يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٣) القرار رقم (١٧٠٦) لعام ٢٠٠٦م:
United Nations Security Council Resolution 1706(2006)، www.un.org/arabic/sc/archived/SCRes/SCRes06.htm

من إرسال القوات الدولية هى المساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام، وحماية المدنيين النازحين فى الإقليم وتأمين توصيل الإغاثة لهم[1].

ثم جاء القرار رقم (١٧٦٩) بخصوص القوات الدولية فى دارفور، والذى اتخذه مجلس الأمن فى جلسته يوم ٣١ يوليو ٢٠٠٧م، الذى أذن فيه بنشر ما يسمى بالقوات الهجينة (المشتركة) من الاتحاد الإفريقى، والأمم المتحدة، على أن يبلغ قوام القوة فى دارفور حوالى ٢٠ ألف فرد، إضافة إلى نشر ٦ آلاف من الشرطة المدنية، وجاء فى ديباجته:

«إنه أعرب عن قلقله إزاء الهجمات على السكان، وأن هناك حاجة ماسة لتقديم المسئولين عن الهجمات للعدالة، وأكد مجددا أن عدم الاستقرار فى دارفور قد تكون له انعكاسات على المنطقة على نطاق أوسع، وبالتالى تحديد الوضع لا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وإذ يشيد فى هذا الصدد بموافقة السودان على نشر العملية المختلطة فى دارفور، على النحو المبين بالتفصيل فى نتائج المشاورات الرفيعة المستوى التى أجراها الاتحاد الإفريقى، والأمم المتحدة مع حكومة السودان فى أديس أبابا فى ١٢ يونيه ٢٠٠٧م»[2].

وهذا القرار وافقت عليه الحكومة السودانية، التى رفضت وجود القوات الدولية وحدها، ولكن بالاشتراك مع قوات الاتحاد الإفريقى، وتم إقرار هذا القرار بإجماع أعضاء مجلس الأمن[3].

٢: دور مجلس الأمن فى تيسير عمليات الإغاثة الإنسانية فى إقليم دارفور

لم يصدر عن المجلس طوال عام ٢٠٠٣م أية قرارات تتعلق بالوضع فى دارفور برغم التدهور الشديد فى الأوضاع الإنسانية التى شهدها الإقليم منذ اندلاع الأزمة، وتجدر

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– هانى رسلان، «اتفاق أبوجا للسلام وأزمة نشر القوات الدولية فى دارفور»، كراسات استراتيجية، العدد ١٧٠، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٣٤.

– عبد المنعم منصور، مرجع سابق، ص ١٣٢–١٣٣.

(٢) القرار رقم (١٧٦٩) لعام ٢٠٠٧م:

United Nations Security Council Resolution 1769(2007)، www.un.org/docs/sc/unsc_resolutions07.htm

(٣) هانى رسلان، «أزمة دارفور والقرار رقم / ١٧٠٦.. الأبعاد والتداعيات»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٨٢.

الإشـارة إلى أنه بغض النظر عن الأعداد الحقيقية لضحايا الصراع فى دارفور؛ فقد أشارت الأمـم المتحدة فى تقاريرها إلى أن التدابير التى اتخذتها الحكومة السـودانية لوقف القتال وحماية المدنيين شابها نقص كبير، وكانت غير فعالة إلى حد بعيد، ونتيجة للتدهور المستمر فى الأوضاع الإنسـانية فى دارفور، تزايد عدد عاملى منظمات الإغاثة الإنسـانية هناك من ٢٢٨ فى إبريل ٢٠٠٤م إلى حوالى ١٢,٥٠٠ فى منتصف عام ٢٠٠٥م، وذلك وفقا لتقديرات الأمم المتحدة فى أغسـطس عام ٢٠٠٥م، وتشـير هذه التقديرات أيضا إلى أن تلك المنظمات نجحت فى توصيل المعونات الغذائية إلى نحو ٢,٤ مليون شخص»[١].

ويمكن رصد أهم القرارات التى أصدرها مجلس الأمن فى هذا الإطار فيما يلى:

– القرار رقم «١٥٧٤» فى ١١ يونيه ٢٠٠٤م – حيث أعرب هذا القرار عن القلق بسبب اشتداد حدة الأزمة فى دارفور، وجاء فى ديباجته: «إن المجلس يعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وانعدام الأمن بصورة متزايدة فى دارفور، وتردى الحالة الإنسانية، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسـان؛ ولهذا فإنه من واجب جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المشـار إليها فى قراراته السابقة المتعلقة بالسودان»[٢].

وتجـدر الإشـارة إلى أن هذا القرار قـد أدان أعمال العنف والانتهـاكات التى ترتكبها الأطراف المتناحرة، كما طالب بتسـليم المساعدات اللازمة للتعمير والتنمية الاقتصادية فى السودان، بما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية بمجرد توقيع اتفاق السلام الشامل[٣].

وقـد أصدر المجلس عدة قرارات، ومنها القرار رقم «١٥٥٦»، الذى حث فيه المجتمع الدولى على توفير المسـاعدة اللازمة للتخفيف من آثار الكارثة الإنسـانية فى دارفور، كما طالب القرار الأمين العام بتفعيل الآليات الإنسـانية المشتركة بين وكالات الإغاثة، ثم تلى ذلك القرار رقم «١٥٦٤»، الذى صدر فى ١٨ سـبتمبر ٢٠٠٤م، والذى رحب فيه المجلس باتخاذ حكومة السـودان عددا مـن الخطوات لرفع العقبات الإداريـة أمام إيصال الإغاثة الإنسـانية، كما أكد القرار ضرورة السـماح للمشـردين داخليـا، واللاجئين، وغيرهم من

(١) أ.د. أحمد الرشيدى، «محاكمة مجرمى دارفور.. قراءة فى القرار ١٥٩٣»، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٣، يناير، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٠٩.

(٢) القرار رقم ١٥٧٤ لعام ٢٠٠٤م:

United Nations Security Council Resolution 1574(2004)–
http://www.un.org/arabic/sc/archived/SGRept/SGRept04.htm

(٣) عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٨٠.

السـكان المعرضين للأذى، بالعودة إلى ديارهم طواعية وبأمان وكرامة، ولكن بعد أن يتوافر ما يلزمهم من مساعدة وأمن، وطالب القرار جميع الجماعات المسلحة، بالتعاون مع جهود الإغاثة الدولية، وتأمين سلامة وأمن موظفى الإغاثة الإنسانية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه فى القرارات أرقام «١٧١٣»، و«١٧١٤»، و«١٧٥٥» عاد المجلس مرة أخرى للإعراب عن قلقه بشـأن أمن المدنيين والعاملين فى مجال المسـاعدة الإنسانية، وبشأن إمكانيات توصيل المساعدة الإنسانية لمن يحتاجها[2].

وفى هذا السـياق أهاب القرار رقم «١٧٦٩»، فى ٣١ يوليو ٢٠٠٧م بضرورة توفير الأمن للعاملين فى مجال المسـاعدات الإنسـانية من جانب، وضمـان توفير الحماية للأطفال من جانب آخر، وجاء فى ديباجته:

«وإذ أكد اهتمامه البالغ بتوفير الأمن للعاملين فى مجال المسـاعدات الإنسـانية وسبل وصولهم إلى السكان المحتاجين، وإذ يدين أطراف الصراع لعدم كفالتها وصول العاملين فى مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين فى دارفور بشكل كامل وآمن ودون معوقات، وقيامهم بإيصال المسـاعدة الإنسانية، لاسيما إلى المشـردين داخليا واللاجئين، وإذ يسلم بـأنه مع اسـتمرار تشريد العديد من المواطنين فى دارفور، فإن الجهود الإنسانية تظل تشكل أولوية إلى أن يتم تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، والتوصل إلى عملية سياسـية شاملة، كما أهاب القـرار بجميـع الأطـراف المعنية لضمـان توفـير الحماية للأطفال لدى تنفيذ اتفاق سـلام دارفـور، ويطلـب إلى الأمين العام أن يكفل اسـتمرار رصد حالة الأطفـال والإبلاغ عنها، واسـتمرار الحوار مع أطـراف النـزاع فيما يتعلق بوضع خطط عمـل مقترنة بحدود زمنية لوضـع حد لتجنيد الجنود الأطفال واسـتعمالهم، وغير ذلك مـن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال»[3].

---

(١) انظر:

قضية دارفور الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل، مركز الراصد للدراسات، شركة مطابع السودان للعملة الموحدة، الخرطوم، ٢٠٠٥م، ص ٥٢–٥٣.

– يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(٢) انظر قرارات رقم «١٧١٣»، و«١٧١٤»، و«١٧٥٥» على موقع مجلس الأمن:

http://www.un.org

(٣) القرار رقم (١٧٦٩) لعام ٢٠٠٧م:

United Nations Security Council Resolution 1769(2007)،

كمـا عاد المجلس ليعرب من جديد عن أسـفه إزاء اسـتمرار تدهـور الأوضاع الأمنية والإنسانية فى الإقليم رغم نشر البعثة المختلطة المشكلة بموجب القرار رقم (١٧٦٩)، وذلك فى القرارين رقمى (١٨٢٨)، و(١٨٤١) فى عام ٢٠٠٨م المسـاعدة الإنسـانية، بما فى ذلك ما يتعرضون له من عمليات قتل، ومنع وصولهم إلى السكان المحتاجين، حيث أبرز القرار رقم (١٨٢٨)، الصادر فى ٣١ يوليو ٢٠٠٨م فى ديباجته:

«وإذ يكـرر الإعـراب عـن قلقه العميـق إزاء تناقص أمن العاملين فى مجال المسـاعدة الإنسـانية، بما فى ذلك عمليات قتل العاملين فى مجال المسـاعدة الإنسانية فى دارفور، ومنع وصولهم إلى السـكان المحتاجين، وإذ يدين جميع أطراف النزاع لعدم كفالتها وصول العاملين فى مجال الإغاثة إلى المحتاجين بشـكل كامـل وآمن وبدون معوقات، فضلا عن إيصال المساعدة الإنسانية، كما يدين جميع حالات قطع الطريق واختطاف السيارات، وإذ يسلم بأنه مع استمرار تشريد العديد من المدنيين فى دارفور».

كما أوضح القرار ١٨٤١ الصادر فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨م فى ديباجته:

«إذ يلاحظ مع شـديد القلق اسـتمرار أعمال العنف والإفلات من العقاب، وما يترتب على ذلك من تدهور للحالة الإنسانية، وإذ يكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء أمن المدنيين والعاملين فى مجال المساعدة الإنسانية، وإزاء إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين، وإذ يناشد جميع الأطراف فى دارفور أن توقف فورا الأعمال الهجومية، وأن تمتنع عن القيام بالمزيد من أعمال العنف»[١].

وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب معالجة مجلس الأمن لأزمة دارفور أثار الكثير من الانتقادات تجاهها؛ حيث اتخذت المنظمة أسـلوبا تصعيديا للأزمة ضد الحكومة السودانية، ولصالح حركات التمرد، والمتمثلة فى حركتى التمرد الرئيسـيتين، وهما: حركة العدل والمسـاواة، وحركة جيش تحرير السـودان، وغيرهما من الحركات الأخرى، كما أن مجلس الأمن قد وقع تحت الضغط الشـديد للولايات المتحدة الأمريكية، وكأنه أحد أجهزتها الخاصة، مما عزز الشكوك فى إفشال مهمة الاتحاد الإفريقى فى دارفور[٢].

---

www.un.org/docs/sc/unsc_resolutions07.htm

(١) قرار (١٨٤١) وقرار (١٨٢٨) لعام ٢٠٠٨م:

www.un.org/arabic/sc/SCRes08.htm

(٢) عبد المنعم منصور الحر، مرجع سابق، ص ١٣٥.

خلاصة القول إن أسلوب معالجة الحكومة السودانية لأزمة دارفور، ورفضها لإعمال الحل السياسى منذ البداية أعطى الولايات المتحدة الأمريكية مبررا قويا لدفع الأزمة بقوة إلى التدويل، بحيث أصبحت القضية الرئيسية على جدول أعمال مجلس الأمن، استنادا إلى مبررات إنسانية أدت إلى جذب أنظار العالم إلى الأوضاع المزرية التى يعيشها أهالى الإقليم، على مرأى ومسمع من الحكومة السودانية، وهو ما أدى إلى تعبئة الرأى العام العالمى ضد حكومة السودان، وهذا من خلال جهد منظم، وبمشاركة فعالة من الإعلام الأمريكى والمراكز البحثية، ومنظمات حقوق الإنسان والإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكى.

وفى نهاية الفصل الثانى يمكن تلخيص أهم الأفكار التى جاءت فيه على النحو التالى:

تناول المبحث الأول: دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور، ومن أبرزها دور الولايات المتحدة للأزمة، وتم تقسيمه إلى محورين، المحور الأول: المحور المؤيد للسياسة الأمريكية، وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من: فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوربى بصفة عامة، وإسرائيل، أما المحور الثانى فهو المحور المعارض للسياسة الأمريكية، وتمثله كل من (روسيا والصين)؛ حيث اتخذت الدولتان موقفا معارضا تجاه أى إجراءات تصعيدية فى الشأن السودانى؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وسيطرتهما.

هذا بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة تجاه الأزمة، ولاسيما تجاه الأوضاع الإنسانية فى إقليم دارفور، واستجلاء دور كل من الأمين العام للأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى دور مجلس الأمن من خلال توضيح الآليات التى شكلها مجلس الأمن لملاحقة مرتكبى انتهاكات حقوق الإنسان فى دارفور، ودوره فى تيسير عمليات الإغاثة الإنسانية فى الإقليم.

❑❑❑